

القيادة وصنع التاريخ

د. محمد عبد العزيز ربيع



مقدمة

مما لا شك فيه أن القيادات السياسية لعبت دورا هاما في توجيه المسيرة التاريخية، خاصة حين كان القائد يتربع على عرش دولة عظمى أو إمبراطورية من الإمبراطوريات التي سيطرت على مناطق عدة وشعوب متعددة عبر التاريخ. لكن ذلك الدور كان محكوما دوما لعوامل كثيرة، بعضها داخلي والبعض الآخر خارجي، مما حرم قيادات الماضي والحاضر على السواء من حرية التصرف واتخاذ القرارات على هواها. على الرغم من ذلك لا بد من التأكيد على أن قائد الزمن القديم كان يتمتع بحرية أكثر من قائد الحاضر في اتخاذ قرارات الحرب والسلام، ولكنه كان أقل قدرة من قائد الزمن الحاضر على تنفيذ خطته بسبب محدودية إمكانياته العسكرية وضعف أجهزة الدولة التي كان يجلس على قمته. من ناحية أخرى، يملك قائد كل دولة نامية تعيش في الحاضر حرية أكبر بكثير من قائد أية دولة صناعية ديمقراطية تعيش في نفس الزمن. إضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة أيضا إلى أن التاريخ يُكتب عادة بعد وقوع الحدث بسنوات وأحيانا بعقود أو قرون، وأنه يكتب غالبا في غياب المعلومات الدقيقة التي تصف الحدث بالتفصيل وتحدد دور القائد في صنعه، كما وأن معظم كتب التاريخ كتبت من وجهة نظر القائد المنتصر محاولة تبرير جرائمه وتأكيد ادعاءاته، وتحميل المهزوم مسؤولية ما حدث من أخطاء أو كوارث.

من ناحية أخرى، ليس بإمكان أي مؤرخ مهما توخى الحذر والحيادية والأمانة العلمية أن يكتب تاريخا يعبر فعلا عما حدث ولماذا وقع الحدث

وما النتائج التي ترتبت عليه. إن قلة السجلات القديمة وعدم حيادية معظمها، وانتشار الأمية بين الناس، وضعف الوعي بأهمية التأريخ، وتباعد الأزمنة جعل من المستحيل التأكد من دقة أي كتاب، وذلك بغض النظر عن الفترة التاريخية التي حاول الكتاب تحليل أحداثها، والكفاءة العلمية التي تمتع بها مؤلفه. فعلى سبيل المثال، بالرغم من صدور عشرات الكتب عن حرب أمريكا على العراق، وقيام العديد من القنوات الفضائية ووكالات الأنباء ومئات المراسلين بتغطية الغزو الأمريكي - البريطاني الذي وقع في عام 2003 ساعة بساعة، لا يزال من الصعب علينا التعرف على أسباب الغزو الحقيقية، ومن الأصعب تحديد الطريقة التي تم من خلالها اتخاذ القرار الخاص بالغزو، ومن المحير معرفة سبب وحجم الأخطاء التي ارتكبت في عملية إدارة الحرب بعد الاحتلال. لذلك، يقول العديد من المؤرخين أن أقصى ما يمكن أن نعرفه عن الماضي وعن أحداثه الهامة هو التعرف على روح العصر الذي شهد وقوع الأحداث، وتحديد العوامل والقوى التي ساهمت في تغيير مجرى التاريخ في حينه. في ضوء ذلك، وجب علينا أن نتوخى الحذر في تصديق ما تصلنا من معلومات عما حدث في الماضي، وما تقوله كتب التاريخ عن أسباب الحدث، وعن النتائج التي ترتبت عليه، وهذا يجعل من الصعب الاستفادة من الدروس والعبر التاريخية بالقدر المطلوب.

إن هذه الدراسة المتواضعة لا تسعى لتحليل تاريخ معين، ولا لنقد عملية التأريخ القديمة أو الحديثة، بل ستحاول إعطاء القارئ فكرة عن دور القائد في صنع التأريخ، وعن نوعية القيادات التي هيمنت ولا تزال

تهيمن على حياة مختلف الشعوب، والإجابة عن السؤال الهام المتعلق
بدور "القائد التاريخي"، وعمّا إذا كان لذلك القائد من مستقبل في
المستقبل.

د. محمد عبد العزيز ربيع
www.yazour.com
أغسطس 2008



القائد في التاريخ

التاريخ هو سجل الأحداث الماضية الهامة التي كان لها تأثير كبير على تطور العلاقات الدولية عبر القرون، وموجز للإنجازات الحضارية لمختلف الشعوب والأمم، ودراسة للعوامل التي ساهمت في قيام وسقوط الإمبراطوريات القديمة وما كان لتلك الإمبراطوريات من دور في حياة مختلف الشعوب التي ضمتها وسيطرت عليها. ويذكر التاريخ باعتزاز أسماء الملوك والقادة السياسيين "العظام" الذين ساهموا في صنعه وتوجيه مساراته، ويعدد الأدوار التي قاموا بها والمعارك التي خاضوها والإنجازات التي حققوها. كما يذكر التاريخ أيضا أسماء أهم المخترعين والمبدعين عبر التاريخ، ويعدد اختراعاتهم وكتابتهم الفلسفية والفكرية والأدبية، ويشرح إنجازاتهم وأهميتها في حياة الناس وتقدم العلوم والفنون والاقتصاد. ويركز التأريخ بشكل خاص على إسهامات القادة السياسيين وغير السياسيين في تحويل مجرى الأحداث التاريخية وتغيير أنماط الحياة وطقوس العبادة في المجتمعات الإنسانية القديمة. لكن عملية التأريخ في العصر الحديث الذي يعيش حالة من التغير والتطور المتواصل لم تعد قادرة على رصد أسماء كافة مخترعي التكنولوجيات التي تصل الأسواق تباعا وبشكل يومي لا ينقطع، بل لم تعد قادرة حتى على التعرف على هوية جزء من المخترعين والمبدعين والمفكرين، ناهيك عن إنجازاتهم ومدى إسهاماتهم في تطوير العلوم ومناحي الحياة المختلفة.

إن تسارع عمليات التصنيع والتقدم العلمي منذ منتصف القرن الثامن عشر بوجه عام، وحدوث تراكمات معرفية وتكنولوجية كبيرة للغاية

خلال القرن الماضي بوجه خاص أدت إلى تكاثر أعداد المخترعين وتوالد المبدعين بسرعة هائلة. ولما كانت سنة التطور قد جعلت التقدم العلمي يسير يدا بيد مع التطور الثقافي والتحول الاجتماعي والتوسع الاقتصادي، فإن تحرير العلم من كبت الجهل وجهالة السياسة كان مصحوبا دوما بتحرر الإنسان من سيطرة المؤسسة الدينية والسياسية وهيمنة التقليد والقادة التقليديين على حياة الناس. من ناحية ثانية، حتم تكاثر العلماء وتوالد المبدعين والمبتكرين بسرعة، وفي كل مكان من العالم تقريبا تطوير آليات العمل الجماعي عبر المحيطات والقارات والثقافات، وبناء مؤسسات الأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجي وتواصلها مع بعضها بعضا عبر المسافات الطويلة بشكل آني لا يتوقف. ولقد جاءت ثورتي الاتصالات والمعلومات في النصف الثاني من القرن العشرين لتسهل عملية إقامة قنوات التواصل والتعاون بين العلماء والمفكرين والمبدعين ومؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر الحدود السياسية والحوازج الجغرافية، مما جعل التعاون أمرا طبيعيا والتواصل آنيا والفوائد متبادلة. وفي الواقع لم يعد بإمكان أي فرد، مهما بلغت قدراته العقلية والجسدية ومؤهلاته العلمية ومواهبه الفكرية أو الفنية، القيام بمفرده بعمل شيء هام من شأنه تغيير مجرى التاريخ أو إحداث تحولات جذرية في حياة المجتمع.

إن تحرير الإنسان من أنظمة القهر السياسي والكبت الاجتماعي والإرهاب الفكري والجمود العقائدي مهد الطريق لقيام الأحزاب السياسية، وتأسيس الديمقراطية كنظام حكم في العديد من دول العالم. كما ساهم أيضا في ازدهار الكتابة والثقافة، وانتشار دور الطباعة والنشر،

وإرساء أسس المؤسسة في الإعلام والتجارة والمال والإدارة السياسية وغير السياسية، وبلورة فكرة القيادة الجماعية. ولقد ترتب على ذلك نمو الحركات السياسية والثقافية، وتصاعد أعداد وتعدد مهام منظمات المجتمع المدني، وتنشيط تجمعات أصحاب المصالح الخاصة من رجال مال وأعمال ومهنيين، وتسبب بالتالي في تراجع مكانة ودور القيادات الفردية في كل مجتمع تقريبا. ولقد كان من نتائج تلك التطورات إضعاف سلطات وشرعية كل مؤسسات القمع التي كانت تستخدمها السلطة السياسية والسلطة الدينية والسلطة الثقافية التقليدية ضد الشعب، حيث أدى تحرير الفرد من مؤسسات القمع السياسية وممارسات الكبت والقهر والترهيب الاجتماعية والعقائدية إلى الإسهام في سلب الأفكار المتطرفة والعنصرية والسلطوية عامة معظم ما كانت تتمتع به من شرعية، وجعلت التطرف والعنصرية والتفرقة ضد الآخر مواقف مكروهة، وأحيانا سلوكيات خارجة على القانون.

إن غياب المؤسسة من حياة الناس في الماضي، واعتماد القيادات في العهود البعيدة وشبه القريية على شرعية دينية أو وراثية أو تقليدية كان سببا في ظهور القيادات السياسية المطلقة، واستيلائها على السلطة في المجتمع، وانفرادها في اتخاذ القرارات المصيرية. ولقد كان قادة الماضي وحكام دول أوروبا خاصة يتفاخرون بامتلاك سلطات مطلقة، وبممارسة الحكم بشكل فردي، وبدعم التورع عن إهانة خيار القوم والنبلاء. وهذا مكنهم بالتالي من القيام باتخاذ القرارات المصيرية وشن الحروب وتوقيع معاهدات السلام، وإقامة التحالفات مع الغير من الدول دون الرجوع

للشعب ودون أخذ مصالح الوطن بالاعتبار. لكن، ومهما ادعى حكام الماضي القريب والبعيد وقادته السياسيون من سلطات مطلقة وممارسات استبدادية، فإن إمكانياتهم على استعباد الشعوب وممارسة الحكم بصورة مطلقة بقيت محدودة إلى حد كبير، وذلك ليس بسبب حسن نواياهم أو طيبة قلوبهم أو وطنيتهم، وإنما بسبب تخلف طرق المواصلات ووسائل الاتصال والانتقال وجمع المعلومات عن الحلفاء والأعداء في حينه.

قامت ثورتا الاتصالات والمعلومات، ومن قبلهما ثورة المواصلات، بالإسهام الفاعل في تسهيل عمليات التنقل والاتصال والتواصل بين الناس، وذلك إلى جانب تطوير شبكات التجسس وزيادة كفاءة نظم ومؤسسات القهر السياسي والقمع العقائدي والكبت الاجتماعي بشكل عام. لذلك شهد العصر الحديث ظهور القائد المطلق الذي مكنته الظروف السياسية والتكنولوجية الصناعية ونظم الإدارة الحديثة وآلة الحرب العسكرية المتطورة ومؤسسات القمع الرسمية من ممارسة البطش والاستبداد بحق شعبه والغير، وذلك على خلاف مثيله الذي حكم في عصور ما قبل الحرب العالمية الأولى. إذ إن ضعف ما كان يتوافر لذلك القائد من إمكانيات تكنولوجية ولوجستية ومؤسسية، سلبه ما كان يدعي من امتلاك صلاحيات مطلقة لممارسة الاستبداد وتجسيد ادعاءاته على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال، لم يكن في مقدور أي ملك فرنسي أو بريطاني أو سلطان عثماني مثلاً ارتكاب جزء بسيط من الجرائم التي ارتكبتها قادة سياسيون من أمثال ستالين في روسيا أو هتلر في أوروبا أو عيدي أمين في أوغندا أو صدام حسين في العراق.

إن القيادات المطلقة التي تؤمن بحقها في ممارسة الحكم الفردي، ولا تتورع في الوقت ذاته عن ارتكاب أفظع الجرائم بحق الشعوب من أجل إثبات سطوتها وتكريس حكمها وإرهاب شعوبها لا تأتي من فراغ، بل تولد وتنمو وتتعرعرع في ظل سيادة أيديولوجيات مطلقة تؤمن بحتميات تأريخية محددة ودور القائد السياسي في صنع التاريخ. ويمكن تحديد الأيديولوجيات الشمولية الرئيسية التي ظهرت عبر التاريخ ولعبت دورا أساسيا في صنعه وقامت بارتكاب مجازر لا تحصى باسم ما تؤمن به من أفكار وعقائد في: أيديولوجية اجتماعية - ثقافية أو عقيدة دينية تؤمن بأنها تملك من دون غيرها من الديانات الأخرى كل الحقيقة فيما يتعلق بالحياة والكون وما بعد الحياة، وأيديولوجية سياسية - اجتماعية أو عقيدة قومية تؤمن بأن كل شعب يشكل بحد ذاته قومية مميزة وأن من حق كل شعب إقامة دولته القومية الخاصة به والتمتع بالسيادة على أرضه وبحق تصريف أمور دولته بنفسه من دون تدخل خارجي، وأيديولوجية اجتماعية - اقتصادية أو ماركسية تؤمن بوجود الطبقة في المجتمع وبحتمية الصراع بين الطبقات ولا ترى حلا لإنهاء للصراع الطبقي وتحقيق العدالة في المجتمع إلا بالقضاء على الملكية الخاصة وتقويض دعائم الطبقة البرجوازية. وفي كل الحالات والأحيان، لم تتوقف معظم النظم الأيديولوجية عند تلك الحدود بل تعدتها إلى ممارسة الإرهاب والكبت وارتكاب الجرائم بحق الشعوب التي هيمنت عليها، و ضد المعارضين من أفراد وأقليات وتجمعات فكرية حاولت ممارسة حقوقها المشروعة داخل حدود دولتها. ومن أمثلة ذلك لجوء الماركسية إلى الإرهاب والقتل الجماعي، ولجوء الدين إلى التطرف والعنف في العديد من الدول، وقيام الدولة القومية بممارسة العنصرية والتطرف أحيانا إلى حد

الإيمان بتفوق بعض الأجناس على غيرها من أجناس أخرى وبحق الجنس المتفوق في حكم الآخرين واستعبادهم واستباحة حقوقهم والتخلص منهم عند الضرورة.

تشير أحداث التاريخ القديم والحديث على السواء إلى أن الأيديولوجيات جميعا تحمل في طياتها بذور العدا والكرهية للآخر، وتعكس من خلال تصرفات ومواقف وكتابات قياداتها السياسية والفكرية والثقافية والدينية نظرة استعلائية وممارسات عنصرية مجحفة بحق الغير. وهذا يجعل كل الأيديولوجيات، بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية ومواقفها الاجتماعية وممارساتها السياسية وسياساتها الاقتصادية ونظرياتها الثقافية وأهدافها الإنسانية، ترتكب الحماقات أحيانا، والمجازر أحيانا أخرى، وعمليات التطهير العرقي في بعض الأحيان الأخرى، وذلك من دون إحساس بالذنب. وعلى سبيل المثال، لا تزال اليابان مترددة في تأدية واجب الاعتذار للشعب الكوري الذي قامت باحتلال بلاده واستعمار أراضيه واستخدام بعض نسائه للترفيه عن جنودها، ولا تزال أمريكا غير معنية بالتكفير عن جرائم الحرب التي ارتكبتها بحق شعب فيتنام، ولا تزال إسرائيل ترفض رفضا باتا، ليس فقط واجب الاعتذار للفلسطينيين عما ارتكبه ولا تزال ترتكبه من جرائم بحقهم، بل وأيضا مجرد الحديث عن حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه واستعادة أملاكه والحصول على اعتذار إسرائيلي.

حين تقوم أية حركة سياسية بالجمع بين أيديولوجيتين، خاصة الدين والقومية، فإن النتيجة تكون آلة إجرام عسكرية تؤمن بحق إلهي في

السيطرة على الغير، ولا تتورع عن ارتكاب أفظع الجرائم بحقهم، ولا تتوانى عن استخدام العنف للوصول إلى أهدافها العنصرية. وتقوم مثل تلك الحركات عادة بتجنيد الشعب ومؤسساته بكاملها لخدمة ما تؤمن به من أهداف، ولا تعير اهتماما يذكر للإنسان وحاجاته الحياتية، إذ يغدو الفرد من ظل مثل تلك الأنظمة والحركات مجرد أداة في يد القائد أو المؤسسة الحاكمة مسخرة لتحقيق الهدف الأيديولوجي الأسمى. ومن الأمثلة الصرخة على عنف ووحشية مثل تلك الأفكار والممارسات ما فعله الصرب في يوغوسلافيا السابقة في التسعينات ضد المسلمين، وما دأب اليهود على فعله في فلسطين منذ عام 1948 ضد عربها من مسلمين ومسيحيين، وما فعلته شلة المحافظين الجدد من العنصريين الأمريكيين الموتورين في العراق وأفغانستان. ومما يحير العقل ويربكه أن الرئيس بوش الذي لم يكن سوى صدفة تاريخية محزنة، جاء من خلال عملية انتخابية ديمقراطية، مما يجعل الديمقراطية الأمريكية في وضعها الحالي نظاما سياسيا هشًا لا يضمن سلامة نتائج العملية الانتخابية، ويؤكد ما قاله تشرشل حين وصف الديمقراطية بأنها "نظام سيء لكن كل الأنظمة الأخرى أكثر سوءًا".



التاريخ والقائد التاريخي

تحدث كتب التاريخ وقصص الماضي عامة عن أهمية القائد في صنع التاريخ، حيث تعتبر كبار القادة السياسيين من أهم القوى المحركة للتأريخ، ومن العوامل الرئيسية الموجهة لمسارته عبر العصور والأزمنة. لذلك اتجهت غالبية المؤرخين، خاصة القدامى منهم إلى اعتبار القادة السياسيين والعسكريين أداة المسيرة التاريخية ومحور الحدث التاريخي بوجه عام، مهملين بذلك دور القوى الاجتماعية والاقتصادية والتطورات التكنولوجية والاكتشافات العلمية والمتغيرات البيئية والدولية في تحريك تلك المسيرة والتأثير في وتيرة تقدمها وتوجهاتها الرئيسية. وعلى سبيل المثال، يُعتبر الفراعنة من وجهة نظر المؤرخين القدامى محور تأريخ مصر القديم وصناع حضارته العظيمة، ويُعتبر قادة الفتوحات الإسلامية محور التأريخ العربي بعد الإسلام والدعاة الذين قاموا بنشر الرسالة المحمدية بين مختلف شعوب الأرض، ويُعتبر القياصرة الرومان محور تأريخ الإمبراطورية الرومانية وصناع إنجازاتها الحضارية، خاصة العسكرية والتشريعية والإدارية والمعمارية.

وعلى الرغم من أن موقع القائد من حركة التأريخ وأهمية دوره في توجيه المسيرة التاريخية بوجه عام، إلا أن الظرف التاريخي والأيدولوجية المهيمنة على المجتمع والتحولات المجتمعية والإقليمية الخارجة عن السيطرة تعتبر العوامل الرئيسية المسؤولة، ليس فقط عن صنع التأريخ، بل وأيضاً عن صنع القائد السياسي والعسكري نفسه، وتحديد دوره المجتمعي وأهميته التاريخية. فالنصر في الحروب كالفشل في خوض

المعارك هو جزء من حدث تاريخي تفرزه تحولات مجتمعية كثيرة، مركبة ومعقدة ذات طبيعة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو بيئية، وذات أبعاد وتبعات وطنية وإقليمية، وأحيانا دولية تجعل الحدث وزمانه جزءا من تاريخ هام، وليس تاريخا خاصا. إلا أن ارتباط كل حدث هام عادة باسم قائد معين وتاريخ معين وزمن معين ودولة معينة يجعل الزعيم المنتصر أو الحاكم الناجح في إدارة المعارك والأحداث قائدا تاريخيا، ويجعل الزعيم المنهزم أو الحاكم الفاشل في إدارة شؤون بلاده قائدا صغيرا، الأول أهلا للتبجيل والتكريم، وأحيانا للتقديس، والثاني اسما منسيا في سجلات تاريخية مهمة لا تُفتح عادة إلا عند الحاجة للبحث عن قصة نجاح لغيره من قادة "تاريخيين". إن احتفاظ سجلات التاريخ بأسماء الهزائم والمهزومين كان ولا يزال ضرورة تاريخية لاستكمال قصة الحدث التاريخي، إذ لا وجود أو معنى لنصر من دون هزيمة، مما يجعل وجود أسماء القادة المهزومين دليلا قاطعا على جبروت القادة "العظام" ونجاحهم في تحقيق النصر على الأعداء. وما دام الفشل في الحرب هو الوجه الآخر للنصر في المعارك، فإن المهزوم يغدو مطية المنتصر وأساس شهرته وعنوان عظمته المزعومة.

حين يكون النصر مجرد صدفة تاريخية وقعت بسبب خطأ استراتيجي ارتكبه العدو، أو نتيجة لظروف غير عادية خارجة عن إرادة المنتصر والمهزوم على السواء، فإن التاريخ قلما اعترف بملاسات النصر وأسباب الهزيمة، وذلك لأن التاريخ يخضع لمنطق المنتصر، والذي كان ولا يزال منطقا يرى أن النصر من صنع قائد معين يحق له أن يدعي ملكية النصر.

وهذا جعل النصر يغدو ابنا شرعيا، والفشل ابنا غير شرعي، ويمكن الأول من الحصول على من يتبناه بفرح ورحابة صدر، وحرَم الثاني من نعمة الأبوة والأمومة، وحتى من العثور على من يعطف عليه ويتعاطف مع قضيته ويتفهم ظروفه ويسمع شكواه. لقد صور التأريخ، متوخيا خدمة المنتصر وحكمة القائد المستبد ومنطق التزلف للسلطة المطلقة، كل نصر مهما كانت أسبابه وظروفه وتبعاته وجرائمه ابنا بارا وشرعيا وجميلا وله الكثير من المعجبين، بينما جعل الفشل مهما كانت قضيته عادلة وظروفه قاسية ابنا شقيا وقبيحا وغير شرعي يعيش حياته بلا عزوة أو معجبين.

ولما كان الحدث التاريخي بعناصره الفكرية وظروفه الموضوعية يساهم في صنع القائد التاريخي أكثر بكثير من مساهمة الأخير في صنع الحدث والتأريخ، فإن الحدث، لا القائد، هو المحرك الأول للتأريخ والصانع الحقيقي لتحولات مسيرته المختلفة. وبالعودة لسجلات التأريخ وأحداثه الهامة نلاحظ أن التطورات المجتمعية بشقيها المادي والمعنوي، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، كانت محور الحدث التاريخي وأهم القوى المؤثرة فيه وفي اتجاهات المسيرة التاريخية عبر السنين. أما القائد التاريخي فلم يكن سوى شخص غير عادي اتصف بامتلاك ملكات عقلية وصفات شخصية خاصة مكنته من وعي أهمية التغيير وضرورة المبادرة بأحداثه، وساعدته في الوقت ذاته أفكار غير عادية على التعرف على قوى التغيير المجتمعية واتجاهاتها العامة من ناحية، ووضعته ظروف غير عادية في موقع القيادة واتخاذ القرار حيث تتمركز القوى الأساسية الموجهة لمسارات التغيير والمساهمة في صنع

الحدث من ناحية أخرى. وهذا يجعل القائد التاريخي بغض النظر عن طبيعة وأهمية إنجازاته مجرد عميل ذكي للتأريخ، وليس سيدا له أو صانعا له أو قائدا مطلقا لمسيرته، وبالتالي مفسرا جيدا لفلسفة التغيير، ومساهما نشطا في تطوير أيديولوجية الهيمنة المجتمعية، وعنوانا لما حققته تلك الأيديولوجية من إنجازات سلبية وإيجابية.

في الماضي البعيد وشبه البعيد، وحيث ظهرت العديد من القيادات التاريخية الهامة، كانت ظروف الحياة غير مستقرة بوجه عام، والمؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية غير موجودة أو ضعيفة إلى حد العجز عن الفعل. إذ خضعت معظم المجتمعات في حينه لأيديولوجية دينية مالت بطبيعتها للثبات والجمود، واتجهت نحو تقديس الماضي واضطهاد الأقليات، بينما خضع بعضها الآخر لهيمنة أيديولوجية قومية مالت للتوسع على حساب الغير، وقامت بإفراز قيادات فردية تسلطية ذات نزعة عنصرية. ولقد أدى ذلك لخضوع المجتمعات الإنسانية القديمة عامة لأنظمة حكم مستبدة، ولهيمنة نظم حياة تقليدية عقيمة ضاقت بسببها مجالات الحرية الاجتماعية والحرية الفكرية أمام الناس، وضعفت في ظلها وبسببها حوافز التحول والتقدم بشقيه العلمي والتكنولوجي، والاقتصادي والثقافي. وهذا ترك مجال النبوغ محصورا ضمن صفوف الفئة الحاكمة وموجهها أساسا لإدارة الحكم وخدمة الأيديولوجية المهيمنة على المجتمع، حيث قام النابغون من أبناء السلطة وذيولها بالسيطرة على مؤسسة الحكم وممارسة الكبت والاضطهاد والاستغلال ومصادرة حقوق الآخرين والاعتداء على كرامتهم. وفي الواقع، كان من أبرز صفات الملوك

العظماء ومن أهم مؤهلات القيادة والعظمة في أوروبا، وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر، قدرة أولئك الملوك والقادة على إهانة النبلاء وإذلال الغير من الحكام والناس وتسخير العامة لخدمة طموحات سلطوية فردية، وإشباع رغبات ونزوات شخصية، وهي رغبات ونزوات وطموحات لم تكن لها علاقة بتحقيق التقدم في المجتمع، أو بنشر العدالة بين الناس، أو بخدمة مصلحة وطنية، أو بالدفاع عن قضية أخلاقية أو إنسانية. وحيث إن غالبية شعوب العالم الثالث لا تزال تعيش في ظل ظروف حياتية شبيهة بما ساد أوروبا في عصور ما قبل الثورة الصناعية، فإن قادة تلك الشعوب وجدت نفسها تمارس نفس الأساليب غير الديمقراطية وغير الإنسانية بحق شعوبها وتجاه قادة الرأي بين مواطنيها.

نتيجة لذلك أصبح بالإمكان، بل من الطبيعي ظهور قيادات تتصف بالتأريخية وتستمد تأريخيتها وشرعيتها من البطش والدمار الذي يتحقق على يديها المملوكة بدماء الأبرياء، وليس من التقدم العلمي أو التطور التكنولوجي أو الرفاهية الاقتصادية أو التحول الاجتماعي والثقافي أو التحرر الفكري الذي كان من المفروض أن يتحقق في ظل إدارتها. لذلك أصبحت عظمة القادة مصحوبة دوماً بتحقيق نصر عسكري على الغير، وإلحاق الأذى والدمار بالأبرياء والأوطان. وفي الواقع، كانت تضحيات المواطن في الدولة المنتصرة ولا تزال هي الوجه الآخر المقيت لهزيمة العدو وتدمير بلاده، وكان تحويل ما لا يحصى عددهم من النساء إلى أرامل ومومسات، وما لا تحصى أعدادهم من الأطفال الأبرياء إلى يتامى وعبيد هو ثمن النصر المفرغ من أي محتوى إنساني. لقد كانت الأيديولوجية،

خاصة الدينية والقومية والماركسية ولا تزال هي مصدر شرعية هام ورئيسي لسفك الدماء وارتكاب الجرائم بحق الغير، والمطية التي ركبها كل القادة التاريخيين السياسيين والعقائديين والعسكريين على السواء لتحقيق "العظمة" ودخول التاريخ من أوسع أبوابه فوق أنقاض الشعوب الفقيرة والمضطهدة والضعيفة.

تشير كتب التاريخ إلى أن هولوكو كان من القادة العظام، إذ قام ببناء إمبراطورية واسعة وجيش قوي مكنه من اجتياح بلاد كثيرة والسيطرة على شعوب عديدة، لكن أهم ما يُعرف به هولوكو هو قيامه بتدمير مدينة بغداد، عاصمة الحضارة الإنسانية في عصره، وما كانت تحويه تلك المدينة العظيمة من تراث إنساني وفكري. وإذا كان لنا أن نتساءل عن أسباب عظمة هولوكو، فإن من حقنا أن نتساءل أيضا عما حققه ستالين في روسيا من إنجازات إلى جانب ذبح الملايين من الروس الأبرياء. أما هتلر، والذي جاء إلى الحكم في ألمانيا عن طريق الانتخاب، فإن إنجازاته الكبرى هي ارتكاب مذابح لا حصر لها بحق العجر وغيرهم من أقليات أوروبية، والتسبب في تدمير اقتصاد بلاده واقتصاديات غالبية دول الحلفاء الذين تصدوا لجيوشه في روسيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها من دول أوروبية وغير أوروبية.

وكما أن التاريخ يذكر أولئك القادة "العظام" بما تسببوه من كوارث إنسانية وبيئية، فإن تاريخ الحاضر سيذكر الرئيس بوش ويتذكره في المستقبل القريب كقائد غير عادي أيضا. إلا أن اسمه سيبقى مقترنا بخداع الشعب الأمريكي وجره لتأييد حرب غير مبررة، بينما ستبقى

سمعتة مقترنة بالقتل والدمار الذي ألحقه الجيش الأمريكي بالشعبين العراقي والأفغاني، وستبقى سياسته مقترنة بتصعيد حدة التطرف في أمريكا وفي غيرها من دول العالم، وبالتسبب في زيادة حدة الإرهاب الدولي وتغيير موازين القوى في المجتمع الأمريكي لصالح الأثرياء على حساب الفقراء والتعساء. كما أن التأريخ سيذكر شارون ويتذكره كقائد تاريخي حقق لإسرائيل نصرا كبيرا على الفلسطينيين من خلال استعذاب مهنة الإرهاب، وقتل الأبرياء من شيوخ ورجال ونساء وأطفال، وقطع الشجر، وهدم المنازل، والاعتداء على حرمة البيوت والمقدسات. إضافة إلى ذلك، سيذكر التأريخ لشارون قيامه بالإشراف على المجازر التي ارتكبتها عملاؤه في لبنان بحق الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشتيلا في عام 1982، ونجاحه في تزييف تأريخ الصراع العربي - الإسرائيلي ومنح الإرهاب والقتل والاستيطان الاستعماري في فلسطين شرعية دولية وإلهية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نجاح شارون وغيره من قيادات يهودية وإسرائيلية في تمكين الاستيطان الاستعماري اليهودي في فلسطين من الحصول على أعلى مراتب الشرف الدولية لم يكن ليتحقق لولا تعاون الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وتواطؤ الإعلام الأمريكي الرسمي وغير الرسمي الذي تهيمن عليه الصهيونية العالمية.



القيادات التاريخية والقيادات الصدفية

كان الحاكم المطلق والحاكم المستبد هما القاعدة عبر معظم مراحل التاريخ، حيث لم يكن للشعب في غالبية مراحل التطور المجتمعي ومراحل تكوين الدولة دور يذكر في اختيار الحاكم، أو في تشكيل مؤسسات الحكم، أو في إدارتها، أو في الإشراف عليها. لكن العصر الحديث، وبدء من القرن الثامن عشر، شهد تبدل الأوضاع كثيرا، حيث تراجعت سلطات وصلاحيات الحاكم، وأصبحت الدولة في البلاد الصناعية المتقدمة فيما بعد عبارة عن مجموعة كبيرة ومتشابكة من المؤسسات والأجهزة السياسية وغير السياسية الخاضعة لسلطة الشعب، مما تسبب في إضعاف الحاكم المطلق وعمل على سلبه معظم السلطات والصلاحيات التي كان قد استولى عليها في العصور السابقة. إضافة إلى ذلك، شهد العصر الحديث تراجع جبروت الحاكم المستبد بشكل كبير، وذلك بعد حصول معظم شعوب العالم على الكثير من حقوقها، ومنها حق المشاركة في اختيار الحاكم والإشراف على إدارة الحكم. ورغم استمرار معاناة العديد من شعوب العالم الثالث من فساد الحكام وسوء إدارة الحكم إلا أن ممارسات أسوأ الأنظمة السياسية المعاصرة وأكثرها بطشا وظلما بالناس لا ترقى إلى مرتبة الاستبداد الذي عرفه تاريخ الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي على أيدي نظم الحكم الفاشية والنازية والشيوعية والثورية في العديد من دول العالم الثالث وبعض الدول الأوروبية.

إن هناك فرق كبير بين الحاكم المطلق الذي عرفته العهود الغابرة والحاكم المطلق الذي عرفته العصور الحديثة، إنه فرق لا يتعلق بالنوايا

أو بالممارسات بقدر ما يتعلق بالقدرة على ممارسة الحكم المطلق وحجم وعمق الآلام التي أوقعها الحكام المستبدون عامة بشعوبهم وبالغير. حكام العهود الغابرة كانوا عاجزين عن فرض الهيمنة المطلقة على البلاد التي حكموها والقيام باستعباد الناس كما أرادوا، وذلك بسبب تخلف طرق المواصلات وانعدام وجود وسائل اتصال حديثة وضعف أجهزة التجسس التي توافرت لديهم، بينما توافرت لحكام العصور الحديثة المستبدين الكثير من الوسائل الفنية والمعدات التكنولوجية والنظم الإدارية المتطورة لممارسة الإرهاب وكبت حرية الرأي والفكر والتجسس على المعارضة وإذلال الشعوب واستعبادهم. إن الحاكم المطلق والحاكم المستبد لا يتواني عادة عن استخدام كل ما يتوافر لديه من وسائل قمع وأدوات تنكيل لكبت المواطنين وإحكام سيطرته على البلاد التي يحكمها، بل وللتوسع أيضا على حساب الغير من الشعوب التي يستضعفها ويشعر أن بإمكانه الهيمنة عليها واستغلال إمكانياتها.

الحاكم المطلق كما عرفه التأريخ الحديث هو إنسان مدفوع بإيمان كامل بأن لديه قدرة قيادية عظيمة وأفكارا خلاقية جديدة لا تتوافر لغيره من الناس، وأنه يتمتع بذكاء حاد وبعبقرية خارقة تؤهله لقيادة الشعب والتصرف بمقدرات الوطن وحياة المواطن كما يشاء، أو أنه شخص بلطجي متوسط الذكاء يتمتع بأنانية مطلقة وشهوة سلطوية عمياء تدفعه لفرض الهيمنة الكاملة على الشعب والوطن وعدم التورع عن ارتكاب الجرائم بحق المواطنين من أجل إرهابهم وتحقيق أهدافه وتكريس سلطته وسطوته على الجميع. إضافة إلى ما يمكن تسميته بالقائد "العبقري" والقائد

"الأناني" والقائد "الملهم"، هناك أيضا القائد "الصدفة". وبينما يتمتع هذا القائد عادة بالقليل من الذكاء، تتوافر له في كل الحالات والأحيان تقريبا ظروف تاريخية غير عادية تضعه في مركز القيادة وتفتح له المجال لممارسة الحكم. وبسبب وصول هذا الحاكم عن طريق الصدفة، فإنه غالبا ما يعاني من عقدة نقص تدفعه إلى التصرف بعشوائية ورعونة أحيانا، وتشجعه على إساءة استخدام السلطة أحيانا أخرى، وتفرض عليه الاستعانة بفئات ضعيفة الانتماء للمجتمع لتدعيم سلطاته وتبرير ممارساته. وإذا كانت أفعال هذا النوع من الحكام لا تضع الحاكم الصدفة في مصاف الحكام المطلقين أو المستبدين أو العظام، إلا أن الأضرار التي قد يلحقها حكمهم بالوطن وبالمواطنين وبالغير تكون عادة كبيرة للغاية وذات أبعاد مجتمعية واسعة وعميقة.

بينما يمتلك الحاكم الأول عادة رؤية تاريخية ثابتة وصفات شخصية فريدة تدفعه إلى الإسهام الفاعل في صنع التاريخ، يتصف غيره من الحكام المطلقين بكونهم نتاجا لظروف سياسية واجتماعية غير عادية، وأحيانا إفرزات لأحداث عرضية مَرَضِيَّة لا علاقة لها بقدراتهم الشخصية أو قناعاتهم الذاتية أو انتماءاتهم العقائدية أو ملكاتهم العقلية أو مواهبهم الفكرية. إن هذه الصفات القيادية تجعل من السهل أن يحظى القائد الأول بلقب "القائد التاريخي"، ويبقى القائد الثاني صدفة تاريخية، كثيرا ما تكون مؤسفة، وأحيانا مروعة. وفي العادة يقوم الصنف الأول من القادة التاريخيين بالإسهام في صنع التاريخ من خلال اتخاذ المواقف الشجاعة وطرح الأفكار الجريئة ومواجهة التحديات الصعبة وتقديم التضحيات

الجسام بلا تردد. أما الصنف الثاني من قادة الصدفة - وبحكم افتقارهم لمجمل الصفات القيادية والشرعية السياسية - فقد كانوا دوما حكاما ولم يكونوا قادة، مما جعلهم يعجزون بشكل عام عن طرح المبادرات الجريئة، ويميلون نحو تجنب التحديات الصعبة والتهرب من تقديم التضحيات. وهذا كثيرا ما يتسبب في لجوئهم للتحايل على الناس والتفنن في استغلال الضعفاء والفقراء واغتصاب حريات المفكرين والمبدعين، وذلك من أجل القضاء على محاولات النقد واحتمالات المنافسة. نتيجة لذلك، يلاحظ نجاح القائد التاريخي في غالبية الأحيان في الإسهام بفاعلية في عملية صنع التاريخ وجر الأحداث الهامة إلى الدوران حول أفكاره ومواقفه، ونجاح الحاكم الصدفة في التهرب من التحديات والتضحيات والمسؤوليات الوطنية والدولية والعيش غالبا في متاهات تأريخ من صنع غيره، يتأثر بالحدث التاريخي ولا يؤثر فيه.

القائد التاريخي - وبحكم ما يتمتع به من رؤية تاريخية ثابتة - يتجه عادة إلى التركيز على صنع المستقبل وليس على إدارة الواقع أو التفكير في الماضي، مما يجعل الواقع بالنسبة له مسرحا لتحديد أدوار الممثلين وتشكيل عناصر الهدف واختيار وسائل الوصول إليه، لا غير. وحيث إن صورة المستقبل المنشود هي رؤية فردية لا جماعية ولا مؤسسية ولا مجتمعية، فإن الواقع بكل إمكانياته المادية والبشرية والمؤسسية يصبح أداة مسخرة لبناء صورة مجتمعية جديدة متوافقة مع رؤية القائد وتصورات الشخصية، وذلك من دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الوطن أو تضحيات المواطن الحقيقية. وهذا يعني اتجاه القائد التاريخي عادة إلى تنصيب نفسه وصيا

على الوطن ومقدراته، وإهمال الشعب وعدم الاكتراث لآرائه ومصالحه واحتياجاته إلا بالقدر الذي يتمشى مع رؤيته الذاتية للأمر ويخدم الأهداف التي يحلم بتحقيقها، مما يضعه فوق الشعب، ويضع أهدافه فوق مصلحة الوطن، ويضع طموحاته فوق حياة المواطن.

رغم استبداد القائد التاريخي في الرأي واتجاهه عادة نحو مصادرة الحريات العامة، فإن الشعوب قلما اعترضت سبيل القيادات التاريخية وقلما تحدت سلطاتها المطلقة، وكثيرا ما سمعت من مثقفي السلطة والمال ما يكفي من المبررات والأعذار للسكوت على الظلم والقبول بالكبت والذل والقهر. ويعود السبب في خنوع الجماهير وقبولها بالذل لأمر عدة من أهمها ظهور القيادات التاريخية في حياة الشعوب عامة في لحظات يأس أو في سياق فراغ سياسي أو تحولات مجتمعية عميقة وشاملة تفقدتها القدرة على الرؤية الواضحة والمقدرة على التحكم في الأمور. لذلك كان مجيء القيادات التاريخية بمثابة رسل إنقاذ ودعاة إصلاح ومحاور إجماع شعبي في مقدورها، ومن مهامها أيضا، استقطاب الجماهير وتوجيهها نحو إعادة بناء الواقع في صورة الحلم كما تخيله القائد، وشحن الشعوب بشحنة حماس كبيرة بهدف جعلها مستعدة لتقديم التضحيات الكبيرة إذا اقتضى الأمر. وفي الواقع، وبسبب الخلفية الثقافية للشعوب التي لا تزال تعيش في حضارة ما قبل الصناعة، فإن الحكام المستبدين لم يواجهوا معارضة شعبية تذكر في الكثير من الحالات والأحيان، وغالبا ما قامت الشعوب المغلوبة على أمرها بتشجيع الحكام المستبدين على التماذي في سياساتهم المستبدة، بل واستجدائهم أحيانا ليكونوا أكثر استبدادا.

كان من ضمن القيادات التاريخية التي ظهرت في العصور الحديثة وحملت لواء الإصلاح والتغيير ورفعت شعارات إعلاء شأن الأمة وتعزيز مكانة الوطن نابليون وهتلر وستالين ونهرو وديجول وعبد الناصر. ولقد جاءت تلك القيادات جميعا لتقود شعوبها خلال فترات تحوّل تاريخية هامة شهدت شيوع الإحباط وتكرار الهزائم على أيدي الغير وحدوث أزمات داخلية وفقدان الثقة بالنفس. لذلك لم تجد تلك القيادات صعوبة تذكر في الحصول على سلطات مطلقة استخدمتها لتوجيه إمكانيات الأمة لبناء واقع جديد وتحقيق مكانة دولية مرموقة لنفسها ولبلادها. لكن طموحات تلك القيادات عامة كانت أكبر بكثير من قدرات الشعوب التي قادتتها، وكانت التغيرات التي حاولت إحداثها أكبر من القدرة الاستيعابية للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والدولية التي عملت من خلالها واستهدفت إعادة تشكيلها وهيكلتها. لذلك انتهت غالبية القيادات التاريخية بالفشل، وآلت محاولات التغيير المجتمعي التي قادتتها إلى التعثر أو الانهيار، وخسرت الشعوب بسببها الكثير مما كان لديها من ثقة بالقيادة السياسية ومؤسسة الحكم. ولقد كان من نتيجة ذلك اتجاه المجتمعات التي عاشت طويلا في ظل أنظمة استبدادية إلى التفكك، ودخول الثقافات الوطنية مرحلة التمزق، وذلك بعد أن تكبدت الأمم والشعوب المعنية خسائر جسيمة، وفُرض عليها دفع أثمان باهظة لطموحات قيادات فردية والانصياع لأوامر استبدادية. كان نهرو هو القائد التاريخي الوحيد بين أولئك القادة الذي نجح في الحصول على الاستقلال لبلده وشعبه دون عنف، لكن مثاليته غير العادية كانت سببا في قيام متطرفين عقائديين من أبناء وطنه باغتياله. وهذا يعني أنه على الرغم

من الشجاعة الذاتية، والرؤية الهادفة، والتضحية من أجل الصالح العام تنتهي القيادات التاريخية عادة بالفشل والعودة بشعوبها إلى حالة جديدة من الإحباط والضياع تكون في الغالب أعمق من الحالة القديمة وربما أكثر منها بأسا وبؤسا ومعاناة. وبذلك يمكن القول إن القيادات الفردية المطلقة هي قيادات قاصرة رغم الذكاء، عمياء رغم الرؤية التاريخية، ظلامية رغم الإخلاص للوطن، وظالمة رغم رفعها شعارات الحرية والعدل والمساواة.

أما القيادات الصدفة فتأتي عادة إما في أعقاب قيادات تاريخية كانت قد أنهكت الشعب والوطن بمغامراتها الفاشلة وطموحاتها غير الواقعية، وإما بعد فترة انتعاش ورخاء جعلت الشعب يحس بالأمن والاطمئنان وينغمس في عمليات الكسب المادي بعيدا عن الانخراط في العملية السياسية والحسابات المستقبلية، وإما بعد سقوط نظام أيديولوجي لم يترك خلفه قيادات وطنية من المعارضة السياسية - التي قام بكتبها والزج بها في السجون - ذات شعبية ومصداقية كافية لتقود وتحكم، وإما نتيجة لعملية وراثية. وحين يجد القائد الصدفة نفسه في موقع القيادة، وترتاح أذناه لسماع كلمات التملق والمديح والتبجيل والتأليه أحيانا، يدخل مرحلة جديدة وغريبة من حياته الشخصية والسياسية. البعض مثل الرئيس أنور السادات الذي جاء للحكم في مصر بعد الموت المفاجئ للقائد التاريخي جمال عبد الناصر، يجد نفسه مندفعاً نحو القيام بأعمال استعراضية ومغامرات غير محسوبة، وذلك من أجل تأكيد أهليته للقيادة وإثبات قدرته على التفوق على القائد التاريخي الذي سبقه في الحكم. والبعض الآخر مثل الرئيس بوش يبدأ حياته السياسية بالتخطيط

لمغامرات عسكرية وتبني سياسات جريئة يتحدى من خلالها التقاليد المرعية والمفاهيم والمواثيق الدولية، وذلك من أجل شق طريق غير معتاد تمكنه من بناء مجد خاص به. فعلى سبيل المثال، لم يقم الرئيس بوش بغزو واحتلال العراق وأفغانستان فقط، بل قام أيضا بتجاوز القانون الأمريكي وبمحاولة فرض أحلام اليقظة التي كانت تراوده، كنشر الديمقراطية وإعادة بناء "الشرق الأوسط الكبير"، على الغير من الشعوب التي لم تكن مستعدة للتعامل مع أحلامه بإيجابية، ولم يكن في مقدورها الاستفادة مما طرحه عليها من برامج ومخططات غير واقعية، وغير آمنة مع النفس أو الغير.

إن هذا النوع من القادة يأتي إلى الحكم من دون ثقة كافية بالنفس ومن دون تجربة حقيقية أو معرفة جيدة بتعقيدات الأمور ومتطلبات الإدارة، مما يدفعه أو لا لتعريف نفسه ليس بناء على ما يملك من مؤهلات وتجارب وصفات قيادية أو خلفية ثقافية أو مواقف وخبرات سابقة، بل بناء على موقفه الراض والمغاير لفلسفة وسياسات من سبقه في الحكم. ومن أجل التعويض عن عدم الثقة بالنفس وضعف المؤهلات، يتجه ثانيا إلى رسم وتطبيق سياسات تتصف عموما بالعنجهية والجهل والتسرع، الجهل بمتطلبات الحكم وحقائق الواقع الدولي، والعنجهية التي تمنحه شعورا بالتفوق على الغير من سياسيين وإحساسا عارما بالقدرة على التصرف من دون استشارة المؤهلين لتقديم المشورة على أسس علمية وواقعية. ولقد أثبتت أحداث مصر وأمريكا أن النتيجة كانت كارثية بالنسبة للبلدين، شملت تراجع مكانة الدولة الأولى على الساحات العربية والإقليمية والدولية والتحول من دولة رائدة تعزز باستقلاليتها

إلى دولة تابعة، وفقدان الثانية لمصداقيتها على الساحة الدولية والتسبب في قتل أكثر من مليون شخص من الأبرياء في مناطق مختلفة من العالم، وتشويه الساحة الداخلية وإهمالها، والتسبب بالتالي في دخول الاقتصاد مرحلة صعبة للغاية.

أما الرئيس فلاديمير بوتين والذي جاء للحكم في روسيا أيضا عن طريق الصدفة، فقد كان يتمتع بثقة كبيرة بالنفس ومؤهلات كافية لتسلم مقاليد الحكم من رئيس سكير مهتز الشخصية. إذ بسبب مؤهلاته العلمية والعملية وخلفيته المخبرائية، كان بوتين على معرفة جيدة بأوضاع روسيا المزرية، وعلى علم كاف بأحوال أمريكا وعملية صنع القرار فيها والقوى المشاركة في قيادتها وحدود قدرات تلك القيادة على اتخاذ القرار وتنفيذه. لذا قام بوتين بمسايرة أمريكا والتقرب من الرئيس بوش حتى تمكن من إحكام قبضته على السلطة في روسيا، ومن ثم قام بإعادة بناء الاقتصاد الروسي والقوة العسكرية الروسية، والعمل بجد على تمكين بلاده من استعادة مجدها الغابر كقوة إقليمية ودولية. ولقد ساعد بوتين على تحقيق أهدافه ظروف غير عادية شهدتها الساحتان الداخلية والخارجية، كان من أهمها تضاعف أسعار النفط في السوق العالمية أكثر من مرة، وتزايد إنتاج روسيا من النفط والغاز بشكل كبير جدا، وانشغال أمريكا بحربها على العراق وأفغانستان، وتراجع مصداقيتها ومصداقية رئيسها على الساحة العالمية. أما فيما يتعلق بالقائد الصدفة الذي يأتي إلى الحكم عن طريق الوراثة، فإن ثقته بالنفس، وطبيعته مؤهلاته العلمية ومواقفه السياسية وقدراته على إدارة دفة الحكم ومعرفته بشؤون البلاد والعلاقات الدولية تكون عرضة للتقلب الكبير، مما يجعل

البعض أكثر حكمة ممن سبقوهم وأكفأ منهم في إدارة الحكم والاقتصاد،
ويجعل البعض الآخر يعيش حياته أسيراً للماضي، يكرس وقته وجهده
وفكره لبناء مجد على أساس الإخلاص لفلسفة وفكر وسياسة من سبقه في
الحكم، غير معني بتغير الظروف الدولية وما تعيشه الساحة الوطنية من
تحولات اجتماعية وثقافية.

القيادة الفردية والقيادة المؤسسية

شهدت أوروبا منذ منتصف القرن الخامس عشر حركة نهضوية بدأت بتنشيط التجارة وتتابع حملات الاستكشاف الجغرافية وتطوير فنون الملاحة البحرية وتكنولوجيا السلاح. ولقد تبع ذلك حدوث ثورة علمية معرفية فلسفية تناقضت في الكثير من مقولاتها ونظرياتها واستنتاجاتها مع تعاليم الكنيسة الكاثوليكية، مما أدى إلى وقوع الصراع بين الفكر العلمي المؤسس على البحث والتجربة، والفكر الديني المؤسس على الغيب. وحين شعرت الكنيسة بالخطر يهددها، وجدت نفسها تندفع في اتجاه اضطهاد المفكرين والعلماء وتكفيرهم، وإصدار الأحكام على الكثيرين منهم بالهرطقة والإعدام. إلا أن فقدان الكنيسة لصوابها وتوازنها واتجاهها إلى كبت حرية الفكر لم يمنع تأثر العديد من رجالها بالأفكار الفلسفية الجديدة والنظريات العلمية غير التقليدية، وقيامهم بالتالي في المشاركة في إثراء الحركة الفكرية والفلسفية واتخاذها أساسا لتوجيه النقد لتعاليم الكنيسة الدينية وممارساتها الدنيوية. ولقد نتج عن ذلك ظهور حركات إصلاح دينية واسعة تسببت في وقوع حروب دينية طاحنة دامت ثلاثين سنة متوالية (1610-1640)، وانتهت بهزيمة الكنيسة الكاثوليكية وفصل الدين عن الدولة، وتبلور مفهوم العلمانية، وتفتت الديانة المسيحية إلى عدة ديانات قادت بدورها إلى تفتت المجتمعات المسيحية إلى دول وفئات طائفية مختلفة، غلب عليها طابع التنافس والصراع.

وبينما كانت حركة الإصلاح الديني وتبعاتها تعيد الترتيبات المجتمعية والعلاقات السياسية والعقائدية بين الكنيسة والدولة من ناحية ثانية، كانت

التطورات الاقتصادية على أرض الواقع تعيد ترتيب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس وبينهم وبين الدولة والبيئة من ناحية ثانية. ومع فصل الدين عن الدولة وظهور عدة مذاهب دينية متباينة ضمن نطاق الديانة المسيحية ضعفت المؤسسة الدينية الكنسية بوجه عام، وتراجعت شعبيتها وهيتها وسطوتها. ولقد نتج عن ذلك أن أصبح الدين جزءا من الحياة، أي نظاما اجتماعيا خاصا مسخرا لخدمة الإنسان والحياة، وذلك بعد أن كانت الحياة بأكملها حياة دين، أي حياة مسخرة لخدمة الدين ورجاله والمؤسسة التي تجسده على أرض الواقع. ومما ساهم أيضا في إضعاف الكنيسة واستمرار تراجع نفوذها ودورها في المجتمع قيام تحالف قوي بين الحكام والتجار وذلك خدمة لأهداف مشتركة ومصالح متبادلة، فالحكام أرادوا كنيسة ضعيفة كي يمارسوا سلطاتهم السياسية في بلادهم ويحكموا شعوبهم من دون رقيب أو حسيب، والتجار أرادوا كنيسة بلا سلطات دنيوية تفرض عليهم شرائع وتشريعات اقتصادية ومالية تتعارض مع مصالحهم الربحية. ومن التشريعات التي فرضتها الكنيسة على التجار في حينه وقاموا بمقاومتها بشدة، تحريم الربا في المعاملات المالية، وما أطلق عليه في حينه "السعر العادل"، أي فرض سعر على مختلف البضائع والسلع يحول من دون تمكين التاجر من استغلال المستهلك.

ساد الحياة الأوروبية خلال فترة النهضة حالة من الفوضى والضياع، وذلك بسبب تساقط الأعمدة الفكرية والفلسفية لنظام الحياة السابق، بينما كانت الأعمدة الفكرية والفلسفية والقيم الجديدة لا تزال في طور التكوين. إلا أن تلك الفترة شهدت أيضا العديد من التطورات السلبية والتحويلات

الإيجابية التي كان لها أثر كبير وعميق على حياة ومستقبل شعوب ودول أوروبا والعالم بوجه عام. ومن التطورات الهامة التي عاشتها أوروبا خلال تلك الفترة، زيادة النشاطات الفكرية والثقافية وتنوعها، اتساع نطاق النشاطات الاقتصادية خاصة التجارية والحرفية منها، الخروج على تقاليد وقيم ومواقف وسلوكيات المرحلة الحياتية السابقة، قيام الإقطاعيين بالاستيلاء على الأراضي الزراعية واستغلال الفلاحين وتحويلهم إلى طبقة عمال زراعية شبه مستعبدة، وظهور طبقة تجارية وإقطاعية ومالية شكلت أقلية اجتماعية وقامت بامتلاك الثروة والمال والنفوذ على حساب الأغلبية. إضافة إلى ذلك، تسببت تلك التطورات، خاصة تحالف التجار مع الحكام ضد المؤسسة الدينية في بناء لغة وطنية جديدة بدل اللغة اللاتينية، وبلورة هوية قومية وثقافة وطنية. ولقد تبع ذلك ونتج عنه ميلاد وعي اجتماعي وسياسي على المستوى الشعبي، تبلور تدريجيا على شكل نزعة قومية ساهمت في تدعيم الدولة الحديثة وتعزيز سلطاتها المجتمعية على حساب المؤسسة الدينية واللغة اللاتينية.

تتميز فترات الانتقال الحضارية في حياة مختلف الشعوب بكونها فترات هدم وبناء في آن واحد، وذلك من دون التأكد من سلامة عمليات الهدم، أو من صواب محاولات البناء، مما يتسبب في اختلال التوازن القائم بين القوى الاجتماعية المختلفة. وهذا من شأنه في حالة حدوثه التسبب في فقدان بوصلة الإبحار في خضم تغيرات وتحولات اجتماعية غير محسوبة العواقب، ومن غير الممكن التحكم في مسيرتها أو توجيهها الوجهة التي تتمناها النخبة المهيمنة على الحكم. إلا أن فترات الانتقال الحضارية وما

يُصاحبها عادة من عمليات هدم وبناء تكون أيضا فترات تحرر فكري وانفتاح اجتماعي واسع، تسمح بازدهار الثقافة والعلوم والفنون، وتقود إلى توسعة نطاق عمليات الخلق والابتكار. وهذا يقود بدوره إلى تراجع أهمية ودور القيادات التقليدية والدينية في الحياة المجتمعية بوجه عام، ويفتح المجال أمام القوى المجتمعية الجديدة والأفكار الخلاقة لتقوم بإرساء أسس جديدة لمجتمع جديد. وحيث إن لكل مجتمع جديد هياكله المجتمعية ونشاطاته الاقتصادية المميزة، فإن ظهور مجتمع جديد يحتم ظهور نخبة اقتصادية وسياسية وثقافية غير تقليدية، ويقود إلى إعادة بناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على أسس جديدة لم تكن معروفة أو مألوفة من قبل، ويتسبب، بين أشياء أخرى، في تبلور طيف ثقافي وطني جديد من صنع مثقفين غير تقليديين. وفي خضم ما يعيشه المجتمع من تحولات كثيرة، كبيرة وصغيرة، تبرز الحاجة لإقامة مؤسسات وتنظيمات سياسية وغير سياسية جديدة على أنقاض الفوضى الماضية، وذلك لتعزيز الإنجازات المرحلية، وصيانة الحقوق والحريات المكتسبة، وتأصيل مفهوم الحرية الفكرية والفردية وحرية العبادة وحق الجماهير في المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية. ويتبع مثل هذا التطور في كل الحالات والأحيان ظهور طبقة اجتماعية يعكسها ويكرسها تفاوت الدخل والثراء بين الأغنياء والفقراء، وفئوية ثقافية - اجتماعية تعكسها وتكرسها فجوة المعرفة والنفوذ بين مختلف الطبقات في المجتمع..

كان من النتائج التي ترتبت على تراجع هيبة ونفوذ الكنيسة في الحياة المجتمعية عامة منذ منتصف القرن السابع عشر، وتصاعد الشعور

الوطني بين الناس في ظل الدولة القومية الحديثة في المقابل تشجيع الدولة على ممارسة الاستبداد، ونجاح بعض الحكام في إقامة نظم حكم فردية دكتاتورية. إلا أن نجاح أولئك الحكام في ممارسة الاستبداد كان محدوداً ولم يدم طويلاً، حيث اتجهت المجتمعات الأوروبية عامة إلى مقاومة الفردية والظلم والتسلط، والمطالبة بشدة وإلحاح بإقامة نظم حكم ديمقراطية توفر الحرية والمساواة للجميع وتخلق آلية جديدة تتيح للشعب المشاركة في إدارة شؤون البلاد واتخاذ القرارات المصيرية. وحين حاول بعض الحكام وقف المد التحرري بالقوة كان رد الفعل الشعبي عنيفاً اشتمل على قيام مظاهرات صاخبة ووقوع ثورات أدت إلى الإطاحة ببعض الحكام. وهذا قاد إلى كتابة دساتير جديدة في كل الدول القومية الحديثة أرست مبدأ الحرية والمشاركة في الحكم واعتماد الشعب، من دون غيره، مصدراً وحيداً للشرعية. ولقد كان من أهم تلك الثورات الثورة الفرنسية التي وقعت في أواخر القرن الثامن عشر وأدت إلى القضاء على نظام الاستبداد السياسي والإقطاعي في فرنسا، والاضطرابات الواسعة التي عمت العديد من المدن الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر وكانت موجهة أساساً ضد الاستغلال الاقتصادي. وبسبب أهمية مفهوم الشرعية، سنناقش مصادر الشرعية السياسية في الجزء التالي من هذه الدراسة.

من ناحية أخرى، كانت النشاطات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتنظيمات العمالية في أوروبا تتحول تدريجياً، ولكن باضطراد، من الإدارة الفردية إلى الإدارة المؤسسية. ففي المجال الاقتصادي، كان للنزعة الاستعمارية دور كبير في تطوير وترسيخ مبدأ وفوائد وآلية

العمل المؤسسي، وذلك من خلال إقامة العديد من الشركات التجارية والاستثمارية والمالية الكبيرة التي استخدمها الاستثمار بكفاءة لتحقيق أهدافه الاستغلالية على الساحة الدولية. أما التنظيمات العمالية، فقد جاء ظهورها بعد تبلور عمق الاستغلال الذي مارسه رأس المال في بدايات عصر الصناعة مع العمال عامة والنساء والأطفال خاصة، وفي أعقاب قيام المثقفين بالانتصار لقضايا العمال والوقوف إلى جانب الجهلة والفقراء والمستضعفين من الناس. وفي المجال الثقافي والعلمي، كان للجامعات ومراكز البحوث والدراسات والمنتديات الفكرية والثقافية ومؤسسات الإعلام ودور نشر الكتب والجرائد والمجلات إسهامات كبيرة في بلورة وتدعيم مفهوم العمل المؤسسي والعمل الجماعي المؤسس على مبدأ المشاركة الديمقراطية.

ولقد تبع تلك التطورات توسعة مفهوم المؤسسة ليشمل كافة نواحي الحياة في المجتمع الصناعي الجديد، ويعم كل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية والتعليمية التي تدار من خلالها شؤون المجتمع. وهذا تسبب بدوره في تعميق الوعي الاجتماعي، خاصة بين أبناء الطبقة المتوسطة وتجمعات المثقفين، وتأكيد أهمية المشاركة الشعبية في النشاطات السياسية والعملية والثقافية. وفي الواقع، لم يكن بالإمكان في الماضي، وليس من الممكن في الحاضر، قيام المؤسسة بتعميق جذورها في أي مجتمع إنساني في غياب الوعي الاجتماعي وسيادة ثقافة تؤمن بالحرية والمساواة والتسامح.. ثقافة تقدر قيمة الوقت وأهمية العمل الجماعي، وتعترف بالدور الريادي للمفكرين والمثقفين في تنمية المجتمع

والثقافة وصنع المستقبل، وتعارض في الوقت ذاته سيادة الفردية كمبدأ في الإدارة والحكم.

كان العمل المؤسسي ولا يزال هو الحاضنة الشرعية الوحيدة، والبيئة المناسبة وربما الأهم لميلاد وتفريخ وتدريب القيادات المؤهلة لتحمل مسؤوليات التنمية والتغيير في المجتمع. إذ في غياب المؤسسة وهيمنة الفردية على إدارة شؤون المجتمع تغدو البيئة التربوية وظروف العمل معرضة لقيام القيادات الفردية بممارسة التسلط والاستبداد وارتكاب الأخطاء التي تلحق الضرر بالناس وبمصالحهم وبالوطن وبالصالح العام. وعلى خلاف ما يعتقد البعض، لا يقتصر العمل المؤسسي على الشؤون السياسية أو النشاطات الاقتصادية أو المشاريع الاستثمارية فحسب، بل يشمل كافة نواحي الحياة ونشاطاتها المختلفة، بما في ذلك التعليم والصحة والتجارة والخدمات العامة. وفي الواقع، ليس بالإمكان اكتشاف المواهب القيادية لدى الشباب وتدريبهم وإعدادهم ليكونوا قادة ملتزمين ومؤهلين لتولي مسؤوليات القيادة في المستقبل من دون أن تكون المدارس والجامعات والشركات والدوائر الحكومية مبنية على أسس علمية وأخلاقية سليمة تفتح المجال لبروز القيادات الواعدة ولديها ما يكفي من البرامج التربوية والحوافز المعنوية لاحتضان الواعدين من قادة المستقبل وتشجيعهم على تنمية قدراتهم القيادية وتوجيهها الوجهة السليمة.

إن التوجه الأوروبي العام نحو الديمقراطية، ومن ثم تأسيسها كنظام حكم جاء نتيجة غير متوقعة لما عاشته شعوب القارة الأوروبية من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية واسعة استغرقت حوالي أربعة قرون

متتالية بدءاً من منتصف القرن الخامس عشر. ولقد جاءت تلك التحولات على خلفية ما قاسته تلك الشعوب من ويلات الحروب الأهلية والإقليمية والدينية وظلم نظام الإقطاع وكبت الحريات في ظل هيمنة الكنيسة والدين طويلاً على حياة المجتمع، وسيطرة الفردية على الحكم. ولذا كان التحول إلى الديمقراطية هو بطبيعته تحول في ذات الوقت نحو المؤسسية والعمل الجماعي في التفكير والتنظيم والإدارة والإنتاج، وبالتالي توجه عام نحو سحب الثقة من الفردية وحرمانها مما كانت تتمتع به من صلاحيات وسلطات وشرعية. أما التحول نحو الديمقراطية في العالم الثالث فقد جاء نتيجة لما عانته شعوب تلك الدول من فشل اقتصادي وهزائم عسكرية ونظم حكم دكتاتورية غاشمة، وبسبب نمو النزعة التحررية في ضوء ما حملته ثورتا الاتصالات والمعلومات إلى تلك الشعوب من أفكار جديدة وأنماط حياتية غير تقليدية، واستجابة خجولة مترددة لتصاعد الضغوط الخارجية النابعة أصلاً من أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي على حكام تلك الشعوب. ومن أسباب تنامي الضغوط الأوروبية والأمريكية على حكام العالم الثالث وحماسهم المتزايد للديمقراطية، إيمانهم بمقولة فلسفية سياسية جديدة تدعي بأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضاً.

إن نظرة سريعة على الخارطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لعالم اليوم سوف تظهر بوضوح بالغ مدى تفوق المجتمعات الصناعية التي تحولت إلى الديمقراطية في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والعسكرية، وعمق تخلف الشعوب التي لا تزال تعيش في ظل حضارات غير صناعية وتخضع لأنظمة حكم فردية

دكتاتورية وأيديولوجيات شمولية. إن الفشل في استيعاب متطلبات وأهمية العملية الديمقراطية والإدارة المؤسسية في الحياة المجتمعية، وإدراك طبيعة العلاقة الديناميكية التي تربط المفهومين بعضها إلى بعض، يعتبر واحداً من أهم أسباب التخلف الاقتصادي والتمزق الاجتماعي والتفتت الثقافي والكبت السياسي والتراجع الفكري الذي تعاني منه الكثير من شعوب العالم الثالث، ومن بينها بالطبع الشعوب العربية. ومن الأمور التي يُؤسف لها وتحير العقل أحياناً أن بعض الفئات الاجتماعية ومن بينهم الكثير من "المثقفين" في الوطن العربي لا تزال تترحم على أيام القيادات الفردية المستبدة، وتنتظر بفارغ الصبر ظهور القائد "المنقذ" أو "القائد الملهم" لانتشالها من حالة الذل والهوان التي تعيشها، وذلك من دون وعي أو اعتراف بأن قيادات الماضي الفردية والتأريخية تتحمل مسؤولية الجزء الأكبر من تراكم الأوضاع السيئة الحالية، وتفشي المشاعر المحبطة التي تسود حياة الشعوب العربية في المرحلة الراهنة.

وبدلاً من البحث عن أبدال عمل جديدة وعصرية للتعامل مع الأوضاع المتردية والتغلب على حالة التخلف الراهنة بأبعادها الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، اتجهت الأغلبية الشعبية العربية بقيادة قيادات تقليدية تجاوزها الزمن إلى اتهام الاستعمار بما فيه وبما ليس فيه من عيوب، وبما يحكيه وبما لا يحكيه ضدها من مؤامرات، وبما اقترفه وبما لم يقترفه من جرائم، وإلقاء مسؤولية كل ذنوبها ونواقصها وتخلفها وضعفها وضحالة فكرها وتهربها من المسؤولية على سياسة أمريكا وأطماعها التوسعية، والتباكي في الوقت ذاته على الأطلال

والأبجد الغابرة التي لم تعد جزءاً من الواقع ولن يكون لها أي دور في صنع المستقبل. وهذا دفع تلك الفئات والقيادات عامة إلى المطالبة برفض فكرة العولمة والاعتراض على مسيرتها، والدعوة لتأسيس "ثقافة مقاومة" لوقف المد العولمي والحد من تبعاته، والعمل على تخدير المشاعر الذاتية والجماهيرية والوطنية بالترويج لمقولات غير علمية لا تغني من جوع، وذلك انتظاراً لوصول القائد الملهم المنقذ الذي لن يصل مهما طال الزمن، وزاد الحنين، وكثر البكاء، وتكاثرت المآتم.

الديمقراطية والقيادة السياسية

الديمقراطية هي فكرة فلسفية ونظام حكم سياسي وقيمة اجتماعية وثقافية على درجة كبيرة من الأهمية، ذات علاقة وطيدة بحياة الفرد والمجتمع ومدى تمتعه بالحرية. وبسبب ذلك ليس بالإمكان إقامة نظام حكم ديمقراطي من دون استيعاب أهمية تلك الفكرة وأبعادها المجتمعية، ووجود فناعة لدى القوى الفاعلة في المجتمع بأن الديمقراطية هي أيضا مسلكية فردية وجماعية وموقف من الآخر. حين تهيمن القيم التقليدية ونظم التربية الأبوية والانتماءات العشائرية والولاءات القبلية والطائفية على حياة المجتمع تصبح الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة غير مناسبة وغير مضيافة لميلاد وتأسيس الفكرة الديمقراطية، مما يفتح المجال واسعا لظهور وهيمنة القيادات الفردية وأحيانا السلطوية. وحين تهيمن على المجتمع قيم الفردية وتختفي الثقافة الأبوية وتغيب الارتباطات والولاءات والانتماءات القبلية والعشائرية والطائفية وتحل محلها المصلحية تغدو الظروف الاجتماعية ملائمة لميلاد وتطور الفكرة الديمقراطية، وبالتالي لظهور القيادة الجماعية والقيادة المؤسسية. لذلك يُلاحظ نجاح الديمقراطية كنظام حكم سياسي وقيمة ثقافية في كل المجتمعات الصناعية التي تجاوزت ثقافة المجتمعات الزراعية التقليدية، وفشلت في كل المجتمعات التي لا تزال تعيش في عصور ما قبل الصناعة التقليدية، حيث تسيطر قيم الماضي ونظم التربية الأبوية والفلسفات الغيبية والشمولية. وحيث إن لكل قاعدة استثناءات، فإن هناك استثناء واحد لهذه القاعدة حدث في الهند وذلك لأسباب غير عادية نتج عنها تطور تجربة ديمقراطية

خاصة في تلك البلاد، لم تكتمل بعد. ويمكن القول أن الديمقراطية في الهند، وعلى الرغم مما يروج له من دعاية بشأنها، لا تزال تناضل من أجل تعميق جذورها في المجتمع من دون تحقيق نجاحات باهرة أو التعرض لانتكاسات كبيرة.

جاء تطور الفكرة الديمقراطية كنظام حكم سياسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر وذلك بهدف وضع حد للظلم الذي مارسته الدولة في ظل نظم الحكم الدكتاتورية الفردية، ومن أجل إفساح المجال أمام الشعب لحكم نفسه بنفسه وإحكام رقابته على تصرفات السلطة السياسية، وبالتالي الخيلولة دون استبداد الدولة ورجالها من ساسة وحكام ونخب سياسية مهيمنة. ولقد استوجب العمل على تحقيق تلك الأهداف اتجاه العملية السياسية إلى التركيز على الحقوق الفردية وتعريفها والتأكيد عليها من ناحية، وتعريف سلطات الدولة وصلاحياتها وتحديد مجالات عملها من ناحية ثانية، والعمل على فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض وتحقيق التوازن فيما بينها من ناحية أخرى. وهذا استوجب بدوره تشجيع العملية الإعلامية ونشاطاتها المجتمعية، والاعتماد عليها كوسيلة إعلامية ونقدية ومعلومية، والاعتراف بحقوقها في التمتع بالحرية والاستقلالية.

إن انفصال السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض داخل المجتمع الديمقراطي، وحاجة تلك السلطات للتكامل من أجل قيام نظام ديمقراطي فاعل، جعل الديمقراطية نظام حكم مركب، متعدد المستويات والمسؤوليات والأهداف. وهذا جعل النظام ذا طبيعة

ديناميكية كثيرة التعقيد، فرضت عليه أن يتحول وأن يتطور بشكل دائم، وذلك من أجل التجاوب مع المستجدات على ساحات العمل السياسية وغير السياسية. وبسبب تداخل عناصره وتشعبها وتكاملها، فإن النظام الديمقراطي أصبح قوة تؤثر في محيطها العام بأبعاده الثقافية والسياسية والاقتصادية، وإطار عمل يتأثر بكل ما يعيشه المجتمع من تحولات وتغيرات ثقافية واقتصادية وسياسية وعلمية وغيره. ومن أجل ضمان سلامة العملية الديمقراطية وتأمين نجاحها في أداء المهام المجتمعية المنوطة بها بكفاءة، وفي مقدمتها تمكين الجماهير من المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية، تحتاج العملية الديمقراطية لتوفر شروطاً أساسية عدة ولعوامل أخرى مساندة تساعدها على التجاوب مع الاحتياجات المتباينة في مراحل التطور المجتمعي المتلاحقة. وهذا يعني أن عدم ثبات الأوضاع الحياتية على حالها وحدوث حراك اجتماعي متواصل داخل المجتمع، يفرض على النظام الديمقراطي أن يتطور باستمرار كي يكون قادراً على التأثير والتأثر بما يعيشه المجتمع المحيط به من تحولات.

أما ميلاد نظم الحكم الديمقراطية فقد جاء أولاً في أوروبا الغربية، وذلك نتيجة لحدوث تحولات اجتماعية واقتصادية واسعة خلقت ظروفًا مجتمعية غير تقليدية مختلفة تماماً عما سبقها من ظروف، وحتمت بدورها التوجه نحو الحرية والديمقراطية. ومن أهم التطورات التي ساهمت في تعبيد الطريق لتبلور نظم الحكم الديمقراطية، تحالف التجار ورجال الأعمال مع أمراء وحكام أوروبا في عصر النهضة ضد الكنيسة الكاثوليكية بوجه عام، وضد تعاليمها التجارية والمالية وممارساتها الدنيوية بوجه

خاص، وهي ممارسات اتسمت بالفساد وخداع الناس واستغلال الفقراء والجهلاء. إلى جانب ذلك، ساهم فصل الدين عن الدولة في أعقاب انتهاء الحروب الدينية في منتصف القرن السابع عشر في عزل الكنيسة عن الحياة السياسية عامة، وفتح المجال لتبلور الدولة القومية وظهور فئات المثقفين الملتزمين وبعض التجمعات السياسية والتنظيمات العاملة. وبينما كانت تلك التطورات تعيد ترتيب الأمور السياسية والاجتماعية في المجتمع الأوروبي على أسس جديدة، كانت النشاطات التجارية التي بدأت تتصاعد إبان الاكتشافات الجغرافية وخلال الفترة التابعة لها تقود إلى حدوث تطورات اقتصادية كبيرة اتصفت باتساع نشاطات الأعمال الحرفية والصناعية وتنوعها، وتأسيس شركات مالية وتجارية كبيرة لدعم النشاطات الاستثمارية الاستعمارية في العديد من بلاد العالم. ومما ساعد في توفير ما كان يحتاجه النظام الديمقراطي من شرعية سياسية ومجتمعية قيام فلاسفة العصر في حينه بتأطير مفهوم الحرية وحق الشعب في المشاركة في الحكم، وتحديد مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها بوجه عام. ويمكن القول إن فكرة العقد الاجتماعي التي اعتبرت الشعب والدولة شركاء في إدارة المجتمع، وقالت بأن العلاقة بينهما لا بد وأن تقوم على تحديد مسؤوليات كل طرف وواجباته تجاه الطرف الآخر، شكلت نقطة البداية الحقيقية لنمو وتبلور الفكرة الديمقراطية وتطورها كعملية سياسية وقيمة اجتماعية.

على أثر وقوع الثورة الصناعية في بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت المدن الصناعية لتأوي المصانع والصناعات الجديدة وما

كانت تحتاجه تلك المصانع من عمال صناعيين. ولقد رافق تبلور المصنع وظهور المدن الصناعية تبلور طبقة عاملية فقيرة وضعيفة وقعت ضحية النزعة الاستغلالية المؤسسية للنظام الرأسمالي الجديد، حيث قام رجال الأعمال وأصحاب المصانع في حينه باستغلال العمال وحرمانهم من معظم حقوقهم الإنسانية. ولقد كان من نتيجة ذلك اضطراب العمال للعيش في أحياء فقيرة (Ghettos) على هامش الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الصناعي لعقود متتالية. إن اتجاه أصحاب رؤوس الأموال لاستغلال الضعفاء والمعدمين، خاصة الأطفال والنساء منهم، وإجبارهم على العمل في ظل ظروف قاسية دون توفير الحد الأدنى من الخدمات لهم، جعل المدن الصناعية الجديدة أماكن يتمركز فيها الفقر والبؤس والحرمان إلى جانب الغنى. ومع انتشار الوعي بما كان يعانيه العمال من بؤس واستغلال ارتفعت أصوات المثقفين تنادي بضرورة تدخل الدولة لتحسين ظروف العمل والحياة، ووقف الممارسات الاستغلالية لرأس المال، ومنع عمل الأطفال، والمطالبة بإرسالهم إلى المدارس بدل المصانع.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن طبقة العمال الصناعيين جاءت نتيجة لقيام الإقطاعيين خلال العقود القليلة التي سبقت حدوث الثورة الصناعية بالاستيلاء على الأراضي الزراعية وطرد المزارعين منها وحرمان الفلاحين من مصدر رزقهم الوحيد. وهذا فرض على قدامى الفلاحين أن يتحولوا إلى طبقة عاملية فقيرة لا حول لها ولا قوة، وبحاجة ماسة لمصدر دخل تعيش منه. وفي ضوء تراجع فرص العمل والعيش في المزارع كما كان عليه الحال في السابق، وجد العمال الجدد أنفسهم مضطرين للبحث

عن فرص عمل خارج البيئة الزراعية التي نشأوا فيها، وفرض عليهم القبول بالعمل في المصانع على الرغم من أن سوء أحوال العمل والعيش في المدن التي أقيمت فيها. ومع الأيام، وفي ظل المصنع وظروفه القاسية، بدأ عمال المصانع في التحول التدريجي إلى طبقة عاملية بلا مصدر رزق ثابت، تعتمد في كسب عيشها على عرقها واستغلال وقتها، مما جعلها عرضة للاستغلال من قبل طبقة الرأسماليين من ممولين وصناعيين وتجار. وبالرغم من فداحة عمليات الاستغلال، فإن عبئه الأكبر وقع على كاهل الأطفال والنساء الذين فرض عليهم العمل لساعات طويلة في ظل أوضاع مزرية مقابل أجور بخسة، والعيش في أماكن سكنية سيئة للغاية افتقدت كل الخدمات الصحية والاجتماعية.

لكن زخم الثورة الصناعية أدى، وخلال قرن واحد فقط إلى تغيير ظروف العمل والعيش إلى الأحسن، وتسبب بالتالي في ظهور مجتمع جديد افرز ثلاث طبقات اجتماعية متباينة من حيث مستوى الدخل والثقافة: طبقة ثرية قوامها رجال الأعمال والمال والإقطاعيون، وطبقة فقيرة قوامها عمال المصانع والمزارع وخدم المنازل، وطبقة متوسطة قوامها المهنيون وصغار رجال الأعمال والتجار والحرفيون. ولقد لعبت الطبقة المتوسطة دورا رياديا في تنشيط العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على السواء، وذلك من خلال تنويع النشاطات الصناعية والتجارية وتنمية الأسواق الاستهلاكية، ودعم العملية الديمقراطية من خلال المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية، واستخدام العملية السياسية لحماية مصالحها الاقتصادية ومواقعها المجتمعية. وهذا فتح المجال لقيام

تلك الطبقة بالمساهمة الفاعلة في قيادة عملية التحول الاجتماعي وصولاً إلى بلورة مجتمع جديد وثقافة جديدة مختلفة تماماً عن ثقافة المجتمع الزراعي التقليدية التي سبقتها. ومن خصائص الثقافة الجديدة تميزها عن غيرها من ثقافات قديمة بنظام قيم جديد ومواقف اجتماعية جديدة تعطي أهمية كبيرة للوقت، وتحترم العمل، وتعمل على تشجيع الادخار، ولا تتوقف عن الاستهلاك. ولقد نتج عن تلك التحولات ورافقها تطور العلاقات بين أفراد وجماعات وفئات وطبقات المجتمع الجديد واتجاهها إلى استبدال العلاقات التقليدية التي كانت تقوم أساساً على روابط القرابة والدم والنسب والانتماء الطائفي أو الديني، بعلاقات جديدة تقوم أساساً على هموم ومظالم اجتماعية ومطالب سياسية مشتركة، ومصالح اقتصادية متبادلة.

لقد كان للديمقراطية، كما كان لغيرها من أفكار فلسفية عظيمة في الماضي نصيبها من الانجازات المجتمعية الكثيرة والإخفاقات العديدة. ويعتبر تطور الفكرة الديمقراطية من نظام حكم سياسي فقط إلى قيمة اجتماعية ذات أبعاد ثقافية أهم إنجازات المجتمع الصناعي في ظل سيادة الديمقراطية. ولقد مكنتها ذلك الإنجاز من التحول مع الزمن من مجرد فكرة فلسفية إلى حالة ذهنية مجتمعية، وقناعة فردية وجماعية مترسخة في فكر ووعي الشعوب الديمقراطية. وتقوم تلك القناعة على المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع الواحد، واحترام الرأي الآخر والإقرار بشرعيته، وحل الخلافات مع الآخرين بالطرق السلمية من دون اللجوء إلى العنف، والقبول بالتعدد الثقافي والإثني والديني والتسامح مع

الغير، واعتبار القانون فوق الجميع، وهو قانون يضعه المجتمع من خلال سلطته التشريعية بهدف تنظيم العلاقات بين الناس بعضهم ببعض وبينهم وبين والدولة وذلك خدمة الصالح العام.

بالرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها الديمقراطية لشعوب كثيرة، إلا أن تلك الفكرة لا تزال غريبة عن حياة معظم شعوب العالم، كما وأن وجودها في مجتمعات معينة لم يكن كافيا ل يتمتع الشعب في تلك المجتمعات بالمزايا الديمقراطية التي توفرها الديمقراطية، ويحصل على حقوقه التي يصونها القانون. ويعود السبب في ذلك لعوامل عدة، أهمها غياب الإنسان الديمقراطي، أي الفرد الذي يفهم الديمقراطية ويعي دورها المجتمعي، ويعمل مع غيره من أفراد وجماعات على توفير الأجواء المناسبة لها والشروط الكفيلة بنجاحها. وعلى العموم، تتفق غالبية الفلاسفة السياسيين على أهمية الديمقراطية كنظام حكم سياسي، وعلى أنه ليس بالإمكان قيام نظام حكم ديمقراطي في دولة من دون توافر عدة شروط أساسية، أهمها:

1. وجود تعددية سياسية، أي وجود أكثر من تنظيم حزبي سياسي في مجتمع الدولة الواحد.
2. وجود طبقة متوسطة كبيرة نسبيا، لديها ما يكفي من الوعي بحقوقها ومصالحها والثقة بنفسها لتعمل على صيانة مصالحها الاقتصادية وتعزيز مواقعها المجتمعية.
3. وجود إعلام حر وفاعل، يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية والحرية، ويتصف بالحياد والنزاهة.

على الرغم من أهمية هذه العوامل، إلا أن التجارب الديمقراطية المختلفة أثبتت أن وجودها، وإن كان ضروريا، لا يُعتبر كافيا لإقامة الهياكل التنظيمية واستكمال متطلبات اللعبة الديمقراطية بما يضمن تشجيع مختلف الأفراد والجماعات على ممارسة الديمقراطية بشكل يحقق الهدف المنشود منها ويصون حقوق جميع المشاركين فيها. لذلك كان لا بد من إضافة عامل آخر، ربما كان أهمها جميعا:

4. سيادة ثقافة التسامح القائمة على مبدأ القبول باختلاف الأفكار وتنوعها، وتضارب الآراء والمواقف وتشعبها، وتباين المصالح الاقتصادية وغير الاقتصادية وتناقضها أحيانا، وتعدد الثقافات والولاءات والانتماءات والارتباطات داخل المجتمع الواحد، والاعتراف بحق الآخرين في المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون، ومنحهم حرية التعبير عن أفكارهم والسعي للتمتع بحياتهم وحماية مصالحهم.

إن تمتع الإنسان بالحرية يعني أن يكون له الحق في الاختيار بين أبدال مختلفة، والحرية في اعتناق ما يعتقد بأنه الأصح أو الأكثر واقعية ومنطقية وعقلانية من عقائد اجتماعية وغير اجتماعية، وأن ينتمي لما يتجاوب مع أفكاره ومصالحه من أحزاب وتجمعات ونقابات وتيارات سياسية، وأن يتبنى ما يعجبه من قيم ومعتقدات دينية وعادات وتقاليد اجتماعية وثقافية، وأن تتاح له الفرصة كي يطلع على ما يُروَج له من أفكار مختلفة ومواقف وسياسات قد تكون متضاربة، وأن يختار ما يروق له منها ويعبر عن رأيه حيالها، وأن يشتري ما يناسب ذوقه من بضائع وخدمات

متنوعة، بغض النظر عن مصدرها. وهذا ليس بالإمكان توفره في أي مجتمع من المجتمعات من دون وجود تعددية تقوم على توافر الأبدال وحرية الاختيار والتسامح والوعي.

إن التعددية السياسية هي أهم دعائم الديمقراطية التي لا يمكن تأسيس نظام حكم ديمقراطي في غيابها. وهذا يعني أنه ليس بالإمكان تأسيس أو ممارسة الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات إلا حين تكون هناك تعددية سياسية، أي حين يوجد في المجتمع الواحد أكثر من حزب واحد تتنافس فيما بينها لكسب تأييد الشعب وولائه. وفي العادة تكون المنافسة بين الأحزاب شديدة حين تكون المبادئ الحزبية قائمة على العقائدية مما يجعل الاختلافات في المواقف والسياسات واضحة، وحين تتوافر للناخبين فرصة التعرف على طبيعة تلك الاختلافات وأهدافها. وهذا بدوره يفتح المجال أمام جمهور الناخبين للاختيار بين الأحزاب المتنافسة والأفكار المتباينة وبرامج العمل الحزبية المتنوعة بناء على قناعاتهم الخاصة. وهذا يعني بوضوح أن غياب التعددية في ظل نظام الحزب الواحد، وانحياز الدولة أو النخبة المهيمنة على حياة المجتمع للدعوات المطالبة بالحفاظ على التقاليد والعادات الثقافية الموروثة والسلم الاجتماعي من شأنه أن يحول من دون قيام نظام حكم يتوافر له الحد الأدنى من الديمقراطية. وحين يُستبدل مبدأ حرية الرأي والتعددية برفع الشعارات التي تتكلم عن محظورات اجتماعية ودينية و"خطوط حمراء" تراثية وثقافية، فإن الأجواء العامة تغدو تسلطية تحول دون أي تقدم على طريق الحرية والديمقراطية. وفي الواقع تعكس مثل تلك المواقف إيمان البعض من سياسيين وحكام

ونخب سياسية ومثقفين تقليديين ورجال دين أن من حقهم احتكار الأجوبة لكل ما يطرحه العصر من أسئلة، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز التعرض له بالنقد والتحليل من أفكار ومواقف وقيم.

بعد قيام الثورة الصناعية في عدة دول أوروبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وتبلور المجتمع الصناعي بطبقاته المختلفة، بدأت المصلحية تأخذ مكانة العلاقات العائلية والقيم الدينية في تنظيم العلاقات بين الأفراد والطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع الجديد. ولقد كان الظهور المفاجئ لطبقة العمال الصناعيين على مسرح الحياة العامة من ناحية، واتجاه أصحاب رؤوس الأموال لاستغلال الضعفاء والفقراء من ناحية ثانية، وقيام المثقفين بالدفاع من حقوق المظلومين من ناحية أخرى الدور الأهم في بلورة وعي اجتماعي عام ساهم في تبلور الطبقة وسيادتها. إذ في غياب الوعي بهموم ومصالح مشتركة لا يمكن تبلور الطبقة بمعناها الاجتماعي، وإن كان بالإمكان تبلورها بالمعنى الاقتصادي. ولقد تبع ذلك ظهور الحزبية وقيام المعنيين من أفراد الشعب بتنظيم أنفسهم على أساس الاهتمام بقضايا مشتركة والانحياز لأفكار ومواقف معينة تخدم مصالحهم من دون غيرها، حيث أصبح الحزب لسان حال الطبقة الاجتماعية التي يمثلها، ويعكس في برامج الأهداف التي تسعى تلك الطبقة لتحقيقها من خلال مشاركتها في العملية الانتخابية.

وحيث إن الديمقراطية كانت الفكرة الأقدر على توفير الإطار المجتمعي لحماية الحريات الفردية والعامة وتعزيزها، فإن كافة الطبقات وجدت أن من مصلحتها حماية الديمقراطية والمشاركة في تطويرها

وتعميق مفاهيمها وغرس جذورها في المجتمع الصناعي الجديد. وهذا يعني أن الديمقراطية هي نتاج تجربة حياتية خاصة عاشتها شعوب أوروبا الغربية في طريقها إلى بناء مجتمع صناعي حديث على أنقاض مجتمع الزراعة التقليدي، مروراً بفصل الدين عن الدولة، وإنهاء هيمنة الكنيسة على المجتمع. ولقد تبع ذلك التطور ورافقه تسارع عملية تأسيس نظم اجتماعية غير تقليدية تقوم على ضمان الحريات العامة وتسعى لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع. وحيث إن المجتمعات النامية عموماً، بمن فيها المجتمعات العربية لم تمر بالتجربة الصناعية والتحويلات الاجتماعية والثقافية التي عاشتها أوروبا، ومنها فصل الدين عن الدولة، وأنها لا تزال تعيش حياة شبه تقليدية في عصور ما قبل الصناعة، فإن احتمالات نجاح الديمقراطية فيها لا بد وأن تعتبر ضعيفة، مما يستوجب العمل على استنباط معادلة جديدة للعمل السياسي تحقق لتلك الشعوب الحرية والعدالة والمشاركة في الحكم تمهيداً لظهور الديمقراطية.

كانت الطبقة المتوسطة ولا تزال من أهم سمات المجتمع الصناعي، وهي سمة أفرزتها الثورة الصناعية في طريقها إلى خلق مجتمع جديد ذا ثقافة جديدة مغايرة لثقافة المجتمع الزراعي القديم. ولقد لعبت تلك الطبقة دوراً هاماً وريادياً في قيادة عملية التصنيع وتنمية الاقتصاد، وذلك من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية وزيادة حجمها ومجالاتها، والإسهام في تطوير الكثير من الصناعات الصغيرة التي لم يهتم كبار الرأسماليين بتطويرها والقيام أحياناً بتصنيع بعض المعدات وقطع الغيار التي تحتاجها المصانع الكبيرة. وهذا مكن تلك الطبقة من القيام بدور هام في حياة

المجتمع الصناعي بوجه عام، ودفعها في الوقت ذاته إلى العمل على تعزيز مصالحها والترويج لأفكارها وحماية مكتسباتها الاجتماعية وغير الاجتماعية من خلال دعم الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات الذين لديهم الرغبة والاستعداد لدعم مطالبها.

وبسبب جذورها غير الارستقراطية وغير العسكرية، فإن تلك الطبقة وجدت في الديمقراطية أداة سياسية هامة يمكن استخدامها لحماية حقوقها السياسية والاجتماعية والدفاع عن مصالحها الاقتصادية. وهذا ساهم بدوره في دعم العملية الديمقراطية وتشجيع القطاعات الشعبية المختلفة على المشاركة في العملية الانتخابية، مما أدى إلى ترسيخ المفهوم الديمقراطي في الحياة العامة، ودفعه في اتجاه التحول إلى قيمة اجتماعية - ثقافية على درجة كبيرة من الأهمية. إلا أنه بالرغم من أهمية الطبقة المتوسطة في المجتمع الصناعي وبالنسبة للاقتصاد الوطني ودورها الريادي في دعم وتنشيط العملية الديمقراطية، إلا أن تلك الطبقة ضعفت كثيرا في العقود الأخيرة لدرجة جعلتها غير قادرة على مواصلة دورها في حماية العملية الديمقراطية واستخدام تلك العملية لحماية مصالحها وتعزيز مواقعها المجتمعية.

إن بروز ثلاث طبقات اجتماعية مختلفة ذات مصالح متباينة جعل العلاقات فيما بينها تتجه نحو التناقض والنزاع أحيانا، وليس نحو التعاون. لكن تقارب الأهداف الاقتصادية التي تجذب المزيد من التنمية والنمو، وتلاقي التطلعات السياسية التي تسعى للحصول على المزيد من الحرية، تسبب في دفع تلك الطبقات نحو التعاون في مجالات معينة والتنافس في

مجالات أخرى. ومن خلال عمليتي التنافس والتعاون تم خلق أطر عمل مشتركة استطاعت تحقيق قدر كبير من التكامل بين المصالح والتطلعات الرئيسية لتلك الطبقات. ولقد كان من أهم مجالات التعاون، العمل على حماية المكتسبات السياسية ومحورها دعم الحريات الفردية وحق المشاركة في الحكم واعتبار الشعب المصدر الوحيد للشرعية، وحماية المكتسبات الاقتصادية ومحورها تعزيز الحريات الاقتصادية والمعاملات المالية والتجارية، وتعزيز المكتسبات الاجتماعية وأساسها حرية العبادة والرأي والسعي للتمتع بالحياة، والدفاع عن حقوق العمال في الحصول على ضمانات اجتماعية وحق التنظيم والتفاوض الجماعي مع رأس المال والإضراب عن العمل عند الضرورة. وفي الواقع، بينما ساهمت الحركة التجارية في إرساء مبدأ الحرية الاقتصادية، ساهمت التحولات الاجتماعية والثقافية والاكتشافات العلمية والتطورات التكنولوجية التي سبقت ورافقت الثورة الصناعية في تعزيز مبدأ الحرية الفردية. من ناحية أخرى، ساهمت تلك التطورات والمواقف في ترسيخ مبدأ الحرية السياسية الذي مهد له قيام التجار بالتحالف مع الحكام ودعمهم مالياً ضد الكنيسة الكاثوليكية في مقابل الحصول على حرية العمل وسن قوانين جديدة تسمح لهم بممارسة نشاطاتهم التجارية والمالية بحرية.

أدرك المعنيون بالعملية الديمقراطية وغير الديمقراطية من الحكام منذ قرون أن للإعلام أهمية كبيرة في الحياة المجتمعية، خاصة في الحياة السياسية والثقافية. ولذا كان السياسيون أول من بادر إلى استخدام الإعلام بكفاءة للترويج لأفكارهم السياسية والعمل على توجيه الرأي

العام بما يخدم مصالحهم الذاتية والطبقية، ومن أجل الاستحواذ على أكبر قدر من الشعبية لكسب الانتخابات أو الاستمرار في الحكم. ومنذ أن تم تطوير فن الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر، اتجه دور الإعلام في حياة المجتمع إلى التصاعد، وتزايد معه تكالب الطبقات الاجتماعية المهيمنة والمتطلعة للهيمنة على امتلاك المؤسسات الإعلامية والسيطرة عليها. وليس أدل على ذلك من قيام حكام وأثرياء العالم العربي بتأسيس محطات الراديو والتلفزيون والجرائد والمجلات التي تروج لأفكارهم وتعمل بوعي ومن دون وعي على تزييف الوعي الجماهيري العام، وذلك بهدف التحكم في توجهات الشعوب ومواقفهم وضمان عدم قيامهم بتهديد أمن النظام القائم أو تقويض شرعية الفلسفة الاجتماعية المهيمنة على المجتمع. وكما أثبتت الحرب الأمريكية والبريطانية على العراق، قبل الإعلام، وبحض إرادته أن ينام مع النخبة السياسية في سرير واحد، وأن يتنازل عن دوره النقدي والإعلامي في المجتمع، وبالتالي خيانة المبادئ التي كان من المفروض أن يتمسك بها ويدافع عنها.

بعد اختراع الراديو والتلفزيون وحدوث ثورتي المعلومات ولاصالات لم يعد الإعلام مجرد أداة طيعة في يد الطبقات الحاكمة والثرية تستخدمها لتعزيز مصالحها فقط، بل أصبح عملية مجتمعية ذات استقلالية كبيرة وقدرة غير عادية على التأثير في تطور المجتمع وما يكتنف حياته من أحداث. وفي الواقع، أصبح الإعلام في النصف الثاني من القرن العشرين العملية المجتمعية الأقدر على الوصول إلى مختلف قطاعات الشعب في كل الأمكنة وفي كل ساعات الليل والنهار، كما أصبح بإمكانه صياغة

وإعادة صياغة الرأي العام، وتشكيل وإعادة تشكيل أذواق المستهلكين، والقيام بخلق حاجات جديدة لم تكن موجودة أو معروفة من قبل، وذلك من خلال الترويج لبضائع وخدمات معينة، غالباً قبل قيام المصانع بإنتاجها وتوفيرها في الأسواق.

من ناحية أخرى، شهدت نفس الفترة من حياة المجتمعات الإنسانية تبلور العولمة كموجة تحولات اجتماعية وتطورات اقتصادية ومنتجات تكنولوجية وتغيرات سياسية طاغية أدت، بين أشياء أخرى، إلى عولمة الاقتصاد والثقافة، وذلك من خلال ربط مختلف شعوب العالم وفئاته المختلفة وشركاته الكبيرة وصناعاته الرئيسية بمصالح مشتركة وإطاعه على مواقف وعادات وسلوكيات وقيم لم يكن يعرفها من قبل. كما ساهمت تلك الموجة أيضاً في فتح المجال أمام العملية الإعلامية لزيادة نشاطاتها وتوسعة مجالات عملها والترويج لثقافة القائمين عليها، ومنها الدعوة للديمقراطية، والقيام بخدمة مصالح الفئات الاجتماعية التي تنتمي إليها والتي تشكل في مجموعها النخبة السياسية والاقتصادية والثقافية المهيمنة على حياة المجتمعات الصناعية. وهذا تسبب بدوره في خلق مجتمعات افتراضية على أسس مصلحة وثقافية سمحت بتشكيل جمعيات عابرة للحدود السياسية، ضعيفة الانتماء لوطن معين، ولكن ذات اهتمام بقضية فتوية أو إنسانية معينة.

كان من نتائج العولمة الاقتصادية تدويل أسواق المال والاستثمار والتصنيع الرئيسية في العالم، وتحرير أسواق التجارة والخدمات والعمالة المعرفية. وهذا جعل بإمكان الشركات الكبيرة أن تتوطن في أي مكان

تراه مناسباً لتحقيق أغراضها الربحية، وأن تنشط في كل دولة تقريباً، وأن تدخل كل سوق استهلاكي واستثماري، وأن تشارك في أي نشاط اقتصادي من دون مخاوف كبيرة أو محاذير سياسية كما كان عليه الحال في السابق. ومع حصول رأس المال على حرية التجارة والإقامة والنشاط والاستثمار والاحتكار لم يعد بإمكان الطبقة المتوسطة حماية مصالحها ولا الحفاظ على مواقعها المجتمعية ولا صيانة مكاسبها التي تراكمت على مدى قرنين من العمل المضني والكفاح المتواصل. ومع تحول الطبقة المتوسطة إلى طبقة ضعيفة مستضعفة تكافح من أجل البقاء، تقلص دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية بوجه عام، وفقدت العملية الديمقراطية ما كان لتلك الطبقة من إسهامات فاعلة في دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حيوية العملية السياسية الانتخابية، خاصة بعد قيام رأس المال بتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين وقيام العملية الإعلامية بالنوم في سرير واحد مع رجال الأعمال والمال والنخبة السياسية الحاكمة.

وفي المقابل، ساهمت موجة العولمة الثقافية في إحياء ثقافات قديمة وثقافات هامشية عديدة وثقافات أقليات صغيرة ومضطهدة كثيرة، مما أدى إلى تجزئة الثقافات الوطنية وتفتت المجتمعات الوطنية وتراجع أهمية ودور الطبقة التقليدية في المجتمع. ومع تفتت الثقافة الوطنية إلى أطياف ثقافية غير متجانسة وأحياناً متنافسة أو متنافرة، تجزأ المجتمع الأكبر إلى فئات أو تجمعات عديدة على طول خطوط ثقافية - اجتماعية لا تلتقي، يغلب على العلاقات بينها طابع التناقض وأحياناً التصادم والنزاع. وفي ضوء تلك التطورات، وبسبب العقائدية القديمة المؤسسة على الدين

والثقافة، والعقائدية الجديدة المؤسسة على العداة للأجنبي والمختلف من الناس، ضعفت ثقافة التسامح في المجتمعات الصناعية عامة، وصحت التفرقة على أساس الدين والثقافة والجنس من عفوتها، مما جعل الحريات العامة والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون تتراجع في غالبية الدول الصناعية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا يعني باختصار أن الشروط الأساسية التي تحتاجها العملية الديمقراطية لم تعد تتوافر في المجتمع الغربي بالكيف والشكل والقدر المطلوب لقيام تلك العملية بدورها التقليدي وتحقيق أهدافها المجتمعية. لذلك كان لا بد من البحث عن أسباب ضعف تلك العوامل وكيفية معالجتها، وإعادة النظر في المتطلبات الأساسية للديمقراطية، بل وفي دور العملية الديمقراطية وهياكلها وكيفية ممارستها. وفي اعتقادنا سيحتاج الأمر إلى العمل على تطوير العملية الديمقراطية في اتجاه الاعتراف بوجود تعددية اجتماعية - ثقافية، وليس طبقية اجتماعية - سياسية فقط، ومراجعة دور العملية الإعلامية - المعلوماتية في الحياة المجتمعية بوجه عام، وفي كيفية تطوير وتعزيز ثقافة التسامح في المجتمع. أما الطبقة المتوسطة فلا نعتقد أن بالإمكان إعادة بنائها من جديد، كما سيكون من الصعب جدا الحفاظ على ما تبقى منها حتى الآن.

إن غياب ثقافة التسامح يجعل من شبه المستحيل سيادة مبدأ المساواة في المجتمع، والاعتراف بشرعية الاختلاف في الرأي والدين والعقيدة والمسلك، وهذا سيجعل من الصعب جدا تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية وميزة حضارية، تسمح باحترام الرأي الآخر وحل

الخلافات معهم بالطرق السلمية. وعلى سبيل المثال، تشير الوقائع الحياتية والتجارب التاريخية إلى أن غياب ثقافة التسامح في مختلف دول العالم الثالث أدى إلى فشل تلك الدول في إقامة نظم حكم ديمقراطية وفي غرس الفكرة الديمقراطية كقيمة اجتماعية وثقافية في المجتمع. ولقد تسبب ذلك الفشل في عجز تلك الدول عن حل الخلافات بين طوائفها المختلفة ومهد الطريق لنشوب حروب أهلية تخللها عمليات تطهير عرقية عديدة، وذلك كما حدث في العراق وعدة دول أفريقية وفي يوغوسلافيا سابقا. وفي المقابل، نلاحظ أن الديمقراطية استطاعت أن تستمر في عدة مجتمعات غربية صناعية بالرغم من تعرضها لنكسات سياسية عميقة حين سيطرت على الحكم فيها أيديولوجيات شوفينية وعنصرية، وذلك كما حدث في ألمانيا في عهد هتلر وفي إيطاليا في عهد موسيليني في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فشل الديمقراطية في تأسيس نفسها كنظام حكم وقيمة اجتماعية - ثقافية وكفلسفة مجتمعية في كل الدول العربية لم يضعف الاهتمام بها، حيث نُجحت الفكرة والمفهوم في اقتحام معاجم اللغة العربية الرسمية والكتب الدراسية ومفردات الإعلام، وتحولت إلى حالة عقلية تنتظر الترجمة إلى واقع سياسي واجتماعي وثقافي على الأرض.

وفي الواقع، أعتقد أن فشل الديمقراطية في غرس جذورها في ثقافة المجتمع وسيطرتها على نظام القيم السائد فيه كان ولا يزال السبب الأهم في فشل التجارب الديمقراطية في الدول العربية وفي غيرها من دول العالم الثالث. أما فيما يتعلق بالهند، فإن عدم فشل الديمقراطية فيها

وذلك بالرغم من بقاء المجتمع والاقتصاد الهندي خارج دائرة الدول الصناعية لفترة طويلة من الزمن وحتى وقت قريب، فيعود إلى انتشار فلسفة اللاعنف بين الناس وترسخها في وعي الشعب كجزء من نظام القيم السائد. ولقد كان الزعيم الهندي جواهر لال نهرو رائد فلسفة اللاعنف والمقاومة السلمية في العالم، وهي الفلسفة التي أثبتت جدواها في التصدي للاستعمار البريطاني وإجباره على الرحيل من الهند، وصولاً إلى تحقيق الاستقلال السياسي وتأسيس علمانية الدولة وديمقراطية الحكم. ويمكن القول أن سياسة اللاعنف تعني التسامح مع الآخر ومحاولة إقناعه بتغيير رأيه أو تعديل موقفه من خلال القيام بمظاهرات واحتجاجات توظف الوعي لدى الآخر وتدفعه نحو التجاوب مع مطالب المعارضة العادلة، أو تجبره على دفع ثمن باهظ يضطره للقبول في نهاية المطاف بالتنازل عن بعض مكاسبه من أجل تحقيق العدالة في المجتمع ومنح المستضعف حقه في الحرية والاستقلال.

الديمقراطية هي القيمة الاجتماعية الأكثر تسامحاً مع الغير، والنظام السياسي الأقدر على توفير الحرية لجميع أفراد المجتمع، والإطار المجتمعي الأمثل لإرساء مبدأ المساواة والعدالة وحق الجماهير في المشاركة في العملية السياسية، وبالتالي في حكم أنفسهم بأنفسهم. ولما كانت مبادئ العدالة والمساواة والتسامح والمشاركة الجماهيرية في العملية السياسية والتعدد السياسي تتنافى مع مبدأ الفردية في الحكم وممارسة السلطوية والتسلط، فإن العملية الديمقراطية أدت أولاً إلى خلق المؤسسات الرسمية، ومنها

الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تضمن إحلال القيادة الجماعية المؤسسية محل القيادة الفردية. وأدت ثانيا إلى جعل عملية صنع وتنفيذ القرارات السياسية والمصيرية عملية معقدة تشارك في صياغتها وبلورتها مجموعات كثيرة ذات أهداف مختلفة وأحيانا متناقضة، بينما تشارك العملية الإعلامية في نقدها وتعريف المعنيين بتفاصيلها. وحيث إن التوجه نحو الديمقراطية يزداد قوة وزخما يوما بعد يوم، وإن الوعي العام بضرورة التغيير ووضع حد نهائي للقيادات الفردية وأنظمة الحكم الاستبدادية لا يزال يتعمق من دون توقف، فإن القيادات الفردية والقيادات التاريخية والقيادات الصدفية قد دخلت مرحلة الشيخوخة، مما ينبئ بعدم قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة قادمة.



الرئيس بوش والرئاسة الأمريكية

حين غادر الرئيس كلينتون البيت الأبيض في شهر يناير عام 2001 ترك مركز الرئاسة من بعده ضعيفا إلى حد ما، وذلك لأن فترة رئاسته واجهت بعض الفضائح والمشاكل الشخصية، ولأنه وجد نفسه في السنوات الأخيرة من حكمه مضطرا للتعامل مع كونجرس عنيد ومحافظ سيطر على مجلسيه حزب الجمهوريين المعارض. ولقد قام ذلك الحزب بالعمل على تعطيل معظم برامج ومقترحات الرئيس كلينتون والتشكيك في فلسفته وفلسفة الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه وذلك بهدف تمهيد الطريق لانتخاب رئيس جمهوري جديد. لكن كلينتون ترك الحكم قويا، وذلك بسبب ما تحقّق لأمریکا في عهده من إنجازات اقتصادية وغير اقتصادية، ونتيجة لما استحوذت عليه أمريكا في عهده من مصداقية كبيرة على الساحة الدولية. وخلافا للرئيس كلينتون، بدأ الرئيس بوش فترة رئاسته في عهد سمح له بالتصرف بحرية أكثر من سابقه، وذلك لأنه تسلم مقاليد الحكم في ظل سيطرة حزبه الجمهوري على مجلسي النواب والشيوخ في الكونجرس، ولأنه اختار نائبا له تميز بخبرة كبيرة في التعامل مع قضايا الكونجرس وشؤون الدفاع، وقام باختيار بعض الوزراء من وجوه عملت في إدارات سابقة وحصلت خلال فترة خدمتها على مصداقية مثل كولن باول الذي تسلم مهام وزارة الخارجية، ورونالد رمسفيلد الذي تسلم حقيبة الدفاع.

كانت أحداث الحادي عشر من شهر أيلول 2001 الإرهابية أكبر التحديات التي تواجه الإمبراطورية الأمريكية في ذروة قوتها العسكرية

وهيمنتها الاقتصادية والتكنولوجية على العالم. كما كانت تلك الأحداث أيضا أول امتحان يواجهه الرئيس بوش ويفرض عليه التصرف بسرعة وبحزم لم تعهدهما أمريكا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبسبب غرابة وفضاعة العمليات الإرهابية التي وقعت في مدينة نيويورك بالذات، لم يتصرف الرئيس الأمريكي حيالها بدرجة كافية من التعقل والعقلانية، أو بناء على خطة عمل استراتيجية تأخذ الأبعاد الداخلية والدولية في الاعتبار. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى كون الرئيس الأمريكي الجديد كان قد وصل إلى الحكم كصدفة تاريخية من دون أن تكون لديه خبرة سياسية أو حنكة دبلوماسية أو معرفة كافية بطبيعة القضايا الدولية العويصة وبتقافات الشعوب التي كان عليه التعامل معها. وهذا دفعه إلى العمل انطلاقا من قوة أمريكا العسكرية ومخزونها التكنولوجي الهائل، محاولا استغلال اللحظة التاريخية التي مكنت أمريكا من الهيمنة على العالم لتكريس هيمنتها، وذلك من دون اللجوء أولا إلى استخدام الدبلوماسية أو إلى التشاور بالقدر الكافي مع الدول الحليفة والصديقة. أما بالنسبة للصدفة التاريخية التي خدمت جورج بوش ومكنته من الوصول إلى مقاليد الحكم فكانت تشتمل على عدة عوامل غير متجانسة صبت، ومن دون تنسيق في صالح المرشح بوش. ولقد كان من أبرز تلك العوامل، تركة عائلية تتمتع بالثراء وباسم معروف وذا مصداقية معقولة، ومنافس ضعيف اتجه نحو المناورة السياسية على حساب المبدئية، وتنامي التيار الديني المحافظ الذي ينتمي إليه بوش، ووجود شقيق بوش حاكما لولاية فلوريدا أثناء فترة الانتخابات الرئاسية، وهي الولاية التي شهدت وقوع تجاوزات في عمليات تسجيل الناخبين والسماح للبعض بالتصويت

لصالح بوش، ومجيء بوش بعد فترة انتعاش اقتصادي وسلم اجتماعي
أضعف اهتمام الشعب بالعملية السياسية.

لقد تخيل الرئيس بوش، وظن رجاله ومعاونوه أن بإمكانهم استغلال
أحداث سبتمبر الإرهابية وما تبعها من تعاطف شعبي عالمي واسع مع
الشعب الأمريكي للقيام بعمل عسكري حاسم يكون من نتائجه تكريس
الهيمنة الأمريكية الإمبراطورية على الأصدقاء من الدول، وزرع الرعب
في قلوب الأعداء من قادة وشعوب العالم الآخرين. ولقد تسبب ذلك
التوجه الرسمي في فتح المجال أمام القوى اليمينية المتعصبة داخل أمريكا
لأخذ زمام المبادرة والقيام بطرح وجهة نظرها العنصرية كاستراتيجية
أمنية وسياسية شاملة للتعامل مع الأقليات في بلادها ومع الغير من الدول
والشعوب. ولقد انطلقت تلك الاستراتيجية التي وضعها وعمل على
تطبيقها على أرض الواقع مجموعة المحافظين الجدد الذين تسلموا مهام
صنع القرار داخل أروقة وزارة الدفاع والبيت الأبيض من قناعة بوجوب
توظيف قوة أمريكا العسكرية والفرصة التاريخية غير العادية التي وفرتها
أحداث سبتمبر لتعزيز مصالح أمريكا الاقتصادية وغير الاقتصادية على
الساحة الدولية، وذلك إضافة إلى حماية مصالح إسرائيل التوسعية وتعزيز
موقعها كقوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط. ومما ساهم في
الدفع في ذلك الاتجاه ودعمه سيطرة نظرة استعلائية على صانع القرار
في واشنطن، وهي نظرة صاغتها عقلية أصولية وصهيونية عنصرية هيمن
عليها الجهل وقادتها العنجهية بامتياز.

ومن أجل تبرير العمل العسكري غير المبرر ضد العراق، اضطرت

إدارة الرئيس بوش لتزييف الحقائق التاريخية، واختلاق العديد من الأكاذيب التي تتنافى مع الواقع السياسي والدولي وتعميمها على العالم باستخدام وسائل الإعلام الرسمية وتعاون وسائل الإعلام غير الرسمية. وبسبب ما لدى الصهيونية العالمية من نفوذ كبير ومتنامي في مؤسسات الإعلام العالمية، خاصة الأمريكية والأوروبية منها، فإن أكاذيب الإدارة الأمريكية وإدعاءات رجالها المغرضة لم تواجه بالتمحيص أو النقد أو التشكيك أو المساءلة من قبل رجال الإعلام. وفي الواقع كان تحالف المؤسسة الحاكمة في واشنطن مع المؤسسة الإعلامية الأمريكية خلال فترة التحضير للاعتداء على العراق وأثناء عملية الغزو وما بعدها حدثا جديدا في تاريخ الدول الديمقراطية عامة، ينبى بتراجع دور الإعلام كسلطة رابعة في المجتمع الأمريكي، ويعمل في الوقت ذاته على تفويض العملية الديمقراطية برمتها.

وفي ضوء معارضة غالبية دول وشعوب العالم للخطة الأمريكية، ورفض غالبية دول أوروبا الغربية المشاركة في الحرب على العراق، فإن قيام أمريكا بغزو العراق واحتلال أراضيه من دون تفويض دولي أصبح هدفا للنقد والتجريح من قبل الأصدقاء والأعداء على السواء، مما أدى إلى تبلور رأي عام عالمي معادي للسياسة الأمريكية بوجه عام ولمواقف الرئيس بوش وسياساته العدوانية بوجه خاص. ولقد استمرت أكاذيب الإدارة الأمريكية تتردد على ألسنة رجال بوش حتى أفول نجم إدارته واستعدادها للرحيل. وعلى سبيل المثال، قام السيد ديك تشيني نائب الرئيس بترديد نفس أكذوبة علاقة نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بالقاعدة

في نفس اليوم الذي نُشر فيه تقرير المفتش العام الأمريكي الذي نفى نفيا قاطعا قيام مثل تلك العلاقة. ولقد كان من نتائج ذلك التصرف غير الحكيم وغيره من تصرفات مشابهة أن فقدت أمريكا، وبالتالي الرئاسة الأمريكية جزءا كبيرا من مصداقيتها على الساحتين الأمريكية والدولية.

ومع فقدان الرئاسة الأمريكية لمصداقيتها، أصبح الرئيس بوش ضعيفا، وذلك بالرغم من نجاحه في تمرير الكثير من برامج الداخلية وسياساته الخارجية وبالتالي تعزيز مركز الرئاسة على حساب الكونجرس. ولقد ترتب على ذلك تشجيع بعض القوى الدولية كروسيا والصين إلى تنشيط دبلوماسيتها وتمتين علاقاتها مع دول كانت لا تزال تابعة لأمريكا، وشجع دولا حليفة أخرى كالسعودية على عدم التردد في تأكيد مصالحها الوطنية وتوجيه النقد لسياسة أمريكا غير العادلة تجاه البلاد العربية. وبسبب اعتماد إسرائيل على أمريكا وارتباطها بها بشكل عضوي، فإن فقدان أمريكا لمصداقيتها تسبب أيضا في تقويض مصداقية إسرائيل، دولة وسياسة وقيادة، على الساحة الدولية. ومما ساهم أيضا في العمل على تقويض مصداقية الدولتين فشل أمريكا في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية في العراق وأفغانستان، وفشل إسرائيل في حربها على لبنان في منتصف عام 2006، واتجاه الدولتين إلى رفض الدبلوماسية لحل المشاكل الإقليمية. وتشير استطلاعات الرأي العام في هذا المجال إلى أن الرأي العام العالمي، خاصة الأوروبي، يعتبر أمريكا وإسرائيل أكثر الدول تهديدا للأمن الدولي، وأكثر القوى التي تؤثر سلبا على مجريات الأمور في العالم.

لكن بوش، ونتيجة لقيامه بالعمل على تخويف الشعب الأمريكي،

وتجاوب الكونجرس مع جميع مطالبه غير التقليدية تقريبا استطاع أن يقوي مركزه كثيرا، وإن كان ذلك على حساب الحريات العامة وحقوق المواطنين ومصداقية الرئاسة. ومما ساعد بوش على تحقيق ذلك الهدف، قيام الكونجرس الذي سيطر على مجلسيه حزبه الجمهوري بالموافقة على كل المخالفات القانونية والقبول بكل الأكاذيب والأعذار الصادرة عن البيت الأبيض ووزارة الدفاع ودعمها بقوة من ناحية، وفشل الحزب الديمقراطي المعارض من ناحية ثانية في الوقوف بشجاعة وأمانة في وجه طموحات الرئيس التي سعت للحصول على صلاحيات غير عادية تنافت أحيانا مع الدستور الأمريكي. وهذا يعني أن الرئيس بوش، وخلافا لما فعله الرئيس كلينتون، من المؤكد أن يغادر البيت الأبيض وقد خدم مركز الرئاسة كثيرا على حساب الكونجرس والمساءلة الشعبية والإعلامية، وأضعف الحكم والدولة بشكل كبير. إن سياسة بوش وعنجهية معاونيه ورفضه الاعتراف بأخطائه أدت، ومن حيث لا يدري، إلى تقويض مصداقية أمريكا على الساحة الدولية، وتراجع الثقة بكل ما يصدر عن البيت الأبيض من معلومات وبيانات وتعهدات على الساحة الداخلية. وبسبب أهمية اللجوء لسياسة التخويف كأداة للحصول على المزيد من الصلاحيات وتجاوز التقاليد والقوانين المرعية في البلاد والتحكم في صنع القرار، سنتعرض لهذا الموضوع في الفصل التالي.

بعد نجاح الديمقراطيين في السيطرة على مجلسي الكونجرس في أواخر عام 2006، وجدوا أن من واجبه إيجابار الرئيس بوش على تغيير طريقته في إدارة الحرب على العراق، وجره إلى التعامل بجدية مع المشاكل

المتزايدة في داخل البلاد. ولقد جاءت زيارة السيدة نانسي بلوسي رئيسة مجلس النواب للشرق الأوسط والاجتماع بالرئيس السوري بشار الأسد لتؤكد إصرار حزبها على مواجهة سياسة بوش والقيام بدور مشارك في صناعة وإدارة سياسة أمريكا الخارجية. وبالرغم من قيام بوش برفض تصرفات وتصريحات بلوسي والعمل على تحذير الأمريكيين من مغبة الموافقة عليها، وجد نفسه مضطرا للتراجع تدريجيا عن مواقف سابقة، وتغيير سياسته تجاه العراق وفيما يتعلق بالعديد من القضايا الداخلية. وهذا تسبب في تقليص حجم بوش، وتعريته كقائد صدفة تاريخية لم يحسن استغلال الصدفة التي أوصلته إلى سدة الحكم لخدمة أية قضية إنسانية أو سياسية أو اجتماعية عادلة.



الخوف وسياسة التخويف

يعتبر الخوف غريزة طبيعية يتصف بها كل إنسان، ولا يستطيع أحد من الناس التخلص منها بغض النظر عما يمتلك من قوة وإرادة وما يكون في مقدوره أن يفعل. وحيث إن الخوف شعور غير عادي لا يسيطر على الإنسان إلا نادرا، فإن له تبعات نفسية واجتماعية هامة، كثيرا ما تكون سلبية على حياة الفرد والمجتمع معا. وعلى الرغم من أن بالإمكان إضعاف مسببات الخوف وتقليل شواهدة على أرض الواقع، وبالتالي حصر وجوده ومحاصرة تبعاته إلى حد ما، إلا أن هاجس الخوف يبقى ماثلا أمام أعين الفرد والجماعة والمجتمع في كل الأحيان تقريبا. وحين يتعرض الفرد مثلا لظروف صعبة من شأنها التأثير سلبا على مصالحه أو علاقاته مع الغير أو دوره المجتمعي، أو مخاطر تهدد حياته كما هي الحال أثناء خوض المارك في الحروب، فإن الخوف يعتريه ولا يفارقه إلا بعد أن تزول أسباب الخوف ومظاهره تماما. وهذا يجعل الخوف قضية موجودة دوما في حياة الفرد والمجتمع، ومشكلة قابلة للتفعيل والاستغلال من قبل السلطة السياسية أو الدينية أو الاجتماعية المهيمنة على الناس. وتقوم القوى المهيمنة باستشارة غريزة الخوف واستغلال مشاعره عادة بهدف إحكام سيطرتها على الناس وتحقيق أهداف سياسية أو عقائدية أو سلوكية لا تتوافق بالضرورة مع ميول البعض من الناس وأهداف الشعب ومصالحه الوطن، وتحويل الشعور بالخوف من دون وعي إلى حالة مجتمعية مرضية وخيبة العواقب من مظاهرها إضعاف ثقة الشعب بنفسه وقدرته على المقاومة.

يميل الناس عادة إلى الخوف من القوي والظالم، ومن القوى الحقيقية والوهمية التي يؤمنون بوجودها ولا يستطيعون السيطرة عليها ويعتقدون بأنها تتمتع بسلطات كبيرة أو تمتلك قوة جبارة في مقدورها إلحاق الأذى بهم بسبب وبلا سبب. ويكون مصدر الخوف إما حقيقيا يمكن رؤيته والتحاوّر معه، وذلك كما هي الحال بالنسبة للأب في بيت عربي تقليدي، أو غير مرئي يتخيله الإنسان وتجسده قوى سلطوية غيبية لا يمكن الاتصال بها والتحاوّر معها كالأشباح. كما أن من الممكن أن يكون مصدر الخوف سلطويا دنيويا تجسده مؤسسات وأجهزة حكومية قمعية يصعب الاتصال بها ويندر التحاوّر معها وإقناعها بتغيير مواقفها ووجهة نظرها. فعلى سبيل المثال، يصعب الاتصال بواضعي القوانين عادة، ولا يمكن التحاوّر مع القانون وإقناعه بتغيير رأيه، بينما من الممكن الاتصال بالأب والتحاوّر معه وإقناعه بتغيير رأيه أحيانا. وفي المقابل، لا يمكن الاتصال بالقوى الإلهية والقوى الوهمية للتحاوّر معها ومحاولة إقناعها بتغيير مواقفها بالنسبة لما يهم الإنسان من قضايا إيمانية وغير إيمانية تؤثر في حياته وفي تشكيل مستقبله. من ناحية أخرى، تجسد بعض الأشياء كالليل والجبال الشاهقة والعواصف العاتية والفيضانات والوحوش الضارية والبحار الهائجة والبراكين مصادر خوف حقيقية أحيانا ووهمية أحيانا أخرى، تتراوح حدتها بين شخص وآخر وبين مجتمع وآخر وبين وضع نفسي وآخر وبين ظرف زمني وآخر.

ومهما قيل عن الخوف، ومهما تعددت مصادره وشواهد وأوجهه، فإن معظم المجتمعات الإنسانية نجحت في التعامل معه والسيطرة على

بعض مصادره، وذلك من خلال استيعابه كجزء من التقاليد الثقافية السائدة، أو من خلال رفع مكانة الفرد في المجتمع بحيث أصبح بإمكانه السيطرة على غالبية مصادر الخوف الدنيوية، خاصة السياسية والعقائدية منها. وبالتحديد، يمكن القول إن المجتمعات الديمقراطية التي تعترف الدولة فيها بحقوق الفرد والجماعة، ومنها حق الفرد في التعبير عن رأيه واعتناق الديانة التي يرتاح إليها والمشاركة الفاعلة في العملية السياسية وفي اتخاذ القرارات المصيرية التي تؤثر في حياته، جعلت بالإمكان التحكم في مصادر الخوف الرئيسية التي تنبع من السلطة السياسية والمؤسسة الدينية والقوى والاجتماعية التقليدية المهيمنة على ثقافة المجتمع وحياة الناس. كما أن المجتمعات المثقفة التي بلغت درجة عالية من الوعي استطاعت هي أيضا من خلال التعليم واستخدام الكهرباء في إنارة الشوارع والبيوت والتغلب على مصادر الخوف الوهمية، خاصة المتمثلة منها بالليل والأشباح.

إن من يطلع على كتب الأدب الانجليزية والأيرلندية التي تصف حياة الناس في عصور الظلام الأوروبية وبدايات عصر النهضة سيلاحظ أن غالبية تلك الكتب تتمحور قصصها ورواياتها حول الأشباح التي كانت تشارك الناس في بيوتهم وتقوم بدور هام في توجيه حياة الفرد والمجتمع. كما أن من الممكن للمراقب أي يتابع تلك الظاهرة في المجتمعات العربية التقليدية، خاصة في المجتمعات التي لا تزال تعيش في قرى نائية لم تصلها مظاهر الحياة العصرية. إن غالبية الناس في تلك القرى تميل إلى الاعتقاد بأن كل بيت من البيوت القديمة عامة والمهجورة خاصة مسكون بالأشباح،

وأن الجن يختفي خلف ظلال الليل ويقوم أحيانا بمهاجمة البعض من الناس و"يركبهم" ويسيطر عليهم، وأن لا سبيل للتخلص من الجن إلا من خلال الأحجبة والندور وغير ذلك من خرافات. إلا أن وصول الكهرباء إلى البيوت القديمة والشوارع الخالية من الناس ليلا كان كفيلا على ما يبدو بطرد الأشباح والجن والتخلص منهم حيث لم يعد لهم وجود في خيال الإنسان أو في الروايات العصرية. وهذا يعني أن المخاوف التي تثيرها الأشباح والجن ليست إلا أوهاما تعكس خوف الإنسان من الظلام وتخوفه من الليل، وأن تلك المخاوف والأوهام تختفي بسرعة حين تزول العتمة ويحل النور محل الظلام.

إن الوجود الغريزي للخوف، وإيمان الناس عامة بوجود مصادر خوف دائمة وقادرة على إلحاق الأذى بهم، جعل بإمكان السلطة المهيمنة على حياة الفرد والمجتمع اللجوء إلى استخدام الخوف سلاحا للسيطرة على الناس وإرهابهم أحيانا وابتزازهم أحيانا أخرى. وتتم عملية استخدام الخوف للسيطرة على الناس عادة من خلال قيام السلطة وأجهزة إعلامها بنشر الإشاعات واختلاق الأكاذيب والتهويل من أخطار وهمية قد لا يكون لها وجود على الإطلاق، واستخدام بعض الشخصيات غير المرغوبة بها أو الدول غير الصديقة رموزا للخطر ومصدرا له. إذ من خلال تخويف الناس من جبروت المجهول، وتذكيرهم بأحداث ماضوية مأساوية، كأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الإرهابية مثلا، وإقناعهم بوجود أخطار كبيرة تهدد أمنهم وحياتهم، وتحديد مصادرهما، تقوم السلطة المهيمنة على المجتمع أو على فئة من فئاته بدفع الناس في

اتجاهات قد تتعارض مع رغباتهم ولا تخدم مصالحهم، وإجبارهم بالتالي على اتخاذ مواقف لا يتخذونها في ظل أوضاع حياتية عادية خالية من الخوف والتهديد. وهذا من شأنه تقوية مركز السلطة المهيمنة على حساب حرية الناس، وإقناع الكثيرين من المواطنين بوجود التضامن مع السلطة وإطاعة أوامرها، والتنازل عن جزء كبير من حرياتهم وحقوقهم من أجل حماية حياتهم أو أوطانهم، وتقديم التضحيات من أجل ضمان مستقبل أفضل لهم وللأجيال القادمة. إن غياب مصادر الخوف الحقيقية لا يضمن بالضرورة الأمن والسلام والحرية للمواطنين، وذلك لأن باستطاعة السلطة المهيمنة على المجتمع والدولة القيام بتزييف الواقع وخلق مخاوف وهمية واستخدامها لإضعاف قدرات الناس على التساؤل والمساءلة.

كان منطق الخوف وسياسة التخويف هو الأسلوب الذي استخدمته الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش لتبرير مخططاتها العدوانية لغزو العراق والتخلص من نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. ولقد حاولت إدارة الرئيس بوش تكرار الشيء نفسه تجاه إيران التي اتهمتها بالعمل بإصرار ومثابرة على إنتاج قنبلة نووية موجهة ضد أمريكا وإسرائيل. إلا أن فشل القوات العسكرية الأمريكية في السيطرة على العراق واتهام الحملة بالفشل من ناحية، ووقوف معظم الدول الأوروبية وروسيا والصين ضد مخطط الاعتداء على إيران من ناحية ثانية، أدى إلى تراجع الحماس لتنفيذ خطة العدوان على إيران. وبعد صدور تقرير عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية في أواخر عام 2007 يقول بأن إيران تخلت عن برنامجها النووي العسكري منذ سنوات، وسقوط العديد

من رموز المحافظين الجدد وخروجهم من الإدارة أصبح من الصعب تبرير القيام بعدوان عسكري على إيران، ومن الأصبغ وجود من يتبنى ذلك التوجه ويتحمل مسؤوليته. إلا أن هذا لا يعني أن مخطط الاعتداء على إيران قد تم شطبه تماماً، إذ من الممكن أن يلجأ رئيس مجروح في آخر أيامه إلى القيام بمغامرة عسكرية لإنقاذ سمعته. إن سياسة الخوف والتخويف التي اتبعها الرئيس بوش تسببت في إغراق الشعب الأمريكي في مستنقع حروب قدرة، وجره نحو المزيد من التطرف والعنصرية، وحمله على اتخاذ مواقف غير عقلانية وغير أخلاقية تتعارض مع مصالحه، كان من نتائجها الزج به في حرب العراق المدمرة والقبول بالتنازل طوعاً عن جزء من حرياته وحقوقه المكتسبة عبر عشرات السنين من الكفاح والنضال والوقوف ضد الحرب ومن أجل السلام.

إن مما لا شك فيه أن الرئيس بوش وحزبه الجمهوري الحاكم استفادا من سياسية التخويف بعد أحداث أيلول عام 2001 حيث أعيد انتخابه لفترة رئاسية ثانية رغم سجله الحافل بالفشل في المجالات المختلفة. ومن أجل إحكام سيطرته على زمام الأمور في ضوء نجاح الديمقراطيين في السيطرة على الكونجرس بمجلسيه في شهر نوفمبر 2006، فإن الرئيس الأمريكي ونائبه السيد ديك شيني استمرا في تذكير الأمريكيين بأحداث أيلول المؤسفة، ليس من قبيل حثهم على وعي أسبابها وتفهم دوافعها والعمل على تجاوزها، بل من أجل تكريس الخوف في قلوبهم، وإجبارهم على وضع الاعتبارات الأمنية على سلم الأولويات في برامجهم الانتخابية وهمومهم الشخصية والوطنية. وفي ضوء الأزمة الاقتصادية العميقة التي

دخلتها أمريكا مع حلول عام 2008، لا بد من الاستنتاج بأن الآثار السلبية لسياسية التخويف التي تتبعها الدول غالبا ما تتجاوز نطاق السياسة والحريات العامة، وتصل إلى مجال الاقتصاد والعلاقات الإنسانية. إن اتباع سياسة داخلية تقوم على الخوف والتخويف من شأنها أن تتسبب في زيادة عزلة الدولة التي تمارسها عن العالم، وتقود إلى تعميق شكوك الغير من الشعوب في عقلانية قيادتها الوطنية ومصداقية مواقفها السياسية والأخلاقية، والخوف منها ومن ممارساتها العنصرية وتصرفاتها الهوجاء.

إن محاولات تخويف المواطنين وزرع الخوف في نفوسهم، لم يقتصر على إدارة الرئيس بوش فقط، بل سبقه إليها كل أنظمة الحكم العربية تقريبا، إذ لجأت القيادات العربية السياسية، وعلى مدى عقود متتالية، إلى تخويف شعوبها من التغيير، وإقناعهم بأن غياب بعض القيادات الوطنية عن ساحة العمل السياسي ستكون له عواقب وخيمة أو كارثية، كغياب الرئيس جمال عبد الناصر عن مصر، والرئيس بورقيبة عن تونس، والرئيس حافظ الأسد عن سورية، والملك حسين عن الأردن، والملك الحسن الثاني عن المغرب. ولقد كان من نتائج ممارسة سياسة التخويف تلك تجميد الأوضاع السياسية وغير السياسية لعقود من دون تغيير أو تطور يذكر، والاستمرار في كبت الحريات العامة وتعطيل محاولات الإصلاح والتنمية وذلك بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية الثقافة والتقاليد العربية. كما أدت تلك السياسة أيضا، ومن دون تخطيط أو وعي مسبق إلى تنامي نفوذ التيار الديني الأصولي وأيديولوجيته الشمولية، واتجاهه نحو المزيد من التطرف

فكرا وعملا وذلك في محاولة لإرهاب الناس وتخويفهم وفرض منطقته وتكريس فكره على الأرض. وهكذا تضافرت جهود الحكام وتطلعات العقائدين وممارسات المتطرفين في تكريس التخلف على الأرض العربية، وحرمان المجتمعات العربية من فرص تحقيق التقدم والنمو والتعايش مع العصر والتأثر بعلومه، وبالتالي حرمانها من الإسهام الفاعل في صنع وتوجيه الحضارة الإنسانية. كما ساهمت سياسات التخويف أيضا في إضعاف قدرة الأمة العربية على إفراس قيادات جديدة تتمتع بالثقة بالنفس وتؤمن بالديمقراطية وتحترم الرأي الآخر، وتطوير الثقافة العربية التقليدية إلى ثقافة عصرية تقوم على التسامح والانفتاح والتواصل مع الثقافات الأخرى من دون خوف أو حرج.

وفي ضوء هيمنة الدولة وانفرادها بالسلطة، واتجاه المتطرفين من الأصوليين إلى كبت حرية الرأي والفكر، وجدت المجتمعات العربية نفسها تسير في اتجاه التفتت والتمزق على طول خطوط اجتماعية - ثقافية إلى فئات متعددة ذات مواقف وأهداف وأنماط حياتية وأحلام مختلفة وأحيانا متناقضة. وهذا أدى بدوره إلى طغيان حالة من الإحباط واليأس على الشارع العربي بوجه عام، وتكريس حالة التخلف والتبعية على الأرض العربية وفي النفس العربية بوجه خاص، وتصدع الهوية الوطنية والقومية، وتراجع دور العرب، سياسة وثقافة وعلماء واقتصادا وتكنولوجيا وقوة عسكرية على الساحة الدولية لعقود لا يُعرف مداها. وحين يتفتت المجتمع إلى فئات اجتماعية وثقافية وطوائف دينية وعرقية مختلفة، فإن مستوى المسؤولية الاجتماعية يتراجع كثيرا، وتتجه أواصر

التماسك والتضامن بين أعضائه وفئاته إلى الضعف، وتتقلص درجة الانتماء والإخلاص للوطن، وتعرض الهوية الوطنية والقومية إلى عوامل التآكل.

بعد أن غابت شمس القيادات الأبوية العربية التي جاء ذكرها عن ساحة العمل السياسي ورددهات الحكم، اكتشف الناس أن حالة الاستقرار والأمن لم تتأثر، وأن الحريات العامة تحسنت في معظم الأقطار التي غابت عن سمائها تلك القيادات، وأن الاقتصاديات الوطنية شهدت تحركا إيجابيا في كل تلك الدول. ومع اكتشاف تلك الحقائق، اكتشفت الشعوب العربية أيضا أنها فقدت في ظل المخاوف التي بثتها تلك القيادات في النفوس فرصتها الأهم في التغيير والنهوض والتنمية والتحرر حين كان ذلك ممكنا. إذ مع تحسن مستوى الحريات، وتعرف الشعوب العربية على ما يجري حولها في العالم من تغيرات وتطورات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية في ظل ثورتي الاتصالات والمعلومات والعولمة، أدركت تلك الشعوب أنه لم يكن هناك مبرر للسكوت على الظلم والقبول بالاستكانة في الماضي، وأن الشعور بالخوف من التغيير كان خطأ كبيرا، وأن تعطيل أو تأجيل عمليات الإصلاح لم يكن في صالحها، لا من قريب ولا من بعيد. وهكذا يمكن القول إن لجوء أنظمة الحكم العربية إلى ممارسة سياسة التخويف للسيطرة على الناس وابتزازهم تسبب في رجوعهم إلى الوراثة فكريا وثقافيا واجتماعيا، وتخلفهم عن العصر اقتصاديا وعلميا وعسكريا، وفتح الباب على مصراعيه للحركات الأصولية المتطرفة لفرض رؤيتها الشمولية على الواقع.

إن الشعوب التي تعاني من الخوف وتقوم السلطة المهيمنة على المجتمع فيها بممارسة سياسة التخويف، هي شعوب مغلوبة على أمرها، سائرة نحو المزيد من التخلف والتطرف وسيادة ثقافة الكبت والإرهاب، وهي سياسة من شأنها إغلاق العقل وفساد الخلق وتعفن الضمير. إن من الممكن أن تساهم سياسية التخويف، وذلك كما أثبتت التجارب العربية وتجارب غيرها من دول نامية، في تحقيق مكاسب شخصية أو حزبية أو فئوية، لكنها تقود في كل الحالات والأحيان إلى كوارث إنسانية ومآسي وطنية وتشوهات مجتمعية لا عد ولا حصر لها، ومن الصعب تصحيحها. ويتحمل القادة السياسيون في كل الحالات والأحيان الجزء الأكبر من مسؤولية الآثار السلبية التي تترتب على ممارسة سياسة التخويف، ويتحمل المثقفون التقليديون والعقائديون المتعصبون الجزء الآخر من تلك المسؤولية، وهو الجزء الذي يكون عادة ذا تأثير أعمق وعمر أطول ونتائج أسوأ وأخطر على مستقبل الشعب والأمة في المدى الطويل.

ثقافة الخوف والحرب على الإرهاب

إن هيمنة الحاكم المطلق أو المستبد على الشعب لا يمكن أن تتم أو تدوم دون نشر ثقافة الخوف في المجتمع، وزرع الخوف في قلوب العامة من الناس. وهذا تكتيك لجأ إليه كل المستبدين من حكام الدول والشعوب في العصور القديمة والحديثة على السواء، كما لجأت إليه كل المؤسسات المنبثقة عن الدين وغيره من أيديولوجيات مجتمعية شمولية. فالديانات الوثنية مثلا اتجهت في بدايات تطور المجتمعات الإنسانية إلى نشر ثقافة الخوف من قوى غيبية شريرة تستوجب الطاعة وتقديم القرابين لها. وبعد ظهور الديانات التوحيدية، اتجهت المؤسسة الدينية ورجالها إلى تحذير الناس من مغبة عصيان أوامر الخالق وتخويفهم من غضبه وعذاب الدنيا والآخرة. ولقد تسبب هذا التوجه في تسلط رجال الدين وهيمنتهم على المجتمع أحيانا، وقيامهم باستغلال خوف مجتمع المتدينين لإقناعهم بضرورة التضحية بأغلى مما يملكون في سبيل الذود عن دينهم ونشر تعاليمه بين الناس بناء على تعليمات وتوجيهات رجال المؤسسة الدينية. وتشير حقائق التأريخ إلى أن الفترات التي شهدت تراجع هيبة المؤسسة الدينية في المجتمع وضعف سطوة رجالها وتناقص أعداد المتزمتين من أتباعها، شهدت أيضا تزايد نشاطات رجال الدين واتجاههم نحو التعصب والتزمت، واللجوء مجددا إلى إحياء وتكريس ثقافة الخوف من الخالق، وتخويف الناس من غضبه وتذكيرهم بجبروته. وفي العادة لا يقوم رجال الدين بتلك النشاطات خوفا على الناس، وإنما خوفا على مواقعهم الاجتماعية ومن أجل استعادة هيبتهم وتكريس نفوذهم

في المجتمع. إن جهود رجال الدين، خاصة المتزمطين والمتطرفين منهم لا تقتصر عادة على نشر ثقافة الخوف والتخويف، بل تمتد أيضا لتشمل العمل على كبت حرية الفكر والمسلك والعبادة بوجه عام، مما يجعل المجتمعات التي تعيش مثل تلك التطورات تمر بفترات ردة وتخلف وتشنج تسمح بهيمنة الجهل وهروب العلم من المجتمع.

وكما لجأت المؤسسة الدينية لنشر ثقافة الخوف والتخويف واستخدامها أداة للسيطرة على المجتمع، لجأت القومية كأيديولوجية اجتماعية - سياسية أيضا لنشر ثقافة الخوف من الدولة وأجهزة القمع التابعة لها، واستخدام تلك الثقافة وسيلة لسيطرة الجيش والقوى التقليدية التي يغلب عليها الجهل وتحجر الفكر، وهي قوى قامت بالتحالف مع نظم الحكم القومية المستبدة وساعدتها على كبت المواطنين وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية المشروعة. أما الشيوعية كأيديولوجية اجتماعية - اقتصادية شمولية فقد قامت بنشر ثقافة الخوف المؤسسة على حتمية الصراع الطبقي وأحقية طبقة واحدة، هي طبقة العمال الكادحين في ملكية وسائل الإنتاج، مما تسبب في سيادة شعور عام بالخوف والشك من الآخر، ومهد الطريق لسيطرة الدولة وأجهزة القمع المنبثقة عنها والتابعة لها على كافة أوجه الحياة في المجتمع. ومن أجل تكريس وجودها والحيلولة من دون قيام تيار فكري أو سياسي معارض، اتجه نظم الحكم الماركسي عامة نحو كبت الحرية السياسية والاقتصادية والفكرية، وإحكام سيطرتها على مختلف النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتحويل الغالبية العظمى من العاملين من أبناء الشعب إلى موظفين وعمال صناعيين وزراعيين يعملون لدى الدولة، يعتمدون عليها

اعتمادا كلياً وتابعين لها تبعية كاملة. ولقد كان من نتائج تلك السياسات والتحويلات الاجتماعية فقدان الإحساس بالأمن لدى عامة الناس، وتراجع الحوافز المادية ومعها إنتاجية العامل والموظف بوجه عام، وتدني معدلات النمو الاقتصادية، وجمود الحراك الاجتماعي داخل المجتمع الماركسي، وتخلف المجتمعات الاشتراكية عن العصر، خاصة في مجالات الحرية السياسية وحرية الرأي والمستويات المعيشية.

حين أعلن الرئيس بوش "الحرب على الإرهاب" في أعقاب هجمات سبتمبر من العام 2001، كان ذلك التوجه بمثابة إعلان حرب على شيء لا وجود له، وذلك لأن الإرهاب ليس دولة ولا جيشاً ولا شعباً يمكن تحديد هويته ومكان إقامته وإعلان الحرب عليه وتحديد معنى النصر ومكوناته الرئيسية. وهذا جعل "الحرب على الإرهاب" مجرد مقولة بلا معنى، إذ لم يكن بإمكان تلك السياسة والخطط العسكرية المنبثقة عنها تحديد مكان جغرافي أو عدو محدد يمكن استهدافه ومهاجمته والعمل على هزيمته. وفي المقابل، جعلت تلك السياسة "الإرهاب" شبهاً مخيفاً لا يمكن التعرف على حقيقته وإعداد العدة لمواجهة وتصفيته، لكن بإمكانه أن يظهر في أي وقت ويضرب في أي مكان. وحيث إن الشبح هو شيء مخيف بطبيعته، وإن مصدر الخوف الأساسي من الشبح يكمن في عدم قدرة الإنسان على رؤيته والتعرف على طبيعته وقدراته ومكانه، فإن الإرهاب أصبح مصدر خوف ورعب داخل المجتمع الأمريكي وخارجه. ومع اقتناع عامة الشعب الأمريكي بوجود خطر كبير يهدد وطنهم وثقافتهم وطريقة حياتهم ومستقبل أبنائهم، أصبح

بإمكان الدولة وأجهزة الإعلام التابعة لها والمتواطئة معها أن تسيطر على الناس وتقوم بإعادة تشكيل ثقافتهم وإعادة صياغة مواقفهم من الآخر وتوجيههم بما يخدم مصالح الزمرة الحاكمة ويتجاوب مع نزواتها وأطماعها ورؤيتها العقائدية العنصرية الضيقة للتنافس الاقتصادي والتنوع الثقافي والتعدد الديني على الساحة الدولية.

قامت إدارة الرئيس بوش بتكريس ثقافة الخوف من الإرهاب في نفوس الأمريكيين من خلال تكرار الإنذارات باحتمال وقوع عمليات إرهابية جديدة في مختلف مدن أمريكا الرئيسة، ورفع مستوى الاحتياطات الأمنية بين الحين والآخر، والمبالغة في قدرات المنظمات الإرهابية على الفعل. من ناحية ثانية، قامت صناعة السينما والترفيه في هوليوود باستغلال الأجواء الهستيرية الجديدة وإنتاج برامج تلفزيونية وأفلام تجذب العنف وتمجده، بينما كانت صناعة الأسلحة والمعدات والخدمات الأمنية تقوم بالترويج لمنتجاتها وتشجيع الدولة والشركات وحتى الأفراد على شراء المزيد منها. أما المؤسسة العسكرية الأمريكية فقد اتجهت نحو رسم صورة غير عادية، تكاد أن تكون خرافية للجندي الأمريكي بهدف إغراء الشباب على التطوع ودخول الجيش. وهكذا تضافرت جهود النخبة السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية الحاكمة والمؤسسات التابعة لها والإشاعات والأكاذيب الصادرة عنها في تخويف الأمريكيين أولاً، وتشجيع أعداد كبيرة من الشباب على التطوع للقتال كوسيلة لتأكيد رجولتهم وفحولتهم ثانياً، وجعلت قتل الآخر أمراً اعتيادياً إلى حد بعيد. وفي سبيل تخفيف حدة النقد لسياسة الحرب والعدوان، وتخفيف عدد

القتلى من أفراد القوات العسكرية المحاربة في العراق بالذات، قامت الحكومة الأمريكية بالتعاقد مع قوات خاصة، أو قوات مرتزقة فاقت أعدادها أعداد القوات الأمريكية النظامية العاملة على الساحة العراقية، وذلك للمساعدة في أداء مهام عسكرية وخدمات مخبرائية ونشاطات أمنية، مقابل مبالغ كبيرة من المال وتوفير الحماية السياسية والقانونية لهم لتمكينهم من القيام بالمهام المسندة إليهم، ومنها ارتكاب جرائم التعذيب والقتل دون مساءلة قانونية.

وفي الواقع، كانت سياسة الخوف والتخويف مدخلا لنشوء تحالف قوي بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة صناعة الأسلحة الأمريكية وتجار الحرب وجيوش المرتزقة، ونجاح ذلك التحالف في الهيمنة على سياسة أمريكا الخارجية وإدارة الحرب. ونتيجة لذلك ارتفعت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لتتجاوز 550 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل ميزانيات الدفاع لكل دول العالم مجتمعة. وهذا بدوره جعل التشجيع على الحرب بالنسبة للجهات والشركات المستفيدة من صناعة وتجارة السلاح والخدمات الأمنية أمرا مشروعاً، بل ضرورة اقتصادية، أي عملية ترويجية اعتيادية تشبه قيام صناعة السيارات مثلا بتشجيع الدولة على فتح طرق جديدة وخفض الضرائب على السيارات المستوردة. وهكذا أصبحت العمليات العسكرية، وإرسال الأبرياء من الشباب الأمريكيين لتعرض أنفسهم لخطر الموت، والقيام بقتل غيرهم من الأبرياء في العراق وأفغانستان وباكستان نشاطات مصلحية تستهدف تنمية أسواق السلاح القديمة وخلق أسواق جديدة، ولكن على حساب

دم وأموال ومستقبل الوطن وأبنائه، وتدمير دول وقتل شعوب وإثارة الفتن والكراهية في كل مكان.

ومع تتابع حملات التخويف هذه، والتي جاءت كجزء من عملية سياسية محمومة استهدفت منح الحرب على العراق ما تحتاجه من شرعية، وخلق أجواء مريبة تسمح بتضييق الخناق على الحريات العامة، أمكن إضعاف قدرة المعارضة السياسية على توجيه النقد لسياسات بوش وتصرفات إدارته غير المسبوقة على الساحتين الأمريكية والدولية. وهذا تسبب بدوره في تمكين بوش وأعوانه من المحافظين الجدد من الإنفراد بعملية صنع استراتيجيات واتخاذ قرارات مصيرية من دون نقاش عام، ومن دون تحليل وتقييم من قبل الإعلام المتواطئ أصلا مع البيت الأبيض، ومن دون مساءلة من قبل الكونجرس المرتعد من نار "الإرهاب الإسلامي" وسوط اللوبي الصهيوني. وكما تشير الدراسات النفسية وحقائق الواقع، يلعب الخوف دورا أساسيا في تعطيل العقل، ويساعد على تحريك العواطف، ويجعل من السهل على القوى الغوغائية السيطرة على الجماهير وقيادتها إلى حيث تريد. وحيث أن لكل سياسة تبعات، فإن سياسة التخويف التي صنعها المحافظون الجدد وروجت لها مؤسسات الإعلام وصناعية الأسلحة والخدمات الأمنية تسببت في تعطيل عقول الكثير من الأمريكيين وغيرهم، وفرضت عليهم تحمل تكاليف نفسية واقتصادية ومالية باهظة للغاية.

كتب الدكتور برجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأسبق كارتر مقالا تحليليا ناقش فيه تبعات سياسة التخويف. ومما جاء في تحليل

الدكتور برجسكي القول بأنه كان لسياسة التخويف آثار سلبية كبيرة على العملية الديمقراطية والحالة النفسية للأمريكيين وعلى مكانة أمريكا على الساحة الدولية، مما تسبب في إضعاف قدرة أمريكا على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. ويضيف برجسكي: إن الآثار السلبية لسياسة التخويف تفوق من حيث الحجم والعمق ما حلم به الإرهابيون حين خططوا للقيام بعملياتهم الإجرامية على الساحة الأمريكية. إن أمريكا التي قادت الحرب الباردة بأعصاب باردة وثقة كبيرة بالنفس، فقدت بسبب ثقافة الخوف والتخويف ثقتها بنفسها، وهذا يجعلها عرضة للدخول في أزمة حادة في حالة تعرضها لعملية إرهابية جديدة. ويبدو أن الحزب الجمهوري وبقايا المحافظين الجدد لا يزالون متمسكين بمواقفهم القديمة ونظرتهم العنصرية ونظرياتهم الإمبراطورية التي تستهدف استغلال الظرف التاريخي الذي خلقته أحداث سبتمبر 2001 للهيمنة على العالم. ولذا نلاحظ وجودهم بكثرة في معاهد الدراسات والبحوث التي يُطلق عليها اسم "بنوك التفكير" في واشنطن، يعملون بجد ومثابرة خلف مكاتب مغلقة الشبابيك على إعادة حساباتهم وتطوير استراتيجياتهم استعدادا للعودة مجددا لاستكمال مشروع أمريكا الإمبراطورية في العالم ومشروع إسرائيل الاستيطاني التوسعي العنصري في المنطقة العربية.

تتسبب ثقافة الخوف عادة في خلق شعور عارم لدى العامة من الناس بالضعف أمام الخالق أو الدولة أو الحزب الحاكم أو الطبقة المهيمنة أو العقيدة الشمولية أو شبح الإرهاب أو غير ذلك من مخاطر حقيقية أو وهمية تلوح في الأفق، مما يُحوّل الشعب إلى قطيع من الأغنام أو الإبل،

يُقاد بسهولة ويغيب العقل عن تصرفاته. ويمكن تشبيه "الخوف" الذي تُروج له الكثير من أنظمة الحكم العربية وغير العربية وتقوم أجهزتها الرسمية بنشره وتكريس مفهومه في الثقافة الشعبية السائدة بالجنية في الحكايات الخرافية الشائعة في المجتمعات المتخلفة كالمجتمعات العربية. إنها جنية كانت محبوسة في قنينة أو في قمقم مما جعل بالإمكان السيطرة عليها وتجنب أضرارها، إلا الجنية، ولأسباب غير معروفة، خرجت من قمقمها واستعادت حريتها، مما يجعلها اليوم مستعدة للقيام بالدور المتوقع منها والذي تخيله الناس لها. وحيث إنه ليس باستطاعة أية قوة أن تعيد الجنية مجدداً إلى قمقمها، فقد أصبح من غير الممكن الحيلولة من دون قيامها بإلحاق الضرر والأذى بكل ما يحيط بها من بشر، وبكل ما يقف في طريقها من أنظمة ومؤسسات وشركات وقيم وأشياء.

إن ثقافة الخوف والتخويف التي تتبناها معظم أنظمة الحكم العربية لا تُؤسس لقيام أمة صالحة، ولا تبني مجتمعا سويا ينعم بالاستقرار والأمن والحرية، ولا تقيم نظام حكم عقلائي لديه ما يكفي من المؤهلات والقيم لكسب ثقة الشعب وقيادة جموعه نحو تحقيق أهدافهم الوطنية والإنسانية المشروعة. لقد كان الخوف ولا يزال سببا في تدمير ثقة الشعب بنفسه بوجه عام، وثقته بقياداته السياسية وغير السياسية بوجه خاص، كما كان العامل الأهم في دفع أصحاب الرأي والفكر إلى الهروب من أوطانهم أو الانزواء عن الأنظار، وبالتالي حرمان الشعب والوطن من فرصة الاستفادة من قدراتهم العقلية ومواهبهم الإبداعية ومبادراتهم العلمية. وفي ظل سيادة ثقافة الخوف، وقيام شرعية غالبية النظم الحاكمة

على تخويف الناس من أجهزة الكبت والإرهاب والمجهول، تم عزل الجماهير وإشغالها بأمور حياتها اليومية، وإسكات المعارضة وكتبتها. وهذا جعل بإمكان الدولة والحكام استخدام الثقافة والإعلام أداة لتزييف وعي الجماهير ومدخلا لاستغلالهم، وأعطى النخبة الحاكمة والفئات المتعاونة والمتواطئة معها حرية التصرف بمقدرات الوطن وعقد صفقات تجارية وإقامة مشاريع استثمارية ونشاطات خدمية وتنموية تضر بمصالح الشعب ولا تخدم الصالح العام.



عبقرية الفشل

تعتقد غالبية الناس أن من السهل على الإنسان أن يفشل، لكنه من الصعب عليه أن ينجح، ولهذا فإن أعداد الفاشلين في الحياة كما يراها الناس العاديين تتجاوز أعداد الناجحين بكثير. لكن التجربة الإنسانية تشير إلى أن الفشل يحتاج في غالبية الأحيان والحالات لمطالبات تتجاوز متطلبات النجاح، وأنه يتطلب أحيانا جهودا كبيرة ومعاناة طويلة قد لا يتطلبها النجاح. وعلى سبيل المثال، يمكن لأي طفل أن ينجح في دراسته إذا وازب على الدوام المدرسي، وتوافرت له أجواء بيتية مناسبة تحرص على متابعته للتأكد من قيامه بواجباته المدرسية على الوجه المطلوب. إلى جانب ذلك، يعتبر ذهاب الطفل إلى المدرسة بشكل منتظم فرصة ثمينة يوفرها له الأهل والمجتمع للتعرف على أصدقاء جدد والاستمتاع بصحبتهم، واكتساب معارف وعلوم جديدة وعادات وقيم غير تقليدية من شأنها مساعدته على النجاح في حياة ما بعد المدرسة والدراسة الرسمية. في المقابل، يتسبب تكرار غياب الطفل عن المدرسة، وعدم قيامه بأداء واجباته المدرسية بانتظام في جعل تجربته المدرسية تجربة سيئة من المؤكد أن تعود عليه بقدر كبير من الفشل. ويتطلب الفشل في مثل هذه الحالة أن يكذب الطفل، وأن يكذب والداه أحيانا كي يبرروا الإدارة المدرسة سبب تغيبه المتكرر، وأن يعاني الطفل الوحدة بسبب بعده عن أصدقائه أثناء ساعات الدوام المدرسي، وأن يجد له والداه ما يلهيه من ألعاب قد تكون مكلفة من أجل أن "يقتل وقت" الفراغ لديه. إضافة إلى ذلك، كثيرا ما يحتاج الطفل المتغيب عن المدرسة لجزء كبير من وقت

أمه للعناية به بدلا من العناية بغيره من أطفال صغار، وقد يضطرها أيضا إلى التغيب عن العمل إذا كانت موظفة. وهذه أمور تحتاج لجهد كبير من الطفل ووالديه، مما يجعل الفشل أصعب وأكثر تكلفة من النواحي المادية والاجتماعية والنفسية من النجاح.

يعتبر فشل طفل في مدرسة أمرا شبه اعتيادي في الكثير من دول العالم، ومنها الدول العربية التي لا تزال نسبة الأمية بين شعوبها تتراوح حول 50% ممن هم في سن الدراسة، بينما يعتبر النجاح أمرا غير اعتيادي يثير الدهشة والإعجاب. أما في الدول الصناعية المتقدمة وبين الفئات المثقفة والحاكمة التي ترتفع فيها نسب التعليم كثيرا، فإن الفشل يكون أحيانا مثيرا للدهشة والأسى أكثر بكثير من إثارة ودهشة أي نجاح. وحيث إن الفشل عامة يحتاج لجهد كبير، فإن الفشل العظيم يحتاج لمواهب خاصة لا تتوافر إلا لدى العباقرة من القادة والثوريين والعقائدين الأخصائيين في تحويل كل نجاح صغير أو كبير إلى فشل عظيم. وهناك الكثير من الأمثلة على قيام أنظمة حكم وقادة سياسيين وثوريين في تحويل انتصارات شعوبهم إلى حقائق مريعة على الأرض. ففي زمبابوي على سبيل المثال، وهي الدولة التي كانت تحمل اسم روديسيا أثناء فترة استعمارها من قبل بريطانيا، حقق الرئيس موجابي نجاحا باهرا في تحويل كل إنجازات الثورة في بلاده إلى فشل مريع ينم عن عبقرية فذة ينذر أن تجد لها مثيلا في التاريخ. إذ بعد نجاح الثورة في التخلص من الاستعمار البريطاني والحصول على الاستقلال الوطني، والقضاء على نظام التفرقة العنصرية الذي كانت تمارسه أقلية بيضاء ضد

الأغلبية السوداء، تراجعت البلاد كثيرا وعانى الإنسان فيها طويلا في انتظار الحرية الموعودة والتقدم المنشود. ولقد شمل الفشل في عهد الرئيس موجابي كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحررية، مما جعل غالبية السكان السود يعيشون في ظل أوضاع أسوأ من تلك التي عاشوها مُستعبدين ومُستعمرين من قبل بريطانيا. وبعد أن كانت حركة التحرر الإفريقية التي قادها موجابي الثائر نبع إلهام للعديد من الشعوب المظلومة والمستعمرة في العالم، غدت البلاد في ظل حكمه أضحوكة محزنة بين الدول. فمع حلول عام 2008 أصبحت زمبابوي تعاني من التخلف بكافة أشكاله، وتشهد أعلى معدلات التضخم في العالم، وربما في التاريخ، وينتشر الفقر والجهل والبؤس والمرض في أرجائها، وتنعدم فيها الحريات، وتزيف كل انتخابات.

وفي يوغوسلافيا سابقا، قام الرئيس الصربي ميلوسوفيتش بتحويل كل إنجازات الرئيس تيتو على مدى نصف قرن من الزمن إلى فشل مريع على الأرض. إذ قام الرئيس الصربي بقيادة بلاده بنجاح غير مسبوق نحو تمزيق جسد الدولة اليوغوسلافية، وتفتيت نسيجها الاجتماعي الذي قام على التعددية الثقافية والدينية والوحدة السياسية، وإلحاق خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات ودمارا في الشواهد التاريخية لا يمكن تعويضها. ولقد جاء نجاح ميلوسوفيتش "العظيم" ليدمر الدولة اليوغوسلافية بشكل كامل، ويخلق على أنقاضها مجموعة من الدويلات المتحاربة على أساس عرقي وديني كراهي، ويتسبب في قتل مئات الآلاف من الأبرياء في عمليات تطهير عرقي أدخلته وغيره السجن ومزبلة التاريخ. إن النجاح

في تحقيق تلك الإنجازات الكبيرة - القضاء على وحدة الدولة من النواحي السياسية، وتدمير نسيج المجتمع اليوغوسلافي من النواحي الاجتماعية، وتحويل التعددية الثقافية والعرقية والدينية من إرث وطني وإنساني إلى مشكلة مجتمعية عويصة - لا يمكن أن يوصف إلا بكونه عملا عبقريا عظيما. ولقد تطلبت عملية إنجاز ذلك العمل الفذ استنزاف دماء وحياة مئات الآلاف من الناس، وتمزيق عائلات بلا عدد، وتدمير قرى وبيوت وأحياء سكنية وجمعيات لا حصر لها، وتشويه ذكريات وذاكرات تاريخية وإنسانية كثيرة. ويعود السبب الرئيس في تصرفات الرئيس الصربي إلى اعتناقه العقيدة القومية التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة في أوروبا، وانتصاره لمعتقدات طائفة دينية لم تكن مهددة ولا بحاجة لحماية. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن السيد ميلوسوفتش توفي بينما كان يحاكم بتهمة ارتكاب جرائم حرب بحق الإنسانية أمام المحكمة الدولية في لاهاي.

وفي فلسطين، نجح قادة المنظمات الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في غضون سنوات قليلة بدءا من عام 1993 في تحويل صورة الفلسطيني عامة من النقيض إلى النقيض.. من إنسان متعلم، وذكي، ومثابر، ومناضل، وأمينة ومخلص في عمله، إلى إنسان غبي، وتابع، ومُرْتَشِي، وفساد، ومتواطئ مع العدو. أما العقائديون من قادة الشعب الفلسطيني فقد حولوا خلال أشهر معدودة شعار الحرية في العالم الذي جسده صورة صبي فلسطيني ملثم يحمل الحجارة دفاعا عن حرته وكرامة شعبه وحرمة وطنه، إلى صورة إرهابي مقيت يفجر نفسه ويقتل

معها العشرات من الأبرياء مثله. وفي مصر، وبعد أن كانت القاهرة قلب العروبة النابض وعاصمة دول عدم الانحياز، وكانت مصر أعظم دولة إفريقية وعربية من دون منازع، وقائدة أكبر تجمع دولي تحرري في الستينات، نجح قادتها على مدى الأربعين سنة الماضية في تحويلها إلى دولة منسية، عاجزة عن القيام بأي دور دولي أو حتى إقليمي تحافظ من خلاله على مصالحها الوطنية وقوت شعبها الذي يكاد الشقاء أن ينسيه كل ذكرى جميلة ونصر عزيز.

أما في أمريكا، فإن إنجازات الرئيس بوش لا تقل بأي حال من الأحوال عن إنجازات موجابي في زمبابوي، ولا ميلوسوفيتش في يوغوسلافيا، ولا القادة والعقائدين التاريخيين في فلسطين، ولا السادات وخلفائه في مصر. إذ نجح الرئيس الأمريكي خلال ستة سنوات فقط من حكمه في تدمير سمعة أمريكا على الساحة الدولية تدميرا شاملا، وإلحاق أضرار بالغة بمصداقيتها ومصالحها في المنطقة العربية، وإضعاف حجم وفاعلية الطبقة المتوسطة في بلاده، وزيادة عمق واتساع الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة، وتنامي حجم العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري بسرعة مذهلة، وتحويل أمريكا إلى أكبر دولة من حيث المديونية الخارجية في تاريخ العالم، وتدمير دولة قام باحتلال أراضيها والتسبب في قتل أكثر من مليون شخص من مواطنيها، وجلب كراهية وعداء البلايين لإدارته وبلاده. وهذه كلها إنجازات عبقرية تشير إلى أن الفشل هو من صنع عباقرة يعيشون في غيبوبة خارج نطاق الوعي، يصنعون من خيالهم دمارا يجسدونه على أرض الواقع بؤسا وفقرا وظلما وأسى، ويننون على

حطامه مجدا يسجله لهم التاريخ في صفحات سوداء بدماء الغير وأرواح
الأبرياء وعرق البؤساء وآهات المحرومين والسجناء.

الأيدولوجيا وعبقرية الفشل

الأيدولوجية هي رؤية مجتمعية شمولية، أو نظرية فلسفية مستقبلية تستهدف إعادة هيكلة المجتمع من خلال إعادة تأسيس العلاقات الاجتماعية والسياسية، وأحيانا الاقتصادية فيه على أسس جديدة تستهدف خلق مجتمع جديد يختلف كما ونوعا عن المجتمع القديم. وهذا يتطلب في كل الحالات والأحيان تطوير الثقافة الشعبية السائدة وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية على أسس جديدة تجاوبا مع التطورات والتخيلات الأيدولوجية. ويمكن تصنيف الأيدولوجيات عامة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: أيدولوجية اجتماعية سياسية (sociopolitical)، وأيدولوجية اجتماعية اقتصادية (socioeconomic)، وأيدولوجية اجتماعية ثقافية أو أيدولوجية دينية (sociocultural).

تشير التجربة التاريخية إلى أنه يوجد في كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية رجال ونساء يميلون بطبيعتهم لعمل الخير، ويتحلون بأخلاقيات عالية وحس إنساني مرهف، كما يوجد أيضا رجال ونساء يميلون بطبيعتهم لعمل الشر، ويتصفون بضعف إحساسهم بإنسانية الآخر وبالمسؤولية تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه وينتمون إليه. إلا أنه بالرغم من ذلك، من الممكن ومن المحتمل أيضا أن ينجح المجتمع في تحويل الشريرين من رجال ونساء إلى أناس يحبون عمل الخير ولا يترددون في تقديم العون للمحتاجين، ويقومون بمساعدة الغير من الناس على تحقيق أهدافهم النبيلة وتجاوز المحن التي قد يمرون بها. في المقابل، تشير التجربة الإنسانية إلى أنه من شبه المستحيل أن ينجح المجتمع أو أي فرد فيه مهما بلغ من فطنة

وعبقرية في إقناع الخيرين من الناس بالتحول إلى شريين من دون جرهم
أولا إلى الإيمان بعقيدة مجتمعية معينة و ضمان التزامهم بالمبادئ التي تدعو
إليها تلك العقيدة، وبالتالي خلق قناعة لديهم بأن من واجبه الدفاع عن
عقيدتهم، والتضحية بالغالي والنفيس في سبيل حمايتها من الأعداء ومن
أجل الترويج لمبادئها بين الناس.

تجسد الفكرة القومية مبادئ الأيديولوجية الاجتماعية السياسية التي
تهيمن اليوم على حياة غالبية شعوب العالم، وهي فلسفة مجتمعية تقوم
على الإدعاء بوجود شعوب تتميز بالنقاء العرقي إلى حد كبير، وأن كل
شعب من تلك الشعوب يتمتع بثقافة فريدة تختلف وتتميز عن غيرها من
ثقافات قومية أخرى، وأن الشعب المعني عاش في مكان واحد (وطن)
لقرون عديدة موعلة في القدم، ويملك تاريخا و تراثا حضاريا مشتركا.
وبناء على ذلك، يصبح من حق ذلك الشعب تقرير مصيره بنفسه، وإقامة
دولته الخاصة به، والتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيه ومواطنيه من دون
أن يكون لأية جهة أجنبية حق التدخل في شؤونه الداخلية. ولقد جاء ميلاد
هذه الفلسفة في أواخر القرن الخامس عشر في إسبانيا حين تعاون ملكها
مع الكنيسة الكاثوليكية بهدف بناء دولة موحدة في مقدورها القضاء
على الوجود العربي والإسلامي واليهودي في تلك البلاد. وهذا يعني أن
ميلاد الفكرة القومية جاء منذ يومه الأول ميلادا لحركة عنصرية معادية
للآخر، ولديها الاستعداد الكافي لارتكاب الجرائم بحقهم. ومن إسبانيا
سافرت الفكرة القومية إلى بقية أجزاء أوروبا التي كان ملوكها وأمراؤها
في حينه يعيشون حالة صراع مرير مع الكنيسة الكاثوليكية التي كانت

تهيمن على الحياة الاجتماعية والسياسية في بلادهم. ولم يمضِ قرنان من الزمن حتى كانت الفكرة القومية قد نُجحت في إقامة العديد من الدول المستقلة في أوروبا، وساهمت في تطوير ثقافات ولغات خاصة اختلفت نوعا عن الثقافات التي سادت في عهود الهيمنة الدينية. ومن أوروبا انتقلت الفكرة القومية إلى مختلف بقاع العالم، حيث قامت بمساعدة الكثير من القبائل والطوائف والشعوب على توحيد صفوفها حول فكرة سياسية مجتمعية شمولية، وساهمت بالتالي في دعم مطالبها في الوحدة والاستقلال، مؤدية بذلك إلى إقامة أكثر من 220 دولة على مدى القرون الخمسة التالية.

مما لا شك فيه أن الفكرة القومية استطاعت أن تبني دولا وتوحد شعوبا وتحيي أمما وثقافات عديدة، وأنها نجحت أحيانا في تحقيق إنجازات سياسية وغير سياسية ملموسة على الأرض. لكن سجلها يشير إلى أنها ولدت منذ يومها الأول كفكرة عنصرية موجهة ضد الآخر، وأنها مارست التفرقة العنصرية ضد الغير بوجه عام، وأنها قامت في حالات كثيرة بارتكاب جرائم القتل والإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد الأقليات من مواطنيها. وفي الواقع، لا يمكن لأي فلسفة تقوم على الإيمان بالتميز عن الغير أن تؤمن باحترام حقوق الآخرين حتى وإن نصت دساتيرها على ذلك، أو أن تتمسك بوجوب معاملة الأقلية على قدم المساواة مع الأغلبية. ولهذا فشلت الدولة القومية حيث وجدت في تحقيق إنجازات وطنية مع الحفاظ على إنسانيتها، كما أنها سمحت في الكثير من الحالات والأحيان باستيلاء قيادات فردية على الحكم اتجهت نحو التطرف والاستبداد،

وقامت باستباحة حقوق المواطنين والوطن. وفي ضوء ما يعيشه عالم اليوم من عولمة ثقافية واقتصادية وتواصل مستمر، وقيام منظمات عالمية عديدة للدفاع عن حقوق الإنسان والترويج للديمقراطية، وتشريع مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية التي تمارس حكوماتها الاستبداد، وذلك من أجل حماية لشعوبها والأقليات فيها من بطش حُكامها، فإن الدولة القومية وأيديولوجيتها الاجتماعية السياسية فقدت صلاحيتها ومبررات وجودها والجزء الأكبر من شرعيتها.

تعتبر الماركسية أهم الأيديولوجيات الاجتماعية الاقتصادية والفلسفات الشمولية ذات البعد الثقافي والسياسي. وتقول هذه الفلسفة إن تغير أنماط الإنتاج في أي مجتمع يؤدي بالضرورة إلى تغير الهياكل الاجتماعية والعلاقات الإنسانية وإعادة بنائها على أسس جديدة، وأن الرأسمالية كنظام إنتاج كان مسؤولا عن انتشار ظاهرة الاستعمار والاستغلال وتبلور الطبقة في المجتمع. كما تقول تلك الفلسفة أيضا بأن وجود الطبقة يقود بالحتمية إلى وقوع صراع في المجتمع بين الأثرياء والفقراء، وأن الوسيلة الوحيدة لحل الصراع الطبقي تكمن في القضاء على مسببات الطبقة، وخلق مجتمع اشتراكي يقوم على إلغاء الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج وتحقيق المساواة بين المواطنين. وبالرغم من نجاح النظم الماركسية في نشر التعليم وتحقيق إنجازات غير عادية في ميادين الصناعات الثقيلة وتكنولوجيا السلاح والبحوث العلمية، واحتواء الفكرة القومية وكبت نعتها العنصرية كما حدث في الاتحاد السوفييتي، إلا أنها فشلت في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للناس وضمان حقوقهم الفردية وصيانة حرياتهم العامة. ولذا شهد العقد

الأخير من القرن العشرين انهيار النظم الماركسية في كل الدول الأوروبية، وفقدان الفكرة الاشتراكية ما كانت تتمتع به في الماضي القريب من مصداقية وجاذبية، وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى العديد من الدول، والتسبب في عودة الفكرة القومية ونزعتها العنصرية والتطرف الديني والطائفي لمسرح الحياة السياسية. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الاتحاد السوفيتي كان أكبر الدول التي قامت بناء على الرؤية الفلسفية الماركسية، مما جعل فشلها وانهيارها بداية لفشل كل الأنظمة الشمولية وفقدان الاشتراكية والماركسية ما كانت تتمتع به من مصداقية.

يقوم الدين كفلسفة اجتماعية ثقافية على الإيمان بمقولات وأقوال وشرائع صادرة عن قوى غيبية لا يستطيع أي إنسان أن يثبت صحتها أو أن يبرهن على وجود مصدرها، وعلى قصص قديمة ومعجزات ماضوية لا يستطيع إنسان أو علم أن يثبت وقوعها أو إمكانية حدوثها، مما يجعل الدين قضية إيمانية بحثية، وبالتالي غير خاضعة للمنطق العلمي المؤسس على التجربة والملاحظة والبرهان العملي. وبالرغم من أن الدين حاول ونجح في العديد من الحالات والأحيان في توحيد أتباعه وتعضيد أو اصر التعاون فيما بينهم، وساهم في بث روح ايجابية جديدة في المجتمع المؤمن اتصفت بكونها أكثر صدقا ومصداقية وعدلا، إلا أن الدين كان دوما سببا في إثارة النزاعات والصراع بين أتباع الديانات المختلفة. كما أن الدين كان ولا يزال أداة كفوء من الممكن استخدامها من قبل السلطة السياسية الحاكمة والسلطة الدينية المهيمنة من أجل السيطرة على الشعب والقيام بكتبته وقتل روح الحرية والتحرر في ربوع بلاده. إذ إن الادعاء

بصدق مقولاته و قدسية معتقداته وديمومتها، واتجاه أتباعه لفرض وجهة نظرهم وطقوس دينهم على الآخر قاد الدين إلى تبرير التفرقة ضد الغير، والتسبب في زيادة حدة الخلافات والصراع في المجتمع الواحد وبين المجتمعات ذات الديانات المختلفة، وعدم التورع عن تكفير الآخر وارتكاب الجرائم بحقهم.

إضافة إلى النماذج الأيديولوجية السابقة، هناك نموذج آخر يقوم على تحالف القومية مع الدين في بناء دولة شوفينية عنصرية تجسد التفرقة على الأرض بأبشع صورها، وتمارس عمليات القتل والدمار والتطهير العرقي ضد الغير بلا وازع. ففي القرن السادس عشر ظهر هذا النموذج في إسبانيا، وحقق مبدئيا نجاحا باهرا في القضاء على الوجود العربي والإسلامي واليهودي في تلك البلاد، لكنه فشل في تحقيق التقدم أو العدالة في المجتمع، إضافة إلى فشله في الحفاظ على ما كان قد تحقق في عهود أسلافه من نهضة علمية وحضارية. وبالرغم من قيام الدولة الإسبانية فيما بعد بنهب خيرات أمريكا اللاتينية لقرون، فإن إسبانيا في ظل عهود الهيمنة الدينية، وبسبب سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم تخلفت عن الركب الحضاري الأوروبي لقرون. ولقد استمرت إسبانيا في تخلفها وغياب الحريات عن سمائها والنهضة الاقتصادية عن أرضها حتى النصف الثاني من القرن العشرين وقيام السوق الأوروبية. إذ اتجهت تلك المجموعة الإقليمية التي قامت على أسس اقتصادية إلى مساعدة الدول الأوروبية الأقل تقدما، وفي مقدمتها إسبانيا وأيرلندا، حيث نجحت في إنقاذ الشعب الإسباني من لعنتي التخلف والاستبداد.

وفي القرن العشرين ظهر النموذج الإسرائيلي العنصري في فلسطين، حيث نجح نجاحا كبيرا في الاستيلاء على أكثر من ثلاثة أرباع البلاد والتخلص من غالبية سكانها عن طريق ممارسة التطهير العرقي من جهة، وتزييف وعي الرأي العام العالمي وكسب تعاطفه لعقود من جهة ثانية. إلا أن الفشل الذي لازم النموذج الإسباني لن يتخلى عن النموذج الإسرائيلي مهما طال الأمد، وذلك لأن للظلم حدودا وللكذب سقفا لا يستطيع تجاوزه مهما فعل. وفي الواقع دخل النظام الإسرائيلي منذ بضع سنوات حالة من التراجع والغيوبة الواعية، جعلت من الصعب عليه استيعاب أسباب تزايد عدد الأعداء والكراهية من حوله، وتنامي وعي الرأي العام العالمي لسوء مواقفه وغزارة أكاذيبه. إن الخلط بين القومية والدين يجعل النظام الذي تفرزه عملية الخلط آلة إجرام عسكرية واجتماعية وثقافية، ويجعل الفشل حتميا ومضاعفا، وذلك لأنه لا يمكن أن تتعايش القومية كحركة سياسية علمانية مع الدين كحركة تقوم على الإيمان بغيبيات تتعارض مع العلم ولا تقبل العلمانية.

ويعود السبب الرئيسي في فشل الأيديولوجية بوجه عام لعوامل عدة، منها جمود قوالبها الفكرية وهيكلها التنظيمية وضبابية تخيلاتها المستقبلية، وقيامها على فرضيات نظرية يعتبرها الأتباع حتميات تاريخية غير قابلة للنقاش، واتجاهها لادعاء ملكية حقائق علمية ليست في الواقع سوى مفاهيم نظرية هلامية ومعادلات كلامية لا علاقة لها بالعلم أو منطق الأشياء. كما أن عوامل الفشل تشمل أيضا الإيمان بواجب بناء نماذج حياتية تتعارض كلياً أو جزئياً مع طبع الإنسان وطبيعة البيئة التي نشأ فيها، واتجاه

مؤسسة الحكم المنبثقة عنها إلى ارتكاب جرائم شنيعة بحق الإنسانية لا يمكن السكوت عليها طويلا. وفي الواقع، تسببت الأيديولوجية الدينية والقومية والماركسية في قتل مئات الملايين من الناس عبر التاريخ، وذلك باسم عقائد ونظريات ومقولات لم تستطع تحرير الإنسان الذي قامت من أجله من الكبت أو الظلم أو الحاجة أو البؤس أو المرض. ولقد جاءت تلك الجرائم على يد قادة عقائديين وبتوجيهات قيادات سياسية حملت لواء الأيديولوجية واستخدمتها أداة لدخول سجلات التاريخ من أوسع أبوابه المشرعة على بحر الجريمة والكبت والاستبداد.

مصادر الشرعية والقيادة السياسية

تحتاج أنظمة الحكم المختلفة، بغض النظر عن طبيعتها وجذورها الثقافية والحضارية وهيكلها وأهدافها إلى شرعية سياسية لتشعر بالأمان وتستحوذ على قدر معقول من ثقة الشعب بها كي تحكم وتمارس صلاحياتها وتقوم بواجباتها بانتظام. وبالرغم من تنامي التوجه العالمي العام نحو تبني الديمقراطية الغربية كنظام حكم واعتماد الانتخابات الشعبية المباشرة مصدرا وحيدا للشرعية السياسية، إلا أن للشرعية مصادر أخرى قد لا تكون بقوة وصلاحيات المصدر الديمقراطي المؤسس على الانتخابات الحرة المباشرة، إلا أنها مصادر يمكن الارتكاز إليها والاعتماد عليها ولو مرحليا. بالرغم من ذلك، يبدو أن التوجه الديمقراطي سيفوز في نهاية المطاف في العالم، مما سيجعل الديمقراطية مصدر الشرعية السياسية الوحيد المعترف بها دوليا وأساس العملية السياسية القابلة للبقاء والاستمرارية وخدمة الصالح العام على المدى الطويل. وبوجه عام، يمكن تحديد مصادر الشرعية السياسية في المصادر التالية:

1. الانتخابات الشعبية الحرة المباشرة.
2. الأيديولوجية السياسية كالقومية والاشتراكية الماركسية.
3. العقيدة الدينية.
4. التجاوب المباشر والفعال مع الاحتياجات الشعبية والتطلعات الوطنية في مراحل انتقال تاريخية معينة كمرحلة الثورة ضد الاحتلال والاستعمار.
5. الملكية الوراثية.

يمكن القول إن جذور الفكرة الديمقراطية الحديثة تعود إلى كتابات فلاسفة السياسة والاقتصاد في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الغرب، خاصة في دول أوروبا الغربية التي كانت في حينه تحتفل بالانتصار على الكنيسة الكاثوليكية وبالتحرر من سطوة الدين وهيمنته على السياسة وغيرها من أوجه الحياة الأوروبية. ولقد اتجه أبرز الفلاسفة السياسيين في ذلك الوقت إلى التركيز على الحريات العامة والتأكيد على مسؤولية الدولة في حماية المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية لهم، وصيانة الحقوق الفردية من هيمنة الدين والمؤسسة الدينية، وحماية الناس من استغلال رأس المال وتسلب أجهزة الدولة والحكام. وهذا يعني أن أولئك الفلاسفة رأوا أن أجهزة الدولة والمؤسسة الدينية وتجمعات رأس المال الذي لم يكن يخضع في حينه لرقابة مجتمعية أو لمعايير أخلاقية أو وطنية كانت تشكل مصادر خطر حقيقة تهدد الحريات الفردية والعامة، وتستدعي قيام الدولة بحمايتها والتأكيد على ضرورتها في مواجهة ما كان يحيق بها من أخطار.

إن فصل الدين عن الدولة الذي تحقق في أواسط القرن السابع عشر كجزء من معاهدة وستفاليا التي أعلنت نهاية الحروب الدينية، كان البداية الحقيقية لتعريف الحقوق الفردية والاعتراف بها رسمياً من قبل الدولة القومية، وسبباً في ذات الوقت لظهور مخاوف كبيرة من احتمالات قيام الدولة بالاستيلاء على سلطات الكنيسة ومصادرة حقوق المواطنين مجدداً. لذلك اتجه الفلاسفة السياسيون إلى المناداة بضرورة تحديد سلطات الدولة ووضع حد لتدخلها في شؤون الناس، خاصة فيما يتعلق بحرياتهم

الاجتماعية والعقائدية وسعيهم للكسب المادي والتمتع بالحياة كما يريدون. وبالرغم من أهمية وشرعية تلك الدعوات، إلا أن الحكومات ترددت كثيرا وماطلت طويلا في الاستجابة لها، وإن كانت سعيدة بتوجه الناس نحو التركيز على القضايا الحياتية والمادية بعيدا عن القضايا الدينية، وذلك لأن الكنيسة كانت في حينه، وبالرغم من هزيمتها، لا تزال في موقع مجتمعي قوي وقادرة على تهديد الدولة العلمانية. بعد نجاح الدولة في استكمال بناء مؤسساتها الرئيسية، حاولت الاستيلاء على سلطات الكنيسة والحد من الحريات الفردية، إلا أنها ووجهت باعتراضات قوية وأحيانا ثورات شعبية عارمة أجبرتها على التراجع. ومع تراجع سلطة الدولة واندثار هيمنة الكنيسة تراجعت قدرات الحكام على الانفراد بالسلطة وممارسة الاستبداد، وأصبحوا بحاجة لمصدر شرعية جديد يحل محل المصدر الديني والوراثي على السواء.

ومما ساهم في تعزيز التوجهات الديمقراطية وتراجع السلطة الفردية في المجتمعات الغربية عامة استمرار التقدم الاقتصادي في ظل نظام رأسمالي ديناميكي، وتحسن مستويات المعيشة بشكل متواصل، وتبلور طبقة متوسطة قوية وعلى درجة جيدة من الوعي وذات مصلحة حقيقية في حماية العملية الديمقراطية. وفي الواقع، كانت العملية الديمقراطية التي أتاحت ولا تزال تتيح لعامة الناس فرصة المشاركة في العملية السياسية هي الإطار المجتمعي الأهم والأقدر على حماية المصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقة المتوسطة. وهذا بدوره مكن العملية الديمقراطية من الاستمرار في الاستحواذ على المزيد من الشرعية والشعبية لدرجة جعلتها

تتحول إلى عقيدة سياسية راسخة وقيمة اجتماعية ثقافية على قدر كبير من الأهمية. لكن الأمور بدأت في التحول مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ضد العملية السياسية برمتها، وفي اتجاهات أضعفت قدرة النظام الديمقراطي وبالتالي الديمقراطية على أداء المهام النبيلة المنوطة بها. إن ملامسات الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها وتبعها من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية وتكنولوجية جعلت العملية الاقتصادية هي العملية المجتمعية الأكثر تأثيراً في المسيرة التاريخية وفي توجيه حركة المجتمع وإعادة تشكيل هيكله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد تبع ذلك التحول دخول الديمقراطية كنظام حكم خاضع لرقابة الشعب مرحلة التصدع، إذ لم يعد بإمكانها حماية الصالح العام وتحقيق العدالة أو تكافؤ الفرص في المجتمع في وجه عملية اقتصادية طاغية. لقد كانت العملية الاقتصادية ولا تزال تسعى لتحقيق هدف واحد فقط، هو الربح المادي، ولا تعترف بمصلحة وطنية أو عقيدة قومية أو دينية سوى عقيدة جمع المال وتكديس الثروات، ولا تنتمي لوطن سوى مواطن الثروات الطبيعية والبشرية القابلة للاستغلال أينما وجدت، ولا تتردد في استخدام أية وسيلة تساعد على الوصول إلى أهدافها.

لكن الديمقراطية كفكرة سياسية وقيمة ثقافية وفلسفة مجتمعية استطاعت، وبالرغم من كل الصعاب التي اعترضت طريقها، أن ترسخ جذورها في وعي الناس وفي بنية المجتمع الثقافية. ومما ساعد تلك الفكرة على تحقيق ذلك الموقع المجتمعي المتميز، نجاح أنظمة الحكم الديمقراطية الأمريكية والأوروبية في القضاء على الحركتين النازية والفاشية العنصريتين

ونظم الحكم المنبثقة عنها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. إلا أن استقرار الأمور بعد انتهاء تلك الحرب، وتنامي سطوة وهيمنة العملية الاقتصادية على المجتمع مع اتساع نشاطاتها الداخلية والدولية، وقيام تحالف قوي بين المؤسسة الصناعية والمؤسسة العسكرية في أمريكا، وتوجه رأس المال إلى المشاركة في العملية الانتخابية من خلال تمويل حملات المرشحين للمناصب الحكومية والتشريعية الهامة، أدى إلى تراجع حيوية العملية السياسية القائمة على الانتخاب. ولقد رافق هذا التطور السلبي تزايد التوجه الشعبي العام نحو الاهتمام بالبضائع الاستهلاكية والسلوكيات غير الإنتاجية والنشاطات الترفيهية والاستثمار المكثف في قطاع الخدمات، وغض النظر عن العديد من برامج الإصلاح والتغيير الاقتصادية والاجتماعية الحيوية، حيث أصبحت تلك البرامج لا تحظى بما تستحق من أهمية وألوية. ومع تتابع الحكومات المنتخبة وبقاء الأوضاع السياسية على حالها من الاستقرار، تراجعت المساهمة الشعبية في العملية الانتخابية، وبالتالي قدرة الشعب على الإسهام الفاعل في اتخاذ القرارات المصيرية وتعزيز حقوقه السياسية وغير السياسية. ومع تزايد المكانة المجتمعية للمال والعملية الاقتصادية وتراجع مكانة العملية السياسية، تراجعت أيضا مكانة القائد السياسي من حيث الأهمية والقدرة على إدارة شؤون الحكم وتطبيق رؤيته على أرض الواقع. بما يخدم المصلحة الوطنية والصالح العام.

وكما قال الاقتصادي الشهير جالبريث، شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة فترة الستينات من القرن الماضي تبلور ثقافة مميزة في

أمريكا أطلق عليها اسم "ثقافة القناعة". وتقوم تلك الثقافة على الدعوة للقبول بالوضع القائم، والعمل على تكريسه على أرض الواقع، وذلك من خلال مشاركة المنتمين إليها من دافعي الضرائب في العملية الديمقراطية بهدف حماية مصالحها. وتشمل تلك المصالح الوقوف أمام برامج التغيير والإصلاح المكلفة، لأنها ستجبرهم في حالة إقرارها على دفع المزيد من الضرائب لتمويل نشاطات اجتماعية وبيئية وتعليمية، ومساعدة فئات وأقليات اجتماعية لا تهمهم من قريب أو بعيد.

من ناحية أخرى، أدى اطمئنان الشعب إلى حصول الانتخابات بصفة دورية منتظمة، وإلى أنه يملك من دون غيره من القوى الاجتماعية حق تغيير الحكومات من خلال العملية الانتخابية، إلى إضعاف نزعة التغيير باستخدام أساليب غير ديمقراطية، أي باستخدام أساليب عنف ثورية، إذ لم يعد هناك حاجة للثورة أو مبرر لاستخدام العنف من أجل تغيير نظم حكم يمكن تغييرها بأساليب سياسية حضارية. ولهذا أصبحت نظم الحكم الديمقراطية أكثر النظم استقراراً وأماناً وحرية، كما أصبحت المجتمعات الديمقراطية أقل المجتمعات ممارسة للعنف السياسي، وبالتالي ميلاً لاستخدام القوة العسكرية لحسم الصراعات السياسية والعقائدية الداخلية. إلا أن هذا لا يعني أن الديمقراطية حققت للشعوب الغربية كل ما كانت تصبو إليه من أمن واستقرار وحرية ورفاهية اجتماعية واقتصادية، أو أنها جعلت حكومات وحكام الدول الديمقراطية أكثر عدلاً مع الآخر وميلاً للاعتراف بحقوق ومظالم الشعوب الفقيرة والمستعمرة والتوجه نحو مساعدتها بدلاً من استغلالها وشن الحروب غير المبررة وغير الأخلاقية ضدها.

إن الديمقراطية، وإن كانت تتمتع بالكثير من المزايا والايجابيات، لا تزال تعاني من العديد من النواقص والعيوب ومكانم الضعف التي تحد من إمكاناتها على تحقيق الأهداف المرجوة، وتجعلها عرضة لعمليات الاستغلال من قبل القوى الاقتصادية المهيمنة ومجموعات أصحاب المصالح الخاصة التي تتعارض مصالحها في معظم الأحيان والحالات مع الصالح العام. ولقد عبرت جريدة الواشنطن بوست عن هذه الحالة الأمريكية في إحدى افتتاحياتها في التسعينات بالقول: "إن المشاركة في الانتخابات واجب وطني، لكن الأمل في التغيير شبه معدوم". وهنا تجدر الإشارة ثانية إلى القول المشهور للزعيم البريطاني ونستون تشرشل حين سئل عن الديمقراطية، إذ قال: "الديمقراطية نظام حكم سيئ لكن كل الأنظمة الأخرى أكثر سوءاً". ومما يؤكد هذه المقولة سماح العملية الديمقراطية الممولة من قبل رأس المال وأصحاب المصالح الخاصة وصناعة الأسلحة، والخاضعة لتوجيهات وتلاعب عملية إعلامية عقائدية غير محايدة بانتخاب رؤساء جمهوريات وقادة دول لا يتمتعون بأخلاقيات ديمقراطية مثل هتلر في ألمانيا وبييرلسكوني في إيطاليا، ولا بمؤهلات وخبرات كافية لإدارة شؤون الحكم مثل الرئيس جورج دبليو بوش.

إن إحساس الشعب بالاطمئنان للعملية الديمقراطية وسيادة الاستقرار السياسي واستمرار تحسن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية بوجه عام في كافة الدول الديمقراطية جعل عملية الانتخابات عملية روتينية إلى حد كبير. وفي ضوء تراجع حماس الجماهير للمواسم الانتخابية المتعبة وتدني مستويات المشاركة الشعبية في الانتخابات الدورية من جهة، ونجاح فئة

نخبوية استخدمت الإعلام بطريقة مركزة وذكية للتلاعب في مواقف الجماهير والاستيلاء على مقاليد الحكم بطرق مشروعة من جهة ثانية، أصبح بإمكان تلك النخبة احتكار السلطة وتداولها بطرق سلمية واستخدامها لتعزيز مواقعها المجتمعية ودعم مصالحها الاقتصادية على حساب الشعب والوطن. ومن أجل إحكام سيطرتها على السلطة، فإن تلك النخبة اتجهت إلى إقامة التحالفات السياسية فيما بينها، وإنشاء مؤسسات البحوث الفكرية لترويج أفكارها السياسية ونشر فلسفتها المجتمعية وتكريس مواقعها الاجتماعية، وذلك من دون الإخلال بمظاهر العملية الديمقراطية أو بترتيبات العملية الانتخابية. وهذا بدوره جعل الحاكم يتحول بسرعة من قائد لشعب ووطن إلى مجرد عميل لحزب سياسي، أو وكيل لمصلحة اقتصادية، أو ممثل لجهة عقائدية معينة ذات سطوة ونفوذ، وبالتالي أصبح الحاكم مجرد مدير لمؤسسة كبيرة معقدة اسمها دولة، ذات نشاطات واهتمامات وتطلعات كثيرة ومتشعبة، تسعى من خلالها لتحقيق أهداف وخدمة مصالح غير متوافقة، وأحيانا متناقضة.

إن حدوث تلك التطورات السلبية أدى إلى تراجع قدرة العملية الانتخابية والمشاركة الشعبية على تحصين العملية الديمقراطية ضد العبث السياسي والتطرف الأيديولوجي والمصلحة الخاصة، الاقتصادية منها وغير الاقتصادية. كما أدى أيضا إلى إضعاف قدرة كل النظم الديمقراطية على حماية الحريات الفردية والعامة والحقوق الشخصية، خاصة حقوق الأقليات العرقية والأقليات الثقافية والدينية والطبقات الفقيرة والفئات المستضعفة. وليس هناك من مثال على هذا التطور السلبي أفضل مما حصل

في أمريكا خلال إدارة الرئيس جورج دبليو بوش التي اتخذت القرارات ومررت التشريعات للحد من الحريات الفردية، ومن أجل التجسس على المواطنين الأمريكيين وغير الأمريكيين والحصول على تعاون شركات الاتصالات الأمريكية بشكل غير قانوني لتسجيل والاطلاع على المكالمات التلفونية لمئات الآلاف من الأمريكيين.

على الرغم من تراجع المشاركة الشعبية في الانتخابات، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيرا على العملية الديمقراطية كعملية سياسية جماهيرية، أو يضعف شرعية النظم المنبثقة عنها، لكنه أدى إلى تمادي النخب الحاكمة في اتخاذ الإجراءات وسن القوانين التي تخدم أهدافها وتعزز مصالحها على حساب مصالح الأغلبية الشعبية. ولقد نتج عن ذلك اتجاه النخب الحاكمة عموما إلى إهمال مصالح الأقليات وشكاوى الضعفاء، مما تسبب في انتشار الفقر والتشرد وارتفاع نسبة البطالة والجريمة، خاصة في الأحياء الفقيرة وبين الأقليات العرقية المضطهدة. وهذا بدوره شجع قطاعات غير قليلة من الشعب في أمريكا وفي معظم دول أوروبا الغربية ومنها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا على ممارسة التفرقة العنصرية ضد الأقليات في بلادها وضد المهاجرين الجدد بالذات، والتصرف على أساس أن المهاجرين وبعض الأقليات الدينية والعرقية يشكلون خطرا أمنيا وعبئا اقتصاديا على المجتمع. ولقد نتج عن ذلك حدوث اعتداءات على أعداد كبيرة من المهاجرين في أوروبا وأمريكا، وتنشيط المنظمات الحزبية المتطرفة وزيادة شعبيتها كما حدث في النمسا وسويسرا، وإحياء بعض الحركات العنصرية القديمة كالنازية، ووقوع اضطرابات عديدة في

كل المجتمعات الديمقراطية، كان أهمها الاضطرابات التي عمت العديد
من مدن فرنسا في أواخر العام 2005.

التطور التاريخي للعمليات المجتمعية

العمليات المجتمعية هي المسارات والأطر التي تنظم عمليات التطور المجتمعي بشكل عام، وتحكم بالتالي في توجيه حركة التاريخ وصنعه. وتضم تلك العمليات في داخلها النظم الاجتماعية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والترتيبات الاجتماعية وغير الاجتماعية والأهداف العامة والوسائل والقرارات والعادات والتقاليد التي يتم من خلالها وبواسطتها إدارة كافة نواحي الحياة وتسيير شؤونها في المجتمع. وبسبب الارتباط الوثيق بين الأهداف والوسائل من ناحية، وبين الترتيبات الوطنية والقوانين والأعراف والاتفاقيات الدولية من ناحية ثانية، فإن العمليات المجتمعية أصبحت ذات صبغة وطنية وبعد عالمي مكنتها من العمل على مختلف الساحات المحلية والوطنية والدولية بشكل متناسق ومتكامل إلى حد كبير. وهذا جعل بإمكان تلك العمليات التحكم في توجيه عملية صنع التاريخ، بغض النظر عن رغبات وحساسيات الدول المختلفة وحكامها، ومصالح الفئات الاجتماعية والشركات المهيمنة، وإرادات الشعوب المتعددة.

تشمل العمليات المجتمعية المعنية كلا من العملية الاجتماعية - الثقافية، والعملية السياسية، والعملية الاقتصادية، والعملية الإعلامية - المعلوماتية أو الإعلامية. وتتصف العلاقة بين تلك العمليات بالتعاون والتنافس والتكامل في آن واحد. إذ إن اختلاف الأهداف التي تسعى كل عملية لتحقيقها من ناحية، وتباين الوسائل التي تستخدمها كل عملية للوصول إلى مراميها من ناحية ثانية، جعل التنافس يسود العلاقات بين تلك العمليات بوجه عام. في المقابل، حتم الترابط والتكامل بين مصالح

القوى الفاعلة في تلك العمليات، قيام علاقة تعاونية فيما بينها على أساس يستهدف تعزيز المصالح المشتركة وتبادل المنافع المكتسبة. ومما ساهم في تحقيق التكامل والترابط بين تلك العمليات المجتمعية المختلفة، التقاء، وأحيانا تجانس ثقافات الفئات الاجتماعية التي تقوم على إدارتها وتهيمن على المجتمع، وحاجة غالبية القوى الاقتصادية والمالية وأحيانا السياسية والثقافية المشاركة فيها لتبادل المصالح والبضائع والخدمات.

واجه الإنسان الأول منذ بدء حياته على هذه الأرض العديد من التحديات الحياتية والتي كان من أبرزها كيفية التعامل مع الطبيعة ومع الغير من الناس. وحيث إنه لم يكن بالإمكان العيش حياة عادية آمنة من دون التعامل مع الآخر، فإن الإنسان وجد نفسه يقوم ومن حيث لا يدري بتطوير عادات وتقاليد وأعراف ولغات للتواصل مع غيره من الناس وتنظيم علاقاته الاجتماعية وغير الاجتماعية بهم. وهذا يعني أن العملية الاجتماعية كانت أول العمليات المجتمعية التي طورها الإنسان لمساعدته على إدارة شؤون حياته، حيث قامت تلك العملية بتنظيم العلاقات الأسرية أولاً، ومن ثم العلاقات بين أعضاء المجتمع الواحد من أفراد وجماعات وتجمعات، حيث تلاها تنظيم العلاقة مع الغير والموقف من الآخر. وبعد تبلور العادات والتقاليد كنظام تربية في البيت وإطار سلوكي في المجتمع وموقف قيمي تجاه الغير، اكتسبت العملية الاجتماعية بعداً ثقافياً، مما جعلها تغدو عملية اجتماعية - ثقافية واحدة ذات دور أساسي في تكوين وصيرورة وتطور المجتمع. وبالرغم من ميل العادات والتقاليد والأعراف عامة إلى الثبات والجمود ومقاومة محاولات التغيير

عبر العصور، ألا أن استمرار تطور الحياة، خاصة الجانب الاقتصادي منها، أدى إلى تطور الثقافة وما ينبثق عنها من علاقات اجتماعية، وإن كان ذلك ببطء شديد في غالبية الأحيان والحالات. وحين برزت أهمية الجانب الاقتصادي من الحياة، وجدت العملية الاجتماعية - الثقافية نفسها مضطرة للتطور في اتجاه تمكين المجتمعات المختلفة من التعامل مع الطبيعة، أو بالأحرى مع البيئة الطبيعية بإيجابية.

مما لا شك فيه أن الإنسان كان الدور الأكبر في تشكيل وتطوير العادات والتقاليد والأعراف والقيم والسلوكيات والمواقف، إلا أن البيئة الطبيعية لعبت دورا هاما ومحوريا في تحديد المكونات الثقافية الأساسية لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية. ومع استمرار عملية التطور المجتمعي والنمو السكاني، اكتسبت العملية الاجتماعية - الثقافية شرعية تاريخية ومكانة قانونية منحتها قدرا كبيرا من الاستقلالية والمكانة المجتمعية. نتيجة لذلك أصبح بإمكان تلك العملية التأثير في نظرة الفرد للحياة وعلاقته بالغير بشكل عام، وموقفه من الآخر والمجتمع وحركة التأريخ بشكل خاص. وبسبب ميلها الشديد للثبات ومقاومة التغير من ناحية، واتساع مجالات تأثيرها في مختلف نواحي الحياة من ناحية ثانية، فإن العملية الاجتماعية - الثقافية استطاعت أن تسيطر على حياة المجتمعات الإنسانية وتوجه حركتها وتؤثر في مسارات تأريخها لأكثر من مئة ألف عام، بدءا بحياة المجتمعات القبلية البدائية وحتى نهايات عصر الزراعة، وذلك من دون أن تشهد حياة تلك المجتمعات أي تغير أو تحول اجتماعي يذكر.

في حوالي منتصف عصر الزراعة، تبلورت العملية السياسية استجابة

لحاجة المجتمع الزراعي الجديد، والذي كان عليه أن يتعايش مع الغير من مجتمعات إنسانية أخرى مجاورة. ولقد جاءت تلك العملية امتدادا للسلطة الأبوية والمشيخة القبلية التي سادت في العصور السابقة وكانت نتاجا طبيعيا لها، حيث أملت ظروف الحياة الزراعية وجود سلطة فوقية تنظم العلاقات الإنسانية، ليس فقط بين عائلات مختلفة، بل وأيضا بين جماعات متعددة تعيش داخل مجتمع واحد، وبين مجتمعات أو تجمعات زراعية كثيرة تعيش في منطقة جغرافية واحدة وتشارك في مصدر مائي واحد. وهذا ما جعل العملية السياسية تغدو ذراعا هاما ورئيسيا من أذرع الهيمنة التي طورتها واستخدمتها العملية الاجتماعية - الثقافية بكفاءة للسيطرة على الغير من الناس. ولقد بقيت العملية السياسية ضعيفة القدرة على التأثير الفاعل في حياة المجتمع لقرون، وقرية جدا من العملية الاجتماعية - الثقافية وخاضعة لها ردحا طويلا من الزمن، وذلك حتى ظهور الدولة في أواسط عصر حضارة الزراعة كإطار مجتمعي يجسد عقلية الهيمنة ويطبّقها على الأرض. ومع تبلور الدولة واستقرارها وقبول المجتمع بشرعيتها ودورها، أخذت أهمية العملية الاجتماعية - الثقافية ودورها المجتمعي في التراجع التدريجي، وذلك لصالح العملية السياسية التي أخذت تلعب دورا متناميا في الحياة المجتمعية والدولية على السواء.

رافق ظهور المجتمع الزراعي توجه المجتمعات الإنسانية عموما نحو الاستقرار، حيث استوجبت طبيعة العملية الزراعية، أي فلاحية الأرض، وجود المزارعين في أماكن محددة لفترات زمنية طويلة نسبيا

من أجل العناية بالمزروعات وقطف الثمار حين يحين موعد الحصاد. وهذا استوجب بدوره تفرغ بعض أفراد المجتمع لإدارة الأمور المتعلقة بالأمن وحل النزاعات داخل المجتمع الواحد، والإشراف على اقتسام الأراضي الخصبة ومصادر المياه بين المجتمعات المتجاورة بعدالة تحول من دون وقوع النزاع والحروب. ولقد ترتب على ذلك التطور تدعيم دور العملية السياسية وتوسعة سلطاتها وتأكيد شرعيتها، والتسبب في فتح المجال أمام الجانب الاقتصادي من الحياة المجتمعية لينمو ويتبلور على شكل عملية مجتمعية قائمة بذاتها. إلا أن تطور العملية الاقتصادية كعملية مجتمعية ذات أهمية لم يحدث إلا بعد مرور قرون عديدة على قيام الثورة الزراعية واتساع نطاق النشاط التجاري بين المجتمعات المتجاورة والمتباعدة على السواء، وقيام الدولة، أي العملية السياسية بتنشيط العمليات التجارية وتشجيعها وتوفير الحماية الضرورية لها. ولقد استمرت العملية الاقتصادية في النمو بسبب تزايد أعداد السكان وتباعد تجمعاتهم وقيام الدولة بالتوسع على حساب الغير من الشعوب، حيث قامت تلك العملية بمد نفوذها ليشمل مختلف نواحي الحياة في المجتمع ويعيد صياغة العلاقات الدولية على أسس مصلحيه جديدة. وكما قامت العملية السياسية بالتعاون مع العملية الاجتماعية - الثقافية أولاً وعاشت ردحا من الزمن في ظلها سعياً لتثبيت أقدامها على الأرض، فإن العملية الاقتصادية قامت هي الأخرى بالتعاون والتحالف مع العملية السياسية أولاً وعاشت في ظلها وتحت حمايتها ردحا طويلاً من الزمن سعياً للحصول على الدعم المطلوب لتحقيق أهدافها الذاتية، وذلك حتى منتصف القرن العشرين.

العملية الإعلامية - المعلوماتية أو الإعلامية هي أحدث العمليات المجتمعية عامة وأكثرها تأثيرا في ثقافات وتوجهات الشعوب المختلفة، خاصة في سلوكيات الناس وطرق معيشتهم ونظرتهم للآخر وموقفهم منه. وبالرغم من عمق جذورها في التاريخ، إلا أن تلك العملية لم تتبلور بشكل واضح وفعال إلا بعد نضوج الثورة الصناعية ومأسسة المعرفة وحدوث ثورتي الاتصالات والمعلومات في النصف الثاني من القرن العشرين. إن اتساع نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، خاصة الموجهة منه لخدمة أغراض اقتصادية إنتاجية وتجارية استهلاكية وخدمائية، كان سببا في حدوث ثورتي الاتصالات والمعلومات. من ناحية أخرى، كان التطور المتواصل في علوم الفيزياء والرياضيات والفضاء مقدمة لتطور وسائل وتقنيات الاتصال عبر الأثير والأقمار الصناعية، مما أعطى دفعة قوية لمؤسسات الإعلام والاتصال ونشاطاتها المختلفة، التجارية والترفيهية والثقافية والمعلوماتية على السواء. وفي الواقع، بدأت العملية الإعلامية في التطور التدريجي مع بدايات عصر النهضة الأوروبية بعد اكتشاف فن الطباعة واستخدامها لنشر الكتب والأفكار الجديدة في أواسط القرن الخامس عشر، حيث ساهمت تلك العملية من خلال نشر الأفكار الجديدة والترويج لها في التشكيك في مصداقية المؤسسة الكنسية الدينية ومهدت الطريق لقيام حركة إصلاح ديني واسعة نتج عنها تفتت الكنيسة الكاثوليكية وتفريخ عدة ديانات تحت مظلة الديانة المسيحية. وبينما استمر الإعلام في خدمة العملية السياسية والثقافية لقرون، جاءت ثورة المعلومات لتحول العملية الإعلامية إلى عملية إعلامية - معلوماتية مسخرة لخدمة كافة النشاطات المجتمعية، بما في ذلك النشاطات السياسية

والاقتصادية والفكرية والثقافية والدينية، والترويج لمواقف وعادات وسلوكيات ملونة بلون ثقافة الفئات النخبوية المهيمنة على تلك العملية.

خضعت العملية الإعلامية في دول العالم الثالث عامة لسيطرة الدولة وأُستخدمت لتشكيل وإعادة تشكيل مواقف العامة من الناس بما يخدم أهداف وطموحات النخبة الحاكمة. أما في دول الغرب الديمقراطية فإن العملية الإعلامية خضعت عموماً لملكية شركات ومؤسسات اقتصادية خاصة وفئات لبرالية استخدمتها للترويج لنشاطاتها الربحية وأفكارها الطبقية وثقافتها النخبوية، وأحياناً لنظرتها الضيقة العدائية تجاه المسلمين والمهاجرين الجدد والأقليات العرقية. ولقد قامت تلك الفئات ولا تزال تقوم باستخدام الإعلام لتشكيل وإعادة تشكيل مواقف الرأي العام والتلاعب في توجهات الناخبين والمستهلكين والعامة على السواء، وإغراء شباب العالم وأطفاله على تبني سلوكياتها ونظرتها للأمور. وفي الواقع، تقوم كل القوى المسيطرة على الإعلام في الدول المتقدمة والمتخلفة، الديمقراطية وغير الديمقراطية، بالعمل الدؤوب على إعادة تشكيل قيم والتأثير في سلوكيات ومواقف الشعوب بما يخدم مصالح الفئات ذات النفوذ من حكام وإقطاعيين ومديري شركات ورجال أعمال ومثقفين تقليديين يهيمنون على المجتمع، ويسيطرون على ملكية وإدارة المؤسسات والقنوات الإعلامية من جرائد ومجلات ومحطات مذياع وتلفاز وغير ذلك من وسائل إعلامية.

يتضح مما سبق أن ميلاد وتطور العمليات المجتمعية جاء تباعاً، وأن كل عملية تكونت في رحم العملية السابقة لها وولدت في حضنها، وقامت

فيما بعد بمحاولة السيطرة عليها. وبينما لم تحاول أية عملية إلغاء سابققتها أو تهيمش دورها المجتمعي، إلا أنها حاولت الاستيلاء على دورها القيادي واستطاعت دوماً أن تتجاوزها من حيث الأهمية والتأثير في حياة الناس والمجتمع، وبالتالي التأثير الفاعل في توجهات المسيرة التاريخية. إن وجود العمليات معا حتم عليها التعاون والتنافس في آن واحد، مما خلق حالة من التكامل بين تلك العمليات، وإن اختلفت درجته وأهمية دوره بين مجتمع وآخر ووقت وآخر. وعلى سبيل المثال، تلعب العملية الاجتماعية - الثقافية دوراً أهم من دور العملية الاقتصادية في حياة المجتمعات الزراعية التقليدية عامة، بينما تلعب العملية الاقتصادية دوراً أكبر في حياة المجتمعات الصناعية منه في حياة المجتمعات الزراعية. إلا أنه بالرغم من ذلك لم يعد بالإمكان وجود مجتمع عصري يعيش حركة دائمة من التغير والتحول والتطور من دون وجود تلك العمليات جميعاً وتفاعلها مع بعضها البعض بشكل آني متواصل.

العمليات المجتمعية وصنع التاريخ

حين يتحرك التاريخ، والتاريخ قد يتسارع وقد يتباطأ، لكنه لا يتوقف عن الحراك أبداً، يتحرك بفعل قاداته وصناعه من سياسيين وعقائديين ومبدعين ومفكرين وعلماء وفلاسفة ومعرفين. لكن تأثير هؤلاء لا يجد صداه وأثره إلا بسبب قيامهم بنشاطاتهم المختلفة من خلال العمليات المجتمعية التي تم ذكرها وشرح كيفية نشأتها وتحديد أدوارها المجتمعية، وهي: العملية الاجتماعية - الثقافية، والعملية السياسية، والعملية الاقتصادية، والعملية الإعلامية - المعلوماتية. وعلى الرغم من وجود هذه العمليات في كل مجتمع إنساني وتواصل نشاطاتها عبر كافة العصور، إلا أنها تبلورت وقامت بقيادة حركة المجتمع والسيطرة عليه تباعاً. ولقد كانت العملية الاجتماعية - الثقافية أول تلك العمليات، حيث تطورت وتبلورت في صورتها البدائية على شكل عادات وتقاليد وأعراف وسلوكيات وعلاقات اجتماعية ترسخت تدريجياً في حياة الناس وقامت بالسيطرة على حياة وحركة المجتمع القبلي عامة، ولآلاف السنين من حياة المجتمع الزراعي الذي تبعه. وحين تبلورت الديانات المختلفة في أواخر عصر الزراعة أصبحت القيم والمعتقدات والشعائر الدينية جوهر الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع الزراعي وأهم العوامل المنظمة للحياة الاجتماعية بوجه عام. وحيث إن تلك المعتقدات والعقائد والشعائر تميل بطبيعتها نحو الثبات ومقاومة الغير، فإن العملية الاجتماعية - الثقافية اضطرت إلى السير في ركاب الدين، وبالتالي الميل نحو الجمود. وفي الواقع، اتجهت غالبية الديانات إلى الإدعاء بأنها تملك وحدها، ومن

دون غيرها من ديانات ونظريات فلسفية وأفكار وعلوم أخرى، الحقيقة المتعلقة بالكون والحياة وما بعد الحياة، وهي حقيقة ثابتة وغير قابلة للتعبير أو التطوير أو حتى التأويل.

من ناحية أخرى، تسبب إدعاء ملكية الدين لكامل الحقيقة إلى اتخاذ أتباع كل ديانة موقفا غير ودي، وأحيانا عدائيا تجاه الديانات الأخرى وأتباعها بوجه عام، مما تسبب في صبغ نظرة أتباع الديانات المختلفة للآخر بصبغة عنصرية قامت على التفرقة وعدم المساواة. وهذا تسبب بدوره في دفع العملية الاجتماعية الثقافية إلى العمل في اتجاهين رئيسيين: أولا بث شعور بالكراهية تجاه الآخر والتسبب في وقوع حروب دامية بين أتباع الديانات المتباينة كان من نتائجها قتل مئات الملايين من الأبرياء عبر التاريخ باسم الدين. وثانيا، العمل على تكريس مبادئ العقيدة وما يرتبط بها وينبثق عنها من قيم وعادات وتقاليد وأعراف ومواقف وشرائع وشعائر دينية، مما تسبب في الحيلولة من دون حدوث تطورات علمية وتحولات اجتماعية حقيقية في حياة المجتمعات الدينية والتقليدية لآلاف السنين. إلا أن تلك العملية المجتمعية، وبسبب ميلها للثبات وقيامها عمليا بالحيلولة من دون حصول تحولات اجتماعية وثقافية عميقة في حياة المجتمعات الإنسانية التي هيمنت عليها، ساهمت في الحفاظ على وحدة المجتمع وصورته منذ بداية تكون المجتمعات الإنسانية وحتى يومنا هذا. وهذا يعنى باختصار أن مساهمة العملية الاجتماعية الثقافية في صنع التاريخ كان ايجابيا فيما يتعلق بتكوين المجتمعات الإنسانية والحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع الواحد، وسلبيا فيما يتعلق

بالتطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وسيادة الحرية في المجتمع ونشر ثقافة التسامح بين الناس، والحيلولة بالتالي من دون وقوع الحروب الدامية المدمرة.

في أواسط عصر الزراعة، وبسبب حاجة المجتمعات الزراعية المتزايدة لسلطة فوقية تنظم العلاقات بين التجمعات الزراعية المتجاورة وتشرف على توزيع الأراضي ومصادر المياه فيما بينها بشكل عادل، وتعمل في الوقت ذاته على توفير الأمن للناس والحماية لهم من غزوات القبائل، ظهرت الدولة أو العملية السياسية. ولقد كان لتلك العملية وحتى دخول أوروبا عصر الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر اليد العليا في حياة المجتمع وإدارة شؤونه، مما جعلها تهيمن على حياة كافة المجتمعات الزراعية والمجتمعات الصناعية التي تبعتها فيما بعد، وذلك حتى منتصف القرن العشرين. وكما ساهم الدين في ترسيخ وتعزيز دور العملية الاجتماعية - الثقافية في حياة وحركة المجتمع القبلي والزراعي القديم، ساهمت الفكرة القومية والفلسفة التجارية الميركانتيلية في ترسيخ وتعزيز دور العملية السياسية وبالتالي الدولة في حياة وحركة المجتمع الزراعي الحديث عامة، وحياة وحركة المجتمع الصناعي في مراحل تطوره الأولى، وذلك حتى تبلور العملية الاقتصادية بشكلها المهيمن في منتصف القرن الماضي.

مع بدايات عصر النهضة الأوروبية واتساع نطاق التجارة الداخلية والخارجية، أخذت العملية الاقتصادية في التبلور التدريجي كعملية مجتمعية هامة، حيث اتجهت نحو القيام بدور متزايد في إدارة حياة

وتوجيه حركة المجتمع الأوروبي، خاصة ما كان يتعلق منها بالنشاطات الاقتصادية والربحية. وبعد حدوث الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وانتشار الاستعمار الذي استهدف احتلال أراضي الغير ونهب ثروات الشعوب الفقيرة اتسع نطاق ومجالات عمل العملية الاقتصادية. وبسبب الاستثمار المكثف لرأس المال في قطاعات التعدين والتصنيع والتجارة، وقيام تلك النشاطات الاقتصادية بتوظيف الملايين من العمال في داخل الدول الصناعية وخارجها تزايدت أهمية العملية الاقتصادية وتنوعت أدوارها المجتمعية. وهذا أدى بدوره إلى زيادة دور وأهمية رجال المال والأعمال وذلك على حساب دور وأهمية رجال السياسة والفكر والدين وغيرهم من قيادات مجتمعية تقليدية. ولقد استمر نفوذ العملية الاقتصادية في التصاعد حتى أواخر القرن الماضي حين أخذت العملية الإعلامية في التبلور والقيام بدور ريادي في توجيه حركة المجتمع والتأريخ. وبالرغم من عمق جذورها في التأريخ، فإن العملية الإعلامية لم تتبلور كعملية مجتمعية رئيسية إلا بعد حدوث ثورتي الاتصالات والمعلومات في النصف الثاني من القرن العشرين. وتعتبر هذه العملية اليوم أكثر العمليات المجتمعية نفوذا في المجتمع المعرفي، وأكبرها قدرة على التأثير في حياة وثقافات وتوجهات ومستقبل مختلف الشعوب.

اتجهت كل عملية مجتمعية إلى التعاون أولاً مع العملية المجتمعية السابقة لها، ومن ثم اتجهت إلى العمل على السيطرة عليها ومد نفوذها إلى تجمعات سكانية ومجموعات أخرى مجاورة. فالعملية السياسية ولدت

في حوالي منتصف عصر الزراعة في رحم العملية الاجتماعية - الثقافية وقامت أولاً بالتحالف معها، ثم قامت بالسيطرة عليها وتسخيرها لخدمة أهدافها السياسية والطبقية الخاصة. وبينما انحصر نفوذ ودور العملية الاجتماعية - الثقافية ضمن تجمعات إنسانية صغيرة كالمجتمع القبلي والزراعي المحلي، امتد نفوذ العملية السياسية إلى الكثير من التجمعات السكانية وأحيانا المناطق الجغرافية المتجاورة والبعيدة. وحين أخذت العملية الاقتصادية في التبلور أثناء عصر النهضة الأوروبية وجدت أنه كان عليها أن تتعاون وتتحالف أولاً مع العملية السياسية، وأن تساندها في العمل على مواجهة المؤسسة الدينية المهيمنة على المجتمع ومن أجل بناء الدولة القومية. ولقد دام التعاون والتحالف بين العمليتين السياسة والاقتصادية حتى منتصف القرن الماضي حين أصبحت العملية الاقتصادية هي العملية الأكثر أهمية وقدرة على التأثير في حياة وتوجهات المجتمع الصناعي وسياسته الخارجية. وبينما انحصر نفوذ ودور العملية السياسية ضمن نطاق الأراضي والشعوب التي سيطرت عليها الدولة أو الإمبراطورية إلى حد بعيد، امتد نفوذ العملية الاقتصادية ليشمل الحياة الاقتصادية وبعض أوجه الحياة السياسية والاجتماعية لمعظم شعوب الأرض تقريبا. أما العملية الإعلامية التي لا تزال تمر بعملية تطور متسارعة، وبالرغم من كل ما حققته من نجاحات كبيرة وباهرة حتى الآن، فإن نفوذها ومجالات تأثيرها لا تزال تتسع بشكل طردي لتشمل كافة أوجه الحياة لكافة شعوب الأرض في كافة بقاع العالم، مما يجعلها العملية الأهم في صنع التاريخ وتوجيه مساراته.

إن استحواذ كل عملية مجتمعية على الدور الأكبر والمكانة الأكثر أهمية في حياة المجتمع في فترة معينة من حياته، جعلها تستقطب أفضل العقول وأكثر المواهب المتوافرة للعمل في خدمتها. فالعملية الاجتماعية - الثقافية سخرت أفضل العقول للعمل في خدمة الدين والمؤسسة الدينية، خاصة الكنيسة الكاثوليكية، بينما سخرت العملية السياسية أفضل العقول والمواهب لخدمتها في قيادة الجيوش وإدارة شؤون البلاد وجمع الضرائب من المواطنين. أما العملية الاقتصادية فقد جذبت أفضل العقول والمواهب وسخرتهم في تطوير التكنولوجيا الصناعية وإدارة رؤوس الأموال والمشاريع الاستثمارية والنشاطات المالية والتجارية عبر العالم. واليوم تستقطب العملية الإعلامية أفضل العقول والمواهب والمهارات من كل بقاع العالم وتقوم بتوظيفها في تطوير تكنولوجيا الاتصالات وصناعة المعلومات وتنمية المعرفة بكافة أشكالها، وإعادة تشكيل الثقافات الوطنية وطرق التفكير التقليدية وأنماط الحياة والإنتاج ونظم الحكم بالنسبة لكل المجتمعات والدول. وهذا يعني أن تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام وتشجيع المهنيين من ذوي القدرات الخلاقة على الدخول إلى عالم المعرفة المرتبط بتلك النشاطات، أصبح النشاط المجتمعي الأول من حيث القدرة على تطوير وتنمية أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، وذلك لأن المعرفة أصبحت اليوم أهم عناصر وأدوات الإنتاج جميعاً.

من الواضح أن صنّاع التاريخ كان عليهم أن ينشطوا من خلال العمليات المجتمعية المختلفة كي يؤثروا في حركته ويقوموا بتوجيه

مسيرته. فرجل الدين مثلاً لم يكن بإمكانه التأثير في محيطه والقيام بدور ريادي فاعل في حياة المجتمع من دون ارتباطه بمؤسسة دينية وتسلحه بعقيدة معينة، ومن دون أن تتوافر له بيئة اجتماعية مستعدة لقبول رسالته. والقائد السياسي ما كان بإمكانه التأثير في الشعب وقيادته نحو تحقيق أهداف محددة وإحكام سيطرته على زمام الأمور من دون وجود مؤسسات سياسية قادرة على تأطير القوى الشعبية وتوجيهها حسب رغبات القائد ورؤية الحكم، ومن دون وجود حاجة مجتمعية لقيام سلطة مركزية. كذلك لم يكن بإمكان رجل الأعمال أن ينشط ويستثمر الأموال ويكسب الثروات دون وجود مؤسسة اقتصادية ومالية تحتضنه وتفتح له المجال كي ينشط من خلالها، ومن دون وجود بيئة مجتمعية وقانونية، وطنية أو دولية، بحاجة لخدماته، ومن دون وجود قوة عمل مؤهلة من حيث المعارف والمهارات وقيم العمل والإنتاج.

اليوم، وبعد تزايد كافة النشاطات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والمعلوماتية من ناحية، ومشاركة الملايين من الناس والمؤسسات في إدارة كل من تلك النشاطات من ناحية ثانية، لم يعد بإمكان أي شخص أو أية مؤسسة أو حتى أية دولة القيام وحدها بقيادة عملية أو أكثر من تلك العمليات وتوجيه النشاطات المنبثقة عنها وإدارة القوى المحركة لها، والتأثير بالتالي في محيطها بالقدر الكافي لتوجيه حركة التاريخ كما كان عليه الحال في الماضي القريب. وهذا يعني أنه لم يعد بإمكان أي حاكم أو مفكر أو عالم أو فيلسوف أو مبدع أو مخترع أو قائد أو رجل أعمال أو رجل دين أن ينشط وأن يغدو معروفاً

ومؤثرا في محيطه إذا تعذر عليه أن يجد المؤسسة الراحية له والراغبة في استضافته والقادرة على توفير البيئة المناسبة لنشاطاته وإبداعاته. وهكذا لم يعد صنع التاريخ من اختصاص بعض الأفراد مهما عظمت مواهبهم أو الدول مهما تعاظمت قوتها، بل أصبحت العمليات المجتمعية هي الجهة التي تقود عملية صنع التاريخ وتقوم بتوجيه حركته وتحديد اتجاهاته.

الفكرة الأيديولوجية والأزمات المجتمعية

خضعت مختلف شعوب الأرض وعلى مدى التاريخ لأنظمة حكم مطلقة قام الحكام من خلالها بالانفراد في اتخاذ القرارات المصيرية واستخدام أجهزة الدولة للسيطرة على الناس واستعبادهم. وبالرغم من الظلم الذي لحق بالناس في ظل أنظمة الحكم المطلقة، إلا أن أغلبية الشعوب، وفي غالبية الأحيان، استمرت الظلم وقبلت به طواعية، وذلك لضعف الوعي لدى غالبية الناس بحقوقها وبأهمية ونوعية الحياة التي تريدها. وفي الواقع، لم تتذوق معظم الشعوب في الأزمنة القديمة طعم العيش في ظل أنظمة حكم عادلة غير مستبدة، ولم تحاول جاهدة استبدالها، بل قامت في معظم الأحيان بالمساهمة الفاعلة في إعادة بناء ما دمر منها. ومن الأسباب التي خدمت الحاكم على حساب المحكوم في الأزمنة الغابرة والأزمنة الحديثة على السواء ترعرع الناس في كنف نظم تربوية عائلية تتمركز المسؤوليات والصلاحيات فيها في شخص الأب، ونظم مجتمعية تقوم على تقاليد وعادات وأعراف وقيم متوارثة جامدة وقاسية ولكن ذات شرعية غير منقوصة. وهذا جعل إنسان العصور القديمة وشبه القديمة وحتى إنسان العصر الحديث الذي يعيش في مجتمعات قبلية أو زراعية تقليدية يفتقد معنى الحرية، ويعجز عن إدراك أهمية وجودها ودورها في حياته. إلى جانب ذلك، افتقد الناس في حينه مفهوم المجتمع، حيث تكونت معظم الشعوب القديمة من مجموعات وتجمعات إنسانية ومستوطنات متفرقة/ ومن عائلات وعشائر وقبائل لا تشعر بانتماء لوطن واحد، أو بولاء لأمة واحدة، أو بالالتزام بقضية جماعية أو مجتمعية معينة.

تميزت المجتمعات الإنسانية في العهود القديمة بجمود الأوضاع الاجتماعية والثقافية بوجه عام، وتشتت الولاءات السياسية وكثرة النزاعات بين التجمعات المتجاورة، مما قاد بعض الحكام إلى العمل على تجميع التجمعات الصغيرة وتوحيدها وإقامة نظم حكم مركزية. من ناحية أخرى، كان لفشل الإنسان في إيجاد أجوبة شافية لما طرحته أحجيات الطبيعة والحياة في حينه من أسئلة أثر كبير في ظهور الديانات المختلفة، واتجاه بعضها إلى الادعاء بأنها تملك الحقيقة ولديها الأجوبة الشافية لما طرحه الإنسان من تساؤلات. ومما عزز حاجة المجتمعات التقليدية للدين، افتقاد تلك المجتمعات إلى منظومة من القيم والمعتقدات المشتركة والكفيلة بتوحيد أفرادها وخلق نوع من الانسجام فيما بينهم، حيث قامت الديانات بتوفير ما كان يحتاجه المجتمع من أسس عقائدية للتوحد والتضامن والتكافل والاستقرار النفسي. وتشير سجلات التاريخ القديم إلى أن ظهور الديانات المختلفة جاء في أواسط عصر الزراعة، أي قبل حوالي 4000 - 5000 سنة، وذلك بعد أن تمكن الإنسان من تأمين متطلبات الحياة الأساسية وتخصيص جزء من وقته للتأمل في حال الكون والبحث في أسرارها. وتشير الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية إلى أن جميع الديانات الرئيسية السائدة في عالم اليوم، وباستثناء اليهودية، ظهرت قبل حوالي 2000 سنة تقريبا، حيث جاء ظهورها خلال فترة قصيرة لم تتجاوز 700 سنة. أما فيما يتعلق باليهودية والتي ليس من السهل اعتبارها ديانة رئيسية بسبب محدودية أتباعها، فتشير الدراسات إلى أنها سبقت المسيحية بحوالي 1500 سنة. وهذا يعني أن التحول من نمط الإنتاج الرعوي إلى النمط الزراعي ونسوج مجتمعه كان قد وفر البيئة الاجتماعية الملائمة لظهور الدين، وقام في الوقت ذاته

بمساعدة المؤسسة الدينية على الاستحواذ على مكانة مرموقة ودور فاعل في حياة ذلك المجتمع التقليدي. وحيث إن المجتمع الزراعي الأول ظهر على ضفاف النيل وفي المناطق المجاورة كفلسطين وسورية، فإن المجتمع المصري كان سابقا في توفير القاعدة الاقتصادية والبنية الاجتماعية الحاضنة للدين والدولة معا، وهي البيئة التي مهدت الطريق لظهور الديانة اليهودية وغيرها من ديانات أخرى.

جاء ظهور الدين نتيجة لحاجة نفسية ومن خلال عملية تفكير ومخاض ذهنية طويلة استغرقت آلاف السنين، مما جعل الدين وما انبثق عنه من أفكار ونظريات وما ارتبط به من قيم ومعتقدات تترسخ تدريجيا في النفوس وتعمق في بنية المجتمع وثقافته وتغدو قوة اجتماعية مهيمنة على العقل. وحيث إن غالبية الديانات ادعت ملكية الحقيقة بكاملها، فإن مواقفها وممارساتها تسببت في حرمان العقل الإنساني من حرية التفكير والتجوال في عالم الغيب والحياة واستنباط نظريات ومفاهيم مجتمعية ومعارف جديدة مختلفة عن المعرفة الدينية. وعندما طغى الفكر الديني المترمت على أوروبا، وسيطرت الكنيسة على حياة الفرد والمجتمع والسياسة فيها، دخلت القارة الأوروبية وشعوبها عامة عصورا حالكة الظلام سادها الظلم والإقطاع والعبودية وحكم الطغاة. ولقد قامت الكنيسة الكاثوليكية وفكرها الغيبي خلال تلك العصور بمحاربة الأفكار الجديدة الخلاقة ورفض النظريات العلمية والفكر النقدي بوجه عام، وتكفير من خالفها الرأي ومن شكك في تعاليمها، وحرق ما يقدر بحوالي ثلاثة ملايين امرأة بتهمة السحر. وهذا جعل الكنيسة تساهم في دعم نظم

الحكم الاستبدادية، وتشارك مشاركة فاعلة في كبت الفكر الحر وحرية التفكير، وتعمل بوعي ومن دون وعي على نشر الخوف وانتشار التخلف وشيوع الجهل والفساد.

بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية وتقويض مركزية الحكم فيها، تراجعَت التجارة وتدهورت البنية التحتية وطرق المواصلات، وانتشرت الأمراض والأوبئة على نطاق واسع، وتدنت مستويات المعيشة، وساد الظلم والبؤس في كافة أجزاء الإمبراطورية المنهارة لقرون. لكن الدافع الاقتصادي والمصلحة في تحقيق الربح جمعت بين الكثيرين من الأضداد وحتى الأعداء الذين التفوا حول هدف تنشيط التجارة وتشجيع الحرف والحرفيين. ولقد تبع ذلك ظهور الأسواق والمدن التجارية التي أصبحت مع الأيام ملجأً للفارين من ظلم الإقطاع والإقطاعيين، ومكاناً شبه آمن للباحثين عن الحرية الاقتصادية والمشتغلين بالحرف والفنون والآداب والفكر. وفي غياب مركزية الحكم والحاكم، وضعف قدرات الكنيسة والدولة على رقابة الناس ومراقبة أعمالهم وملاحقتهم، وتغاضي الكنيسة عن النشاطات التجارية التي كانت تعود عليها بالفائدة، حصلت العديد من المدن على استقلالها وانتعشت الحركة الثقافية والفكرية والعلمية والحرية فيها. وفي حوالي منتصف القرن الخامس عشر بدأت أوروبا تتحرك ببطء، ولكن بثبات غير مخطط في اتجاه تعزيز مبدأ الحرية الشخصية والحرية الاقتصادية، وإعلاء شأن العلم وتحرير التجارة وتنمية الصناعة وبناء الدولة القومية، وتقويض مكانة وسلطات المؤسسة الدينية.

لكن الدولة القومية التي برزت في غضون القرنين السادس والسابع

عشر سرعان ما اتجهت إلى ممارسة الاستبداد والعنصرية بالتعاون غالبا مع المؤسسة الدينية، وذلك كما حدث في إسبانيا بالنسبة للمسلمين واليهود على سبيل المثال، مما جعل الحرية تغدو مجددا ضحية من ضحايا المؤسسة السياسية والمؤسسة الدينية. من ناحية أخرى، تسبب وقوع الدولة القومية تحت سيطرة أيديولوجية عقيمة وعنصرية كانت خليطا من الدين والقومية في تشجيع تلك الدولة على حمل معول الاستعمار والاتجاه نحو احتلال أوطان الغير ونهب ثروات الشعوب الفقيرة والمستضعفة والمسالمة، خاصة في العالم الجديد. ومما ساعد على الدفع في ذلك الاتجاه وتعميق معاناة الشعوب المستعمرة بسببه، قيام حالة من التنافس الشديد بين الدول القومية الأوروبية الرئيسية في حينه، وفي مقدمتها إسبانيا والبرتغال وهولندا وبريطانيا. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تلك الفترة شهدت تبلور الشركة التجارية والشركة الاستثمارية والمؤسسة المالية الكبيرة وقيامها بالمساهمة في دعم النشاطات الاستعمارية، خاصة الاقتصادية الاستغلالية منها، مما مهد الطريق لظهور الرأسمالية فيما بعد. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه بينما كانت أوروبا تصحو من غفوتها وتعيد بناء نظم حياتها على أسس جديدة تقوم على العلم والعقلانية، كان العالم العربي يخرج عن إطار المسيرة الحضارية الإنسانية ويلجأ إلى حزن التخلف الدافئ، بعيدا عن التحولات الاجتماعية والنظريات الفلسفية والتوجهات العلمية المحيرة للعقل والمربكة للضمير والمشككة في عقلانية التقليد والعادة والعرف القبلي.

لقد استمرت أنظمة الحكم المستبدة في السلطة طويلا حتى ميلاد وعي فردي وطبقي في المجتمع الأوروبي في عصر التنوير، والذي شهد ظهور المثقف الملتزم بقضايا الحريات العامة وبالدفء عن مصالح المحرومين والمظلومين. ويمكن القول إن القرن السابع عشر الذي شهد قيام بعض الفلاسفة بطرح مفهوم العقد الاجتماعي، ووقوع حروب الإصلاح الدينية الواسعة المدمرة، شهد أيضا ميلاد وعي اجتماعي عام تسبب في تشجيع بعض الشعوب الأوروبية على تغيير نظرتها للسلطة المطلقة وموقفها من الممارسات الاستبدادية للحكام. وحين جاءت حركة الإصلاح الديني، كان من تبعاتها منح مفهوم المساءلة المجتمعية للسلطة واحترام الحرية الفردية واعتبار العمل واجبا بعدا دينيا وأخلاقيا على درجة كبيرة من الأهمية. ومع تبلور الدولة القومية الحديثة واتجاهها لتأسيس ثقافة قومية وهوية وطنية لم يعد بإمكان أنظمة الحكم إهمال الشعوب والتصرف وكأن ليس لها دور أو مصلحة أو رأي فيما يجري حولها ويؤثر في مستقبلها. لكن المنعطف التاريخي بالنسبة لتراجع شرعية وشعبية نظم الحكم المطلقة جاء مع وقوع الثورة الصناعية، حيث كان من تبعاته الهامة ظهور الطبقة في المجتمع الصناعي، وميلاد مفهوم الوعي الطبقي والاجتماعي والوطني، وتبلور طبقة متوسطة واعية وذات مصالح خاصة رأت في فكرة المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية ما يخدم تلك المصالح ويعززها.

وعلى الرغم من التحرك الأوروبي الحثيث نحو تحقيق المزيد من الانفتاح الاجتماعي والتحرر الفكري والتوسع التجاري والتنوع الحرفي

منذ منتصف القرن الخامس عشر، لم تنجح المحاولات الأوروبية في كسر هيمنة الكنيسة على السياسة والمجتمع إلا بعد وقوع الحروب الدينية في بداية القرن السابع عشر، وهي الحروب التي دامت نحو ثلاثين سنة وراح ضحيتها الملايين من الأبرياء، وانتهت بانتصار قوى التحرر الفكري والفكر العلماني على الكنيسة وفكرها اللاهوتي. ربما كان من الممكن أن يتم التغيير بطرق سلمية، لكن قيام الكنيسة بمعادة التغيير وتكفير الفلاسفة والعلماء، وحتى علماء اللاهوت الذين قاموا بتوجيه النقد لممارساتها الدنيوية وتعليماتها الدينية قفل باب الحوار وحتم التصادم وسفك الدماء. لقد كانت هزيمة الكنيسة الكاثوليكية وانتصار حركة الإصلاح الديني بمثابة زلزال مجتمعي عبد الطريق لدخول رياح التغيير والتنوير التي أدت إلى انتصار العقل وسيادة العقلانية.

وهنا أود أن أؤكد أنه ليس لدي من شك في أن حدوث التحرر الفكري والانفتاح الاجتماعي ما كان له أن يتم لو أن التحدي الذي واجهته الكنيسة اقتصر على قوى العلم والعلماء وآراء المفكرين ونظريات الفلاسفة ومواقف المثقفين وحدهم. إن كون التحدي الفكري والأخلاقي الذي قاده دعاة الإصلاح الديني جاء من داخل الكنيسة نفسها، وتحدث باسم الدين ومن أجل إصلاح المؤسسة الدينية وليس من أجل هدمها جعل حركة الإصلاح تكتسب شرعية وشعبية واسعة ساعدتها على النجاح. وهذا تسبب في فتح كل الأبواب والنوافذ لخروج الحرية من سجونها والانتشار في مختلف بقاع الأرض، وإعطاء كافة شعوب العالم فرصة التمتع بها. لهذا لا بد من الاعتراف بأن كل ما يتمتع به أتباع الديانات

والثقافات المختلفة من أقليات دينية وعرقية تعيش في الغرب وخارج الغرب، مدينون بالقدر الذي يتمتعون به اليوم من حرية لحركة الإصلاح الديني وما ترتب عليها من تحولات اجتماعية وثقافية عميقة، خاصة في مجال الحريات الفردية والاجتماعية والعقائدية والاقتصادية.

لقد تبع المنطق العقائدي المتزمت للدين وتبع آثاره ومساراته ومواقفه الفكرية أيديولوجيات سياسية واجتماعية واقتصادية وفلسفات حياتية عدة قامت بدور مساعد في الهيمنة على المجتمع ومحاصرة العقل، ومن بينها القومية والرأسمالية والماركسية. وحيث استقر الدين في قلوب الناس، وأحكمت الأيديولوجية هيمنتها على حياة الفرد والمجتمع، فإن العقل البشري بقى مكبلا بقيود أيديولوجية فوقية، وأنماط فكرية تبريرية، ومواقف قيمة تقليدية، وفلسفية حياتية جامدة، وسلوكيات غلب عليها طابع الازدواجية. وهذا يجعل الأزمات المجتمعية كأزمة المجتمع العربي الراهنة هي عوارض مرضية لأزمة ثقافية اجتماعية سياسية، ذات جذور عقائدية ومنهجية فكرية قاصرة تجاوزها الزمن. لذا ليس بالإمكان تفسير أزمة الواقع العربي وتحديد أبعادها المجتمعية والدولية بعلمية، ولا تخيل الحلول الناجعة لحالة التخلف الراهنة بأبعادها السياسية وغير السياسية إلا بإعادة النظر في المنهجية الفكرية والبنية الثقافية العربية، وتحرير العقل من هيمنة الأيديولوجية بشقيها الديني وغير الديني، وتخليص المجتمع من الكبت الاجتماعي والقمع الفكري والظلم السياسي والاستغلال الاقتصادي والفساد الذي تمارسه أنظمة الحكم العربية بامتياز.

بداية الحرب ونهاية السلام

كان من نتائج التقدم الكبير في صناعة الأسلحة في العصر الحديث وتطور فنون القتال ورسم استراتيجيات الحروب وإدارتها من ناحية، وتمزق دول العالم إلى قوى عسكرية واقتصادية وسياسية متعددة وذات توجهات عقائدية غير متجانسة من ناحية ثانية، وتضارب مصالح الدول الكبرى والإقليمية بوجه عام تغيير قواعد اللعبة السياسية على الساحات الوطنية والدولية إلى حد كبير. وفي ضوء تفتت العديد من المجتمعات إلى فئات إثنية وعرقية وثقافية ودينية مع تنامي النزعات الأيديولوجية المتطرفة، أصبح من السهل وقوع الحروب، خاصة الأهلية منها، ومن الصعب جدا التحكم فيها أو التوصل لمعادلات سياسية صالحة لحل النزاعات المستعصية ووضع حد للحروب المدمرة. ويعود السبب الرئيس في صعوبة القدرة على التحكم في النزاعات الطائفية وإيجاد حلول ناجعة لها، إلى تدخل القوى الأجنبية ذات المصالح الخاصة، وتمكن كل طرف من أطراف النزاع بغض النظر عن أهدافه وممارساته من الحصول على ما يكفي من الدعم الخارجي لمواصلة القتال والتصلب في رأيه فيما يتعلق بالحلول الوسط.

وإذا كان من السهل على أي قائد سياسي أو رئيس دولة صغيرة أو كبيرة أن يبدأ حربا، فقد أصبح من الصعب عليه مهما بلغت قوة جيشه وجبروت أجهزته مخبراته وقسوته في التعامل مع حلفائه وأعدائه أن يحقق الأهداف المطلوبة وينهي الحرب متى شاء وبالكيفية التي يشاء. إن من الممكن طبعاً أن ينال أحد أطراف النزاع هزيمة عسكرية نكراء من

قبل الخصم ويُجبر بالتالي على الاستسلام والقبول مرغماً بما كان يرفض القبول به قبل أن تبدأ الاشتباكات وتشتد المعارك. إلا أن هذا لا ينهي حالة الحرب، بل يؤدي عادة إلى تغيير موازين القوى بين الأطراف المتنازعة ويجبرها على إعادة النظر في حساباتها القديمة وتغيير استراتيجياتها بناء على ذلك. ولقد كانت نتيجة كل صراع من هذا النوع على مدى الخمسين سنة الماضية إما فتح المجال لتدخل قوة خارجية ذات مصلحة في استمرار النزاع لدعم الطرف الأضعف وضمان عدم هزيمته، وبالتالي المساهمة في استمرار الصراع وزيادة أمده، أو لجوء الطرف المهزوم إلى الإعداد والاستعداد لصراع طويل الأمد متعدد الأوجه والأدوات، ومنها استخدام الإعلام واللجوء إلى حرب العصابات وأحياناً للتطرف الذي قد يصل درجة الإرهاب.

إن من أهم العوامل التي أدت إلى سهولة بدء الحروب وصعوبة حسمها تبلور ما أسماه «حدود القوة العسكرية كأداة عمل إستراتيجية». إذ بعد أن كان من السهل حسم النزاعات الداخلية والحروب الدامية باستخدام القوة العسكرية، وذلك كما حدث في الحربين الأولى والثانية وما قبلهما من حروب كثيرة، لم يعد بالإمكان الاعتماد على القوة العسكرية وحدها، مهما بلغت قوتها وجبروت وعبقريّة قادتها، في حسم أي صراع وإعلان النصر مع التأكد من استتباب السلام وعدم تجدد القتال. وبالرغم من وضوح هذه الحقيقة أمام أعين الناس والمهتمين بالشؤون العسكرية والإستراتيجية منذ عقود، إلا أن دروسها وعبرها لم تكن مقنعة على ما يبدو لكبح جماح العديد من القيادات السياسية

والعسكرية المغامرة، حيث قام البعض منهم مثل قادة السوفييت وقادة إسرائيل وقادة أمريكا بشن حروب جديدة من دون حساب للنتائج أو العواقب. لقد كانت حرب أمريكا في فيتنام البداية الحقيقية لتبلور حدود القوة العسكرية كأداة عمل إستراتيجية يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية بطرق عدوانية غير سلمية.

إن قيام أمريكا باستخدام كل ما كان في جعبتها في الحرب الفيتنامية من وسائل قتل ودمار عسكرية باستثناء السلاح النووي لم يكن كافيا لإنجاح الخطة الأمريكية في جنوب شرق آسيا وتحقيق أهداف أمريكا الإستراتيجية وتعزيز مصالحها الوطنية. إذ استطاع الفيتناميون باستخدام أسلحة بسيطة واللجوء لتكتيك حرب العصابات إلحاق هزيمة نكراء بالجيش الأمريكي وتكبيده ما يزيد عن 50 ألف قتيل في غضون عقد من الزمن. وبالرغم من اتضاح تلك الحقيقة أمام أعين المراقبين، لم تتعظ القيادة السوفيتية من هزيمة أمريكا التي ساهموا في إنجازها من خلال إمداد الفيتناميين بالسلاح والتدريب. إذ قام السوفييت بتكرار التجربة الأمريكية في أفغانستان وحصدوا نفس النتيجة التي حصدتها الأمريكيون من قبلهم في فيتنام، حيث ساهم الأمريكيون مساهمة فعالة في هزيمة السوفييت من خلال تجنيد «المجاهدين» وتدريبهم وتسليحهم.

وفي عام 1982 قامت إسرائيل بغزو لبنان من دون الاستفادة من التجربة الأمريكية أو السوفيتية، وكانت النتيجة مشابهة، وإن كانت إسرائيل قد انتصرت في معركتها العسكرية على قوات المقاومة الفلسطينية واللبنانية. إلا أنه بالرغم من النصر العسكري لم تستطع إسرائيل تحقيق

أهدافها الإستراتيجية وفرض معاهدة سلام على الحكومة اللبنانية لا تحظى بتأييد الشعب اللبناني، مما اضطر الدولة العبرية لسحب قواتها العسكرية من معظم الأراضي اللبنانية. وبسبب ملاحقة قوات المقاومة اللبنانية لقوات الاحتلال الإسرائيلية، فإن الحكومة الإسرائيلية اضطرت للاستعانة بقوات أمريكية لتسهيل مهمة الانسحاب من دون تكبد خسائر إضافية في الأرواح والعتاد. إلا أن التدخل الأمريكي لم يكن من دون تكلفة، إذ لجأت المقاومة اللبنانية لاستخدام تكتيك العمليات الانتحارية ضد الثكنات العسكرية الأمريكية والسفارة الأمريكية في بيروت والتسبب بالتالي في قتل المئات من قوات البحرية الأمريكية، مما اضطر الرئيس ريجان للإسراع في سحب قواته من الأراضي اللبنانية من دون تحقيق أهدافه أو أهداف إسرائيل الإستراتيجية.

إن نجاح إسرائيل في معركتها العسكرية في لبنان وقيامها بإجبار منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها المسلحة على الرحيل من الأراضي اللبنانية أدى إلى تحويل منظمة التحرير من حركة مقاومة شعبية مسلحة إلى حركة سياسية تسعى لإيجاد حل للصراع مع إسرائيل بالطرق السلمية. لكن خروج قوات منظمة التحرير رافقه تكبد إسرائيل هزيمة سياسية وإستراتيجية كبيرة، إذ تبع رحيل الفلسطينيين ميلاد حزب الله كحركة مقاومة مسلحة ذات نشاطات سياسية واجتماعية وعسكرية أثبت أنها أكثر شراسة من قوات منظمة التحرير الفلسطينية وأكثر منها تصميمًا على هزيمة القوات الإسرائيلية وتحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال. من ناحية أخرى، جاء حزب الله، وذلك خلافا لمنظمة التحرير الفلسطينية،

ليرفض مبدأ الاعتراف بالدولة اليهودية وليفتح المجال أمام إيران لتلعب دورا كبير الأهمية كقوة إقليمية. ولقد كانت تجربة حزب الله الرائدة في مجال مقاومة الاحتلال الإسرائيلي والعمل الاجتماعي والسياسي في لبنان قدوة حاولت حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين، خاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي تقليدها والاستفادة منها.

وبالرغم من أن إسرائيل استطاعت أن تنتصر على الدول العربية في كافة معاركها على مدى الستين سنة الماضية، إلا أنها لم تستطع وضع حد للصراع مع العرب والتوصل إلى سلام يحقق لها الأمن والطمأنينة. وإذا نظرنا لحروب إسرائيل على العرب، فسوف نكتشف أن كل حرب كانت أكثر تكلفة من النواحي المادية والبشرية والنفسية للدولة العربية وللمجتمع الإسرائيلي، ولكن من دون أن يستطيع أي طرف حسم النزاع وإنهاء حالة الحرب لصالحه. لذلك تواصلت الحروب والمعارك بين إسرائيل والقوى العربية المحيطة بها، داخل فلسطين وخارجها، وحصل نقلة نوعية في طبيعة واستراتيجيات القوى العربية المناهضة لإسرائيل، حيث أصبحت المنظمات الرافضة لوجود الدولة اليهودية هي صاحبة الباع الأطول والنفس الأطول في مقارعة إسرائيل. وبعد وقوع الانتفاضة الأولى في فلسطين في عام 1987 والثانية في عام 2000 والحرب الإسرائيلية على لبنان وحزب الله في صيف عام 2006، ونجاح حركة حماس في الاستيلاء على مقاليد الحكم في غزة أصبح من الصعب جدا التكهن بمستقبل الصراع أو رسم إستراتيجية عربية أو إسرائيلية أو أمريكية أو دولية لإدارته والتأكد من عدم تطوره إلى حرب إقليمية نووية. وفي ضوء تسارع توجه الشارع

العربي نحو التطرف الأيديولوجي والديني، ووصول قيادة إسرائيلية للحكم بطريق الصدفة لا تملك الحد الأدنى من مؤهلات القيادة المطلوبة للتعامل مع المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية بكفاءة وأمانة وجرأة، فإن الصراع استمر. وبسبب ذلك تزايدت أعداد الضحايا على كلا الجانبين، وكَبُرَ حجم الدمار الذي أحدثته العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006 ورد الفعل اللبناني عليه، وتعمق الشعور المتبادل بالكراهية، وازداد إصرار كل طرف على هزيمة الطرف الآخر هزيمة نهائية.

من ناحية أخرى، بالرغم من انتصار العرب على القوات العسكرية الإسرائيلية في حرب أكتوبر عام 1973 من الناحية العسكرية، إلا أن العرب خسروا الحرب من الناحية السياسية. إذ جاءت الضغوط الأمريكية والتنازلات العربية في المفاوضات السياسية اللاحقة لتحول النصر العسكري العربي إلى هزيمة إستراتيجية، كانت هي الأكبر في تاريخ العرب الحديث، والأكثر ضرراً بمصالح الأمة العربية منذ قيام الحركة الصهيونية باحتلال الجزء الأكبر من فلسطين وإقامة دولة عبرية عنصرية عليها في عام 1948. إذ لا يخفى على أي مراقب سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أن يلاحظ أن حال الشعوب والدول العربية والحكام العرب في عام 2008، أصبح أسوأ بكثير مما كان عليه في عام 1973. فالعرب اليوم أكثر تخلفاً عن العصر حضارة وثقافة وعلماء واقتصاداً وتكنولوجيا، وأن نصيب الفرد من الدخل القومي، باستثناء دخل الصادرات النفطية، أقل مما كان عليه في عام 1972، وأن التبعية العربية للغرب وغيرهم من شعوب صناعية ومجتمعات معرفية أعمق من أي وقت مضى، وأن أعداد الفقراء

والمحتاجين تزايدت، وأن حال الحريات تراجع كثيرا.

ومما ساهم في مساعدة إسرائيل وأمريكا على تحويل النصر العسكري العربي إلى هزيمة سياسية وإستراتيجية على الأرض وفي الوجدان العربي، خضوع الفريق العربي المفاوض لتوجيهات الرئيس أنور السادات، قائد أكبر دولة عربية، والذي لم يكن سوى صدفة تاريخية حدثت في لحظة حزينة من تأريخ العرب الحديث. ولقد تسببت تلك الهزيمة السياسية الإستراتيجية في إعطاء إسرائيل حرية التصرف والعردة، حيث دفعتها عنجھية النصر السهل إلى القيام بالاعتداء على العراق وتدمير مفاعله النووي في عام 1981، والتوجه بعد ذلك لغزو لبنان في عام 1982 وتدمير معظم ما كان الشعب اللبناني قد شيده من بنية تحتية، والإشراف على الجرائم والمجازر التي وقعت في مخيمي صبرا وشتيلا. وبالرغم من فشل الحملة الإسرائيلية على لبنان، إلا أن آلة القتل والدمار الإسرائيلية وقيادتها السياسية العنصرية واصلت، بسبب غياب مصر التي كانت تشكل قوة الردع العربية الوحيدة في حينه، عملية التنكيل بالشعب الفلسطيني بشكل مكثف، ومصادرة المزيد من أراضيه، وعدم الاعتراف بأي من حقوقه السياسية أو الإنسانية المشروعة، ومواصلة عمليات التطهير العرقي ضده، وهي عمليات بدأت في أواخر عام 1947 على يد العصابات الصهيونية الإرهابية وتواصلت على يد الجيش الإسرائيلي وقياداته السياسية المتتابعة حتى يومنا هذا.

حين وقعت حرب أكتوبر وسمعت بالخبر، كان رد فعلي الأول عليها هو أنها عملية عسكرية محدودة لتحريك العملية السياسية، ولذلك أطلقتُ

عليها في حينه اسم «حرب التحريك لا حرب التحرير». وبعد توقف العمليات العسكرية وبدء التحركات السياسية، كتبت دراسة تحليلية جاء فيها أنه لو قررت كافة الدول العربية أن تحارب إسرائيل، فإن مصر لن تشارك في الحرب لأي سبب كان، فإنه لن يكون هناك حرب بالمعنى الحقيقي، لأن كافة الجيوش العربية لا تستطيع مواجهة إسرائيل وإلحاق الهزيمة بها من دون الجيش المصري. وفي المقابل، لو قرر كل العرب إقامة سلام مع إسرائيل، لكن الفلسطينيين رفضوا السلام المقترح لأي سبب كان، فإنه لن يكون هناك سلام، لأن القضية الفلسطينية هي لب الصراع، وأن حلها هو مفتاح السلام والاستقرار والأمن وحتى التنمية الحقيقية في المنطقة العربية. وفي ضوء ذلك دعت الدراسة إلى قيام تحالف استراتيجي بين قيادة مصر والقيادة الفلسطينية، لأن وجود تحالف كهذا من شأنه أن يتحكم في قرار الحرب ومصير السلام فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي في مستقبل المنطقة العربية بأسرها. وحين فشل الجانبان في تحقيق أي قدر معقول من التحالف، وسار الرئيس المصري أنور السادات في طريقه بعيدا عن الشعارات الشعبية وقرارات القمم العربية وقرارات هيئة الأمم المتحدة وجوهر القضية الفلسطينية، دخلت المنطقة العربية أزمة شاملة لا تزال جذورها تتعمق يوما بعد يوم، وتتكاثر غيومها ساعة بساعة من دون بصيص أمل في الخروج منها، بل وحتى في النجاح في تشخيصها بعلمية وأمانة والتعرف على أبعادها الكارثية ورسم الخطط الكفيلة بتجاوزها والتعامل مع تبعاتها.

إن اتفاقية كامب ديفيد التي تم توقيعها بين مصر وإسرائيل في عام

1979 لم تحقق السلام المنشود، وذلك لأن الفلسطينيين لم يقبلوا ما عرض عليهم في حينه من شروط، ولأن أمريكا لم تحاول الضغط على إسرائيل لتطبيق قرارات الشرعية الدولية والتوصل لحل شامل لقضايا النزاع بين الطرفين. والآن، وبعد مرور ما يقارب الثلاثين سنة على توقيع تلك الاتفاقية، لا يزال الصراع على أشده، ولا تزال أعداد الضحايا من الفلسطينيين واللبنانيين والإسرائيليين تتزايد، وتصل تبعات الصراع إلى المصريين والسعوديين والأردنيين وحتى المغاربة وغيرهم بطرق غير مباشرة عن طريق التطرف الديني الذي يتخذ من قضية فلسطين مصدر شرعية أساسي لمواصلة نشاطاته الإرهابية. وفي الوقت ذاته، لا تزال كل محاولات التطبيع مع العدو الصهيوني غير قادرة على ترويض أي شعب عربي، أو أية فئة من فئاته الشعبية.

إن السلام المصري - الإسرائيلي الذي كان سببا في خروج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل، كان فرصة لاستفراد الكيان الصهيوني بالفلسطينيين واللبنانيين، وقيام جيشه باجتياح بلادهم، وانتهاك حرماهم، وتدمير بيوتهم، وقطع أشجارهم، وقتل أطفالهم، وذلك من دون خوف من ردود فعل عربية محتملة تكون مصر طرفا فيها. من ناحية أخرى، كان السلام الواهم الذي توصلت إليه مصر مع إسرائيل، وممارسات الكيان الصهيوني ضد المدنيين من فلسطينيين ولبنانيين سببا في ميلاد حركات إسلامية متطرفة لا تقبل التفاوض أو الاعتراف بالدولة العبرية. إن تلك الحركات، والتي قام الرئيس المصري السابق أنور السادات بتشجيعها في بادئ الأمر، تحولت بالتدريج إلى التطرف واستخدام العنف

لتحقيق أهدافها، مما جعل السادات الذي وقع اتفاقية الصلح مع إسرائيل أبرز ضحاياها. ولقد تبع ذلك حدوث تحول شعبي عام نحو التزمت الديني، وأحيانا التطرف السياسي، واللجوء أحيانا إلى تأييد الممارسات الإرهابية ودعمها، ليس فقط ضد أهداف إسرائيلية وأمريكية، بل وأيضا ضد أهداف مدنية وعسكرية مصرية وسعودية وأردنية وسورية ولبنانية ويمنية ومغربية وجزائرية وغيرها. وهذا يعني أن توقيع معاهدات السلام التي تأتي على يد قيادات صدفة لا تعي حقائق العصر ولا تتمشى مع روحه ولا تستجيب لمظالم كافة الأطراف المعنية، يكون مصيرها الفشل أو التقصير في تحقيق أهدافها، مما يحرم كل الأطراف المشاركة فيها، بغض النظر عن حسن أو سوء نواياها، من نعمة الأمن والاستقرار التي حاربت طويلا من أجلها.

وبعد خروج مصر من دائرة الصراع في عام 1979، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993، وهي الاتفاقية التي كانت بمثابة جريمة بحق الشعب الفلسطيني، بدأت الدول العربية الأخرى بالخروج من دائرة الصراع الواحدة تلو الأخرى. ولقد وجدت إسرائيل في تلك التدايعيات فرصة تاريخية كانت تتمناها لفرض السلام الذي تريده على الفلسطينيين واللبنانيين، وتحديد حدودها بالطريقة التي تراها مناسبة ومتجاوبة مع أطماعها التوسعية من دون التشاور مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الطرف الفلسطيني. لكن استسلام أنظمة الحكم العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم يؤد إلى استسلام الشعوب العربية التي رفضت السلام الواهم والتطبيع الظالم مع العدو.

إن فشل العملية السياسية، واتضح طبيعة السياسة الأمريكية المعادية لطموحات الشعوب العربية والمنتكرة للحقوق الفلسطينية، وقبول الأنظمة العربية بشكل مباشر وغير مباشر بواقع الهزيمة، دفع أعدادا كبيرة من الناشطين السياسيين والعقائديين إلى تنظيم صفوفهم والقيام بالتصدي لمحاولات الاغتصاب الإسرائيلية والهيمنة الأمريكية وعنجهية القوة العسكرية والإعلامية اليهودية وأنظمة القمع العربية، وذلك من خلال دعم حركات المقاومة الإسلامية المسلحة التي تقوم اليوم بتحمل عبء المواجهة الحقيقية مع الدولة العبرية.

إن إطالة أمد الصراع وتعدد ساحاته، وهو الشيء الذي دأبت معظم الإدارات الأمريكية على العمل على تحقيقه في العديد من مناطق العالم، لم يكن هو الدواء الناجع لتوقف الحروب وإنهاء الصراع. إذ على الرغم من نجاح الجهد الأمريكي الإسرائيلي المشترك في إنهاء الجانب العربي الرسمي واستسلامه، لم يتحقق الأمن بالنسبة لإسرائيل، ولا الاستقرار بالنسبة لأمريكا ومصالحها في المنطقة العربية، ولا السلام والتنمية بالنسبة للشعوب العربية، ولا الاطمئنان بالنسبة للحكام العرب، ولا الحماية لحلفاء وعملاء أمريكا في منطقة الشرق الأوسط. إن الإستراتيجية الأمريكية والحروب الإسرائيلية المتكررة، وإن نجحت في تحقيق هدف استسلام النظام العربي الرسمي، إلا أنها لم تنجح في تحقيق استسلام «النظام الشعبي العربي»، إذا صح التعبير. وهذا يعني أن الحرب لا تقود بالضرورة إلى تحقيق السلام حتى وإن قادت إلى الاستسلام، وأن من يشعل حربا في عالم اليوم لن يكون باستطاعته التحكم فيها ولا فيما

تقود إليه من نتائج وتبعات، وأن من شبه المؤكد أن تتسبب نار الحرب في حرق أصابع مشعل النار قبل غيره. وإذا كانت حروب الجيوش النظامية من الممكن أن تُحسم بسرعة، فإن حروب التحرير والمقاومة الشعبية قد لا تحسم في عشرات السنين، وهي حروب يشير السجل التاريخي إلى أن نتائجها كانت في غالبية الأحيان والمجالات لصالح الضعيف والمستعمر. وعليه يمكن القول إن القائد الذي يغامر اليوم بإشعال نار حرب تكون بلاده طرفاً فيها كالرئيس بوش هو قائد يفتقد الحس التاريخي والوعي بحقائق العصر، ولا يعير ما يكفي من الاهتمام لمصالح وطنه على المدى البعيد، ولا لتضحيات أبناء الوطن من جنود ودفاعي ضرائب في المدى القريب.

مستقبل القيادة التاريخية

منذ بداية الثورة الصناعية في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أخذت مقومات القائد السياسي ومؤهلات القيادة المجتمعية تتغير بشكل متسارع. إذ بعد أن كان الهم الوطني الأول والشغل الشاغل للقائد السياسي هو هزيمة العدو وإلحاق أكبر قدر من الضرر به، تحول التركيز في العهد الجديد إلى العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنجازات المادية وغير المادية داخل الوطن. وبسبب نجاح الثورة الصناعية في تحقيق تقدم اقتصادي وعلمي وتكنولوجي كبير ومتواصل من ناحية، وانتشار الديمقراطية كنظام حكم وقيمة اجتماعية - ثقافية من ناحية ثانية، فإن أوروبا شهدت تبلور مجتمع جديد اختلف عما سبقه من مجتمعات اختلافا نوعيا كبيرا. ولقد كان من ميزات ذلك المجتمع التوجه نحو المؤسسة في الاقتصاد والسياسة والتعليم والإدارة، وفي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وظهور طبقة متوسطة ذات دور متزايد ونشط في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولقد ترتب على ذلك التحول تقليص دور القائد - الفرد في المجتمع بوجه عام، وإعادة النظر في معنى وأهمية القائد التاريخي ودوره المجتمعي بوجه خاص.

كان القائد - الفرد في العهود السابقة هو المسؤول الأول والأخير عن اتخاذ القرارات السياسية وغير السياسية الهامة والإشراف على تنفيذها، ومن بينها يتولى قيادة الجيوش أثناء الحروب وعقد معاهدات السلام مع الأعداء. ومما ساعد قائد عهود ما قبل الثورة الصناعية والتنوير على القيام بتلك المهام من دون عناء يذكر، غياب الرقابة الشعبية وبساطة

القضايا الوطنية التي اتصفت بطبيعة أيديولوجية غير معقدة، إذ جعلت تلك الطبيعة بإمكان القائد أو الحاكم اتخاذ القرارات من دون صعوبة كبيرة ومن دون خوف من قيام أحد من مواطنيه بسؤاله أو مساءلته. أما في ظل المجتمع الصناعي وتعدد مصالح طبقاته وفئاته المتناقضة ومؤسساته الديناميكية المركبة، فإن القضايا السياسية وغير السياسية أصبحت كثيرة ومتشابكة ومعقدة، مما جعل خيارات القائد متعددة وعملية اختيار الأنسب منها مضمّنة. ومع اتساع نطاق الحرية والديمقراطية وسيادة مؤسساتها، وإرساء مبدأ مشاركة الشعب في الحكم وفي اتخاذ القرارات المصيرية، وحقه في مساءلة الحاكم، أصبحت عملية اتخاذ القرارات المصيرية جماعية ومؤسسية وعلمية في آن واحد. وهذا فرض على رئيس الدولة احترام القوانين المرعية ودستور البلاد أولاً، والرجوع بشكل دوري منظم ومنتظم لممثلي الشعب لأخذ رأيهم والتشاور معهم قبل اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بمستقبل الشعب والوطن.

نتيجة لذلك التطور أخذ القائد السياسي يتحول تدريجياً من حاكم مطلق يمسك في يده زمام كافة الأمور في البلاد، إلى رئيس منتخب من قبل الشعب أو ممثليه، يجلس على رأس مؤسسة كبيرة متشعبة الأنشطة والاهتمامات اسمها الدولة. أما قادة التجمعات الشعبية والجمعيات المهنية والأحزاب السياسية والاتحادات العاملة والمؤسسات الاقتصادية والمالية والإعلامية العملاقة فقد أصبح بإمكانهم التأثير بشكل مباشر وغير مباشر في عملية اتخاذ القرارات، خاصة ما كان يتعلق منها بمصالحهم، وبالتالي المشاركة في إدارة دفة الحكم عن بعد. ومن أجل

مأسسة نشاطاتهم وإقامة قنوات التأثير التابعة لهم، فإن أغلبية تلك التجمعات والاتحادات والشركات قامت بتأسيس ما يسمى "مجموعات الضغط الخاصة" أو التعاقد مع دور الدعاية والعلاقات العامة وتكليفها مهمة تمثيلهم لدى مؤسسات الدولة والإعلام، والعمل على الدفاع عن مصالحها والترويج لآراء وقيم قادتها، والضغط على صانع القرار بهدف حمله على اتخاذ ما من شأنه حماية تلك المصالح والقيم، والقيام أحيانا بمحاولات بشراء ولاء القادة السياسيين المحتملين من خلال المشاركة في تمويل حملاتهم الانتخابية.

إن تشابك مختلف النشاطات في المجتمع، ووجود علاقة تأثير متبادل بين كافة النشاطات بغض النظر عن طبيعتها السياسية أو العسكرية أو الأمنية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو العلمية أو التكنولوجية أو التربوية أو الدولية جعل من غير الممكن، ومن غير المنطقي أيضا، السماح لشخص واحد مهما أعطي من علم وفطنة وعبقورية وسمات قيادية الانفراد في اتخاذ قرارات وطنية مصيرية. وفي ضوء اتجاه غالبية شعوب العالم إلى المطالبة بالمزيد من الحرية والديمقراطية والمساواة أمام القانون والمشاركة في العملية السياسية، وبسبب تسارع عملية العولمة الاقتصادية والثقافية وخضوع المسيرة التاريخية برمتها لفعل وتأثيرات عمليات مجتمعية معقدة ومتشابكة، فإن القائد التاريخي أصبح مجرد ظاهرة تاريخية قديمة، وتجربة في الحكم تجاوزها الزمن ولم تعد صالحة للتعامل مع استحقاقات العصر.

لقد كان على مختلف المجتمعات الإنسانية معاناة الظلم والقهر والفقير

والاستعباد أحيانا، ومعايشة القتل والدمار لآلف السنين أحيانا أخرى قبل إدراك أن تمجيد "القائد التاريخي"، وأحيانا تقديسه والسماح له بالانفراد في السلطة، كانت لها تبعات سلبية كثيرة وأحيانا كارثية بالنسبة للعديد من الشعوب والدول. إلا أن عملية البحث عن قيادة مؤسسية بديلة تعي أهمية العمليات المجتمعية في حياة الفرد والمجتمع لا تزال بعيدة عن وعي حقائق العصر واستحقاقات المرحلة، كما وأن التوجه نحو الاعتراف بدور تلك العمليات المحوري في إدارة وتوجيه عملية التطور المجتمعي وصنع القائد والتاريخ معا لا يزال قاصرا، خاصة في العالم الثالث. إن القائد التاريخي في واقع الأمر لم يكن سوى ظاهرة استثنائية جاءت خلال ظروف سياسية واجتماعية وثقافية استثنائية، وعاشت في عهود سادها الظلام والظلم والاستبداد والعبودية وهيمنة الأيديولوجيات الشمولية العمياء على المجتمع، وماتت تحت أقدام الحرية الفكرية وفي أحضان الديمقراطية، ودفنت تحت ركام التقدم العلمي والتطور التكنولوجي والرفاهية الاقتصادية، وحملتها إلى مثواها الأخير تراكمات الوعي الإنساني المتطلع دوما نحو المزيد من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات والتسامح مع الغير.

إن اختفاء ظاهرة القائد التاريخي كان مصحوبا أيضا بموت فكرة "الثورة" كأداة فعالة لإحداث تغيير جوهري في المجتمع ينقله من حالة تتصف بالتخلف إلى حالة تتميز بالتقدم، ومن حالة التبعية للغير إلى حالة الاستقلال والحرية. إن فشل وأضرار المحاولات الثورية الكثيرة التي وقعت في مختلف بقاع العالم، خاصة في دول العالم الثالث في الستينات

والسبعينات من القرن العشرين، لا تقل بحال من الأحوال عن فشل
وجرائم وحماقات معظم القيادات التاريخية التي سادت في العصور
القديمة والحديثة على السواء. وهذا جعل فكرة التطور تحل محل فكرة
الثورة كأداة اجتماعية لإحداث التغيير المجتمعي المنشود وتحقيق الأهداف
والأمنيات الوطنية، وكما حلت القيادة المؤسسية الديمقراطية محل القيادة
الفردية المستبدة. ومما ساهم بفاعلية في اختفاء ظاهرة القيادة التاريخية
وفقدان الثقة بالثورة والثوريين على حد سواء، تراجع أهمية العقائدية في
الحياة السياسية والمجتمعية إلى حد كبير، خاصة الأيديولوجيات السياسية
- الاجتماعية والأيديولوجيات الاجتماعية - الاقتصادية الشمولية.
وتشير سجلات وأحداث التاريخ القديم والحديث على السواء إلى أن
العقائدية بمفهومها السياسي والاجتماعي والديني كانت مصدر شرعية
لا يجادل في صحته لسفك دماء مئات الملايين من الأبرياء وارتكاب ما
لا يحصى عدده من الجرائم بحق المواطنين والغير من الناس على مدى
العصور، والمطية التي ركبها كل قائد "تاريخي" لتحقيق العظمة ودخول
سجلات التاريخ.

إن حدوث تطورات كبيرة وعميقة في الأوضاع السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية في حياة المجتمعات الإنسانية عامة، كان سببا
في إحداث تغير نوعي في النظرة الفلسفية لغالبية المفكرين والمثقفين
والمؤرخين، مما حتم عليهم إعادة النظر في سجلات التاريخ وإنجازات
وموقع القادة العظام من أمثال ستالين وهتلر من المسيرة التاريخية ومن
حياة شعوبهم. نتيجة لذلك لم يعد يُنظر إلى أولئك الحكام باعتبارهم قادة

تأريخيين، بل كرجال موتورين ارتكبوا الكثير والخطير من الحماقات والأخطاء والجرائم بحق شعوبهم وبحق الغير أيضا، وذلك لإشباع رغبات ذاتية وبناء على نزوات شخصية وانطلاقا من فلسفات عقائدية شمولية خاطئة وغير إنسانية. وفي الواقع، أصبحت الحرب كأداة لإدارة الصراع مع الغير وحل النزاعات الدولية وفض الخلافات بين الشعوب خيارا ممقوتا وفاشلا لا يحبذه ولا يدعو له من القادة والمفكرين السياسيين سوى المتطرفين من أتباع الأيديولوجيات المتحجرة، ولا يتحمس له سوى المتعصبين العنصريين من مثقفين تقليديين فاتهم قطار الزمن وكاد أن ينسى التاريخ أسماءهم وأماكن وجودهم، ولا يُقبل على ممارسته سوى الأقرام من قادة الصدفة التأريخية.

لقد أثبت الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان في عامي 2001 و2003 على التوالي أنه ليس بمقدور الحرب وحدها أن تحل مشكلة معقدة مثل مشكلة الإرهاب الدولي، وأن الدبلوماسية لا بد وأن تحل محل القوة العسكرية أو أن ترافقها وتكملها لفض النزاعات الدولية وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام. إضافة إلى ذلك، تسبب الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق في خسارة أمريكا لمصداقيتها على الساحة الدولية، وتعميق كراهية العالم لقاداتها وسياستها الخارجية الهوجاء، واتساع نطاق الإرهاب الدولي. من ناحية أخرى، أثبتت الغطرسة الإسرائيلية وقيام آلة القتل والدمار العبرية بغزو لبنان واحتلال أراضيه في عام 1982 أن هناك حدودا للقوة العسكرية لا تستطيع المعدات الحربية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة تجاوزها مهما بلغت من دقة التصنيع والقدرة الفائقة على التحكم، وان

القيام بمغامرات عسكرية واستعراضات غير محسوبة للقوة من المؤكد أن تعود على مرتكبيها بالفشل وتلحق بهم أضراراً مادية ونفسية بليغة. فبدلاً من القضاء على عدو قديم هو منظمة التحرير الفلسطينية، تسبب الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982 في ميلاد عدو جديد أكثر صلابة وعناداً هو حزب الله، الحزب الذي ألحق الهزيمة بآلة القتل والدمار الإسرائيلية وقضى على قوة الردع لديها خلال المواجهة التي وقعت بين الجانبين في منتصف عام 2006.

ربما كان الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول آخر قادة أوروبا والعالم التاريخيين. لقد أدرك ذلك الرجل أن عظمة القائد لا تأتي نتيجة لقيامه بشن حروب وكسب معارك تتسبب في قتل وتشريد الملايين فحسب، بل وأيضاً نتيجة لاتخاذ القرارات التي يملئها الضمير الإنساني وتتطلبها روح العصر. ولهذا قام ديغول باتخاذ قرار شجاع تسبب في وضع حد نهائي لظاهرة القائد التاريخي، وذلك بعد أن استخدم حصيلة ما كان قد تراكم لديه من مصداقية وسلطات غير عادية لإنهاء حرب استعمارية شرسة، والاستسلام لإرادة شعب مقهور والإقرار بحقه في نيل الحرية. إذ رغم انجازات ديغول العسكرية خاصة أثناء المقاومة الفرنسية للاحتلال الألماني لبلاده خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إلا أن أهميته الحقيقية تنبع من قراره الشجاع بانتهاء الاستعمار الفرنسي للجزائر، وهو قرار جعل القبول بالهزيمة بالمفهوم العسكري التقليدي انجازاً تاريخياً بحد ذاته، وصفة هامة من صفات القائد التاريخي في هذا العصر. وحين أراد ديغول الحصول على سلطات استثنائية لإدارة شؤون الحكم بعد ذلك،

وجد نفسه مضطراً للعودة إلى الشعب الفرنسي لأخذ موافقته في استفتاء شعبي عام كانت نتيجته الرفض، مما اضطر ديغول إلى الاستقالة، معلناً بذلك أفول نجم القيادة التاريخية وانتهاء منطقتها ودورها إلى الأبد.

إن القيادة المؤسسية التي تعتبر اليوم البديل الوحيد والمنطقي للقيادة الفردية والقيادة التاريخية على السواء لا تزال أملاً بعيد المنال بالنسبة للدول النامية عامة والشعوب التي تعاني من الفقر والحاجة والظلم وغياب الحرية خاصة. وإذا كان من الممكن ظهور القيادات الفردية بسهولة في ظل ظروف تسودها الوراثة في الحكم، وتهيمن عليها أيديولوجيات شمولية، وتغيب عن سماتها المشاركة الشعبية الفاعلة في العملية السياسية، فإن ظهور القيادات المؤسسية التي تعني معنى الديمقراطية وتحترم مبادئها الأساسية هي قضية معقدة ليس من السهل تأمينها في ظل الظروف الحالية التي تمر بها شعوب العالم الثالث، ومن بينها بالطبع الشعوب العربية. إن القيادات المؤسسية لا تنزل عادة من السماء كالغيث، ولا تأتي كالبرق والرعود فجأة، ولا تحدث صدفة كالزلازل والعواصف، بل تولد وتنمو وترعرع وتتعلم وتدريب وتنضج ببطء في ظل بيوت ومدارس وجامعات ومؤسسات سياسية وحزبية واقتصادية ومالية واتحادات طلابية ونقابات عاملية ومهنية على مدى سنين طويلة تعيش تجارب كثيرة. إذ من خلال التدرج من العمل الطالب إلى العمل النقابي إلى العمل الاجتماعي أو الحزبي أو السياسي أو الاقتصادي أو التربوي أو غيره يصبح بالإمكان استيعاب أصول اللعبة الديمقراطية واحترام مبادئها الأساسية، ومن بينها مبدأ تداول السلطة، والقبول بالنصر والهزيمة في الانتخابات بروح

رياضية، من دون فقدان الأمل في حدوث فرصة أفضل في المستقبل.

إن عدم السماح بالتنظيم على المستويات الطالبية والشعبية والحزبية والنقابية، أو التدخل المباشر أو غير المباشر من قبل الدولة وأجهزة مخابراتها في العملية الانتخابية على مستوى الاتحادات الطالبية والأحزاب السياسية واتحادات ونقابات العمال والكتاب والصحفيين والأطباء والمحامين وغيرهم هو عمل يتعارض كلياً مع وحقوق الإنسان ومبادئ العملية الانتخابية وقواعد اللعبة الديمقراطية، ويحولها إلى لعبة مخبرانية قبيحة تسعى لوضع واجهة "ديمقراطية" مزيفة على حالة فردية استبدادية. وهذا يجعل النقيب أو الرئيس الذي يتم "انتخابه" من خلال مثل تلك العمليات لا يمثل أعضاء الاتحاد أو النقابة أو الحزب أو الجماعة أو الشعب الذي ينتمي إليه، بل يجعله موظف دولة أو عميل مخابرات يساهم في تزييف وعي الجماهير ولا يخدم مصلحة عامة. وحتى إذا سنحت الظروف لمثل ذلك القائد الطالبي أو الحزبي أو النقابي أن يتولى فيما بعد مسؤولية سياسية كبيرة، فإن من المؤكد أن يقوم بممارسة الفردية والاستبداد في الرأي وتزييف كل انتخابات يشرف عليها وبالتالي خيانة العملية الديمقراطية، وأن يتجه نحو تحقير من يقودهم من موظفين وأن يعمل على إذلالهم والتشكيك في عقلانيتهم وانتقاص حقوقهم، وحرمانهم بطريقة أو أخرى من المشاركة الفاعلة في العملية السياسية واتخاذ القرارات المصيرية.

إن العقلية المهيمنة على غالبية المؤسسات العربية، بما في ذلك مؤسسة الحكم، هي ما أطلقت عليه سابقاً "عقلية الدكان"، وهذه عقلية تفرز نظاماً إدارياً يعطي "الدكنجي" أي صاحب الدكان، الحق الكامل في التصرف

بمحتويات دكانه وبكيفية التعامل مع الزبائن، ويمنحه حق تحديد ساعات العمل بالطريقة التي يراها مناسبة، وهي طريقة تكون عادة عشوائية لا تراعي مصالح أو حاجات الناس بقدر ما تراعي مصالحه الخاصة ونزواته وارتباطاته العائلية والتزاماته الاجتماعية. وهذا يضع كافة المتعاملين مع "الدكنجي" والمحتاجين له ولخدمات دكانه تحت رحمته وعرضة لتقلبات مزاجه وما يتخذه من قرارات فردية. وحين يغيب "الدكنجي" لسبب ما، كأن يذهب إلى الحج مثلا أو يدخل مستشفى للعلاج، فإن الدكان تبقى مغلقة حتى يعود، مما يضطر الزبائن المغلوبين على أمرهم الدعاء له بسلامة العودة وسرعتها، خاصة إذا كانوا يستخدمون دكانه كمكان آمن لحفظ ودائعهم المتواضعة أو كعنوان لتلقي الرسائل البريدية والتحويلات المالية التي قد تصلهم من ذويهم من الخارج. إن الإدارة الفردية تؤدي بالضرورة إلى غياب الحرية والمشاركة في اتخاذ القرار، وهذا يحول بدوره من دون فتح المجال لتأسيس العملية الديمقراطية في المجتمع، وبالتالي لا يسمح بظهور قيادات مؤسسية واعية تتوخى المصلحة العامة وتستمد شرعيتها من التزامها بأصول العملية الديمقراطية واللعبة الانتخابية والمسؤولية الاجتماعية.

وهذا يطرح تساؤلا هاما يتعلق فيما إذا كان بالإمكان تأسيس الفكرة الديمقراطية في المجتمع العربي وممارستها بأمانة، وذلك على افتراض وقوف الدولة في منأى عن الانتخابات والسماح بحرية الترشيح والاقتراع ونزاهة العملية الانتخابية. وبالرغم من صعوبة الإجابة على مثل هذا التساؤل، إلا أنني مقتنع تماما بأن حيادية الدولة تجاه العملية الانتخابية، وإن كانت ضرورة ملحة وقضية أخلاقية في منتهى الأهمية،

لا تشكل مدخلا آمنا ولا تصلح مفتاحا عمليا لبدء عملية انتخابية سليمة في أي من البلاد العربية. إن تأسيس الديمقراطية في الوطن العربي بحاجة ماسة لتطوير الثقافة العربية بما في ذلك نظم التربية في البيت والمدرسة والجامعة والجامع والشارع العربي، وذلك من أجل تأسيسها كقيمة اجتماعية ثقافية أولا وقبل أن نعمل على تأسيسها كنظام حكم سياسي. إن تأسيس الفكرة الديمقراطية كقيمة اجتماعية ثقافية من شأنه أن يؤدي إلى احترام حق الغير في الاختلاف في الرأي والمساواة أمام القانون، وحل الخلافات بين الناس بالحوار والتفاهم ومن خلال الحلول الوسط وغيرها من طرق سلمية، وهذا سيضمن بدوره نجاح الديمقراطية كنظام حكم سياسي. أما الفشل في تأسيسها كقيمة اجتماعية ثقافية فمن شأنه أن يساعد على تكريس المفاهيم الثقافية التقليدية السائدة، ويحول العملية الانتخابية إلى أداة مسخرة لإلهاء الجماهير العربية وتعميق أسباب الفرقة والتفرقة بين الناس، وهذا سيضمن بدوره فشل العملية الديمقراطية كنظام حكم سياسي وفقدان الجماهير الثقة بها وبمن يقف خلفها ويروج لها.

وعلى سبيل المثال، أجريت عدة انتخابات برلمانية في دول عربية من دون تدخل مباشر من السلطة السياسية المهيمنة على الحكم، أو بتدخل طفيف لم ينزع عن تلك الانتخابات صفة الشرعية أو النزاهة كليا، لكن نتائج تلك الانتخابات لم تؤد لإحداث تغيرات تذكر في موقف أو انتماء النائب أو الناخب أو في مستوى مسؤوليته الاجتماعية والمجتمعية. وفي الواقع، فشلت كل الانتخابات الحرة وشبه الحرة في غرس بذور المساواة في المجتمع، وفي تشجيع الناس على التسامح واحترام الرأي

الآخر وحرية غير الفكرية والدينية، وقامت في الوقت ذاته بتغذية جذور العصبية القبلية وتعميق الطائفية وتعزيز المواقف والقيم التقليدية السلبية. ففي المغرب والكويت ولبنان والأردن والعراق أجريت انتخابات يمكن وصفها بالديمقراطية والحيادية إلى حد بعيد، لكن النتيجة أسفرت عن تعزيز العشائرية في الكويت والأردن، والعشائرية المصبوغة بصبغة طائفية دينية في العراق، والطائفية والمذهبية في لبنان، والقيادات التقليدية ذات الجذور الإقطاعية في المغرب. وفي ضوء ذلك، ومن دون العمل أولاً على تطوير الثقافة العربية قيما ومواقف وتقاليد وطرق تفكير، فإن الشعوب العربية عامة ستبقى تحت رحمة القيادات السياسية الصدف والصدف التأريخية، وهي صدف قليلا ما تصيب وكثيرا ما تخيب، وهذا يجعل الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي مجرد ألغاز محيرة وأحلام يقظة تراود البعض من دون أمل حقيقي في رؤية النور في المستقبل القريب.

د. محمد عبد العزيز ربيع

www.yazour.com

أغسطس 2008

الفهرس

| | |
|-----|----------------------------------------|
| 3 | القيادة وصنع التاريخ |
| 3 | د. محمد عبد العزيز ربيع |
| 5 | مقدمة |
| 9 | القائد في التاريخ |
| 17 | التاريخ والقائد التاريخي |
| 25 | القيادات التاريخية والقيادات الصدفة |
| 35 | القيادة الفردية والقيادة المؤسسية |
| 45 | الديمقراطية والقيادة السياسية |
| 67 | الرئيس بوش والرئاسة الأمريكية |
| 75 | الخوف وسياسة التخويف |
| 58 | ثقافة الخوف والحرب على الإرهاب |
| 95 | عبقرية الفشل |
| 101 | الأيديولوجيا وعبقرية الفشل |
| 109 | مصادر الشرعية والقيادة السياسية |
| 119 | التطور التاريخي للعمليات المجتمعية |
| 127 | العمليات المجتمعية وصنع التاريخ |
| 135 | الفكرة الأيديولوجية والأزمات المجتمعية |
| 143 | بداية الحرب ونهاية السلام |
| 155 | مستقبل القيادة التاريخية |